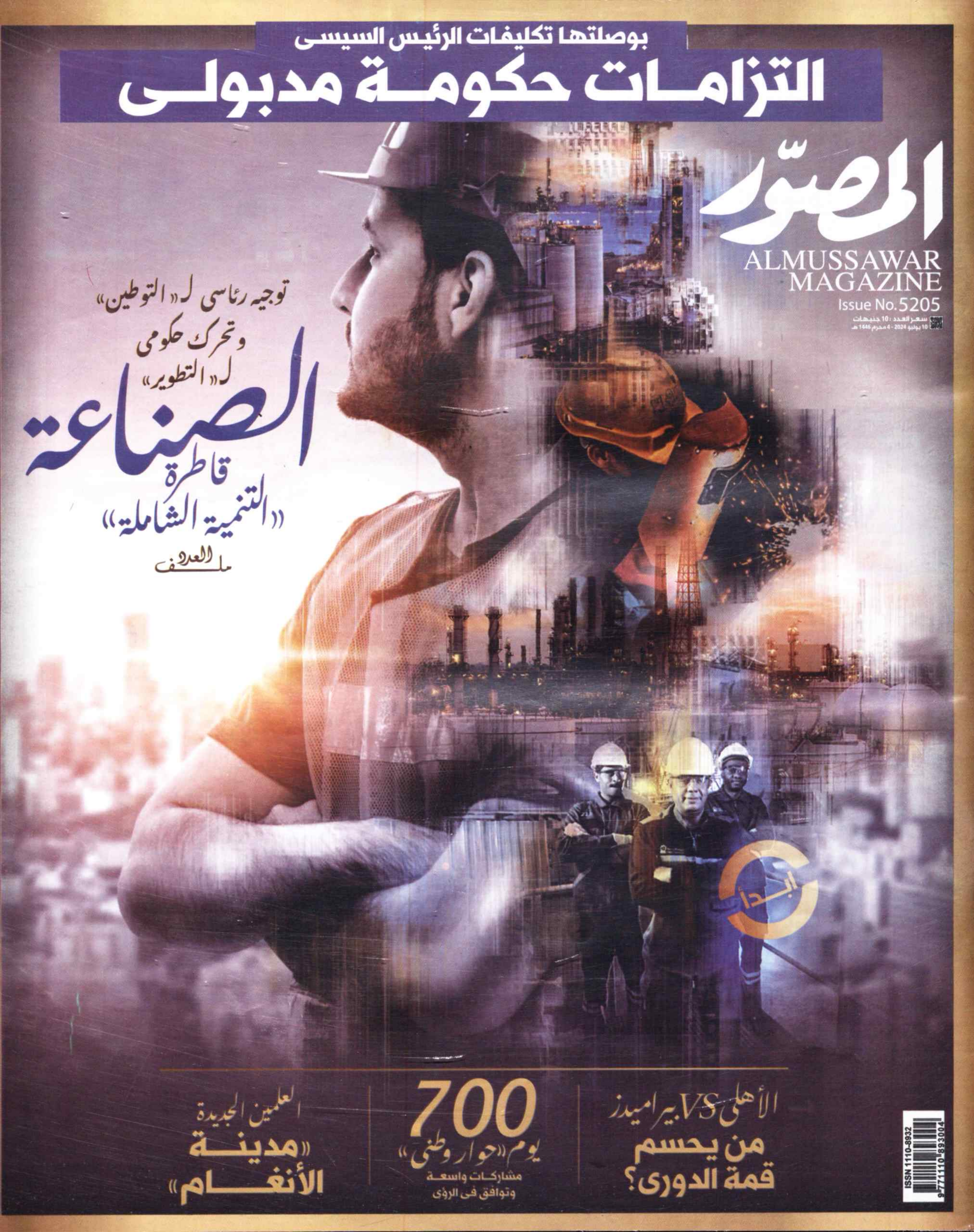
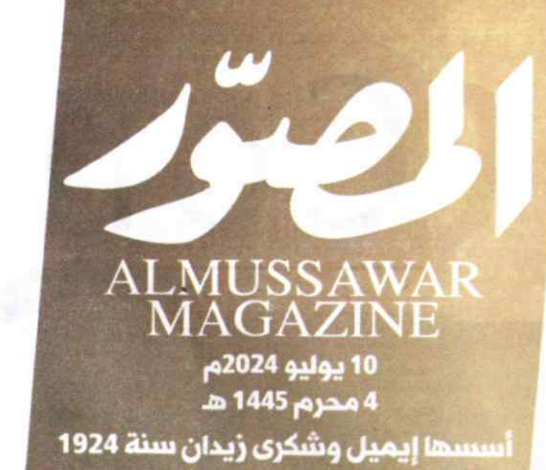


بوصلتها تكليفات الرئيس السيسى
التزامات حكومة مدبولى
المصوّر
ALMUSSAWAR MAGAZINE
Issue No.5205
سعر العدد : 10 جنيهات
10 يوليو 2024 - 4 محرم 1446 هـ
توجيه رئاسى لـ «التوطين» وتحرك حكومى لـ «التطوير»
الصناعة
قاطرة «التنمية الشاملة»
ملف العدد
ابدأ
الأهلى VS بيراميدز
من يحسم قمة الدورى؟
700 يوم «حوار وطنى»
مشاركات واسعة وتوافق فى الرؤى
العلمين الجديدة
«مدينة الأنغام»
ISSN 1110-8932
9771110893004



شركة ميناء القاهرة الجوي
Cairo Airport Company
الخدمة المميزة
Ahlan
Exclusive Service
خدمة أهلاً المميزة
توفرها شركة ميناء القاهرة الجوى
▪ إنهاء إجراءات السفر والوصول
▪ مستويات مختلفة للخدمة
▪ إستراحات مميزة فاخرة
▪ خدمة ليموزين
الخط الساخن
١٦٧٠٨
exclusive@cairo-airport.com
Ahlan
الخدمة المميزة
Exclusive Service
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٧-٢٢٧-٢٠٠



ALMUSSAWAR
MAGAZINE
10 يوليو 2024م
4 محرم 1445 هـ
أسسها إميل وشكرى زيدان سنة 1924
العدد
5205
دار الهلال
أسسها جرجى زيدان سنة 1892

فيس بوك: facebook.com/AlmuasswarMagazin
موقع دار الهلال الإلكترونى darelhilal.com
المراسلات
الإدارة: القاهرة - ١٦ ش محمد عز العرب بك
(المبتديان سابقا)
ت: ٢٣٦٢٥٤٥٠ (٧ خطوط)
تلغرافيا: المصور - القاهرة - ج.م.ع.
فاكس: FAX: ٢٣٦٤٣١٢٠
مكتب الإسكندرية: ٢ ش استامبول محطة الرمل..
ت: ٤٨٧٠٦٤٨ - فاكس: ٤٨٧٣٠٥٨
عنوان البريد الالكترونى لمؤسسة دار الهلال
Email : ALMUSSAWAR 2009@yahoo.com
E-mail:darhilal@idsc.gov.eg

الاشتراكات: للاشتراكات داخل القاهرة
الاشتراك السنوى ٥٢٠ - النصف سنوى ٢٦٠ - الربع سنوى ١٣٠
للاشتراكات لباقى المحافظات وجميع انحاء العالم
التواصل واتس: ٠١١١١١٥٢٧١٠



من «عدوان غزة» إلى «النزاع السودانى»

«القاهـــرة» ومهمة «تفكيك أزمات» المنطقة

«تفكيك أزمات المنطقة».. مهمة قطعًا ثقيلة، بل يمكن القول إنها المهمة الأثقل خلال العقد الأخير، لا سيما وأنها جاءت متزامنة مع ظروف اقتصادية صعبة مسيطرة على العالم أجمع، غير أن هذا كله لم يمنع مصر من التصدى لـ«التنفيذ»، ليس هذا فحسب، بل فى أحيان كثيرة تجاوز دور «الوسيط»، والعمل على الأرض لـ«تقليل الفجوات» ومحاولة إنهاء الصراعات، وهو ما اتضح جليًا فى إدارة «القاهرة» لملف «العدوان الإسرائيلى على غزة»، ومن بعده طريقة تعاطيها وتعاملها مع ملف «الأزمة السودانية - السودانية».

كان يمكن لـ«القاهرة»، أن تنأى بنفسها بعيدًا عن أزمات «الجوار»، ولديها من الأسباب ما يجعلها خارج دائرة «إدانة العالم»، غير أنها استطاعت إحداث حالة من التوازن بين «تحديات الداخل» و«أدوار الخارج»، فجنبًا إلى جنب استطاعت القيادة السياسية المصرية أن تعمل فى الملفات جميعها، أكملت «مسيرة الإصلاح الاقتصادى»، وأضافت إنجازات جديدة لقائمة «الحماية الاجتماعية للمواطنين»، ووسط كل هذا، لم تتوقف لحظة عن تقديم يد المساعدة للأشقاء فى قطاع غزة، سواء بـ«عمليات إنزال المساعدات» المستمرة، أو الدخول فى مباحثات ومفاوضات لـ«إيقاف نزيف الدم الفلسطينى».

وفى هذا الإطار، لم تتوقف جهود الرئيس عبدالفتاح السيسى عن دعم «القضية الفلسطينية»، وتجاوزت جهود الرئيس حد «التصريحات والبيانات»، وأصبحت «واقع» يعبر عن رؤية مصرية حازت على ثقة العالم أجمع، لتحتضن «القاهرة» جلسات «المفاوضات» محاولة تقريب وجهات النظر، وفى الوقت ذاته ضمان «الحق الفلسطينى»، ورغم حملات التشويه التى حاولت إدارتها بعض الأطراف ضد مصر، إلا أن القاهرة، وبما تمتلكه من خبرة لا ينازعها فيها أحد فى إدارة الملف الفلسطينى وجلسات «التفاوض» بشكل عام، تجاوزت الأمر، بل وتمكنت بمرور الأيام من إثبات صحة وجهة نظرها وأحقيتها، كذلك بأن تكون المسئول عن «تفكيك الأزمة فى القطاع».

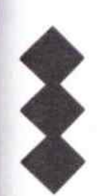
وعطفا على جهود الرئيس السيسي، ورغبته الكاملة فى إنهاء العدوان الإسرائيلى على غزة، فإنه لم يترك مناسبة واحدة تمر دون التأكيد على أحقية الفلسطينيين فى «دولة مستقلة»، ولعل آخرها اللقاء الذى جمعه مع ويليام بيرنز، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، أثناء زيارة الأخير لـ«القاهرة»، وتأكيد الرئيس على الموقف المصرى الرافض لاستمرار العمليات العسكرية فى القطاع، والتشديد على أهمية اضطلاع المجتمع الدولى بمسئولياته لوقف الحرب، وضمان إنفاذ المساعدات الإغاثية، بما يكفى للتخفيف الحقيقى من الكارثة الإنسانية التى يعيشها الفلسطينيون بالقطاع، إلى جانب المطالبة بضرورة اتخاذ خطوات جادة ومؤثرة لمنع اتساع رقعة الصراع فى المنطقة، وأهمية إنفاذ حل الدولتين، فى إطار تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

الحضور المصرى فى أزمة «عدوان غزة»، لم يأتِ بالسلب على الجارة الجنوبية لمصر، السودان والتى تعانى من النزاع الداخلى، ومنذ اللحظة الأولى لاندلاع الصراع كانت «القاهرة» حاضرة، بالمشورة أحيانًا وبالمساعدات الطبية والغذائية للأشقاء فى السودان أحيانًا أخرى، وباستقبال ملايين اللاجئين الذين فروا من ويلات الحرب بحثا عن ركن آمن وفرته لهم مصر.

ومؤخرًا، استضافت» القاهرة» مؤتمر القوى السياسية والمدنية السودانية، وذلك فى إطار جهودها لإنهاء الأزمة السودانية، وأملا فى تهيئة المناخ المناسب، لتوحيد رؤى السودانيين تجاه كيفية وقف الحرب، وقد شدد الرئيس السيسى على مصر لن تألو جهدًا، ولن تدخر أية محاولة، فى سبيل رأب الصدع بين مختلف الأطراف السودانية، ووقف الحرب، وضمان عودة الأمن والاستقرار، والحفاظ على مقدرات الشعب السودانى.

كما أكد الرئيس السيسي، أن الدولة المصرية تبذل أقصى الجهد، سواء ثنائيًا، أو إقليميًا ودوليًا، لمواجهة تداعيات الأزمة السودانية، وذلك عبر تقديم كافة أوجه الدعم، بما يعكس خصوصية العلاقات المصرية السودانية، حيث تستمر مصر فى إرسال عدد كبير من شحنات المساعدات الإنسانية للأشقاء فى السودان، فضلا عن استضافة ملايين الأشقاء السودانيين بمصر.





Content

Issue NUM:
5205



خلال استقباله وليام بيرنز

الرئيس السيسى يؤكد رفض مصر استمرار العمليات الإسرائيلية فى غزة

أكـد الرئيس عبدالفتاح السيسى موقف مصر الرافض لاستمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية فى قطاع غزة، مشـددًا على أهمية اضطلاع المجتمع الدولى بمسئولياته لوقف الحرب، وضمان إنفاذ المساعدات الإغاثية، بما يكفى للتخفيف الحقيقى من الكارثة الإنسانية التى يعيشها الفلسطينيون بالقطاع.

جـاء ذلـك خـلال اسـتقـبـال الرئيس السيسى، أمس، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ويليام بيرنز والوفد المرافق لـه بحضور رئيس المخابرات العامة اللواء عباس كامل لبحث تطورات الأوضاع الإقليمية، وآخر مستجدات الجهود المشتركة للتوصل لاتفاق للتهدئة ووقف إطلاق النار بقطاع غزة.

وأكد الرئيس السيسى ضـرورة اتخاذ خطوات جـادة ومؤثرة لمنع اتساع رقعة الصراع فى المنطقة، وأهمية إنفاذ حل الدولتين، فى إطار تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

فـأوضـح الـمـتـحـدث الـرسـمـى باسم رئاسة الجمهورية، أن رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية نقل، فى مستهل اللقاء، تحيات الرئيس الأمريكى جو بايدن إلى الرئيس السيسي، وتقدير الولايات المتحدة للشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وهو ما ثمنه الرئيس السيسي، مؤكدًا استمرار التشاور والتنسيق بين الـدولـتـيـن، لصالح الأمـن والاسـتـقـرار الإقليميين والدوليين.

مـن جـانـبـه؛ ثـمـن رئـيـس وكـالـة الاستخبارات المركزية الأمريكية، الجهود المصرية لـوقـف إطـلاق الـنـار وإنـفـاذ المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، مؤكدًا تقدير بلاده للمواقف المصرية الرشيدة والمسئولة، التي تدفع بقوة فى اتجاه إرساء السلام والأمن والتنمية، إقليميًا ودوليًا.



«الفنية العسكرية» تحصد المراكز الأولى فى المسابقات العلمية الدولية بأمريكا

فى إطار اهتمام القوات المسلحة وسعيها الدائم لتطوير المنظومة التعليمية بالكليات والمعاهد العسكرية من خلال المشاركة فى المؤتمرات والمسابقات العلمية الدولية، بما يُسهم فى تبادل الخبرات والتعرُّف على كل ما هو جديد فى مجال البحث العلمى، حصل فريق الكلية الفنية العسكرية المشارك فى مسابقة وكالة ناسا للهندسة الصاروخية التى أُقيمت بالولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة أكثر من 50 فريقًا من مختلف الجامعات والمراكز البحثية الممولة من وكالة ناسا على المركز الأول فى العرض التقديمى والمركز الثانى فى الترتيب العام للفرق المشاركة، وجائزة أفضل تصميم خارجى للصاروخ، وجائزة أفضل تصميم لدوائر التحكم واستخدام المستشعرات.

وفى مسابقة المركبات الأرضية غير المأهولة بأمريكا، حصل فريق الكلية الفنية العسكرية على المركز الثالث فى الترتيب العام من بين (100) فريق شارك فى المسابقة من مختلف الجامعات الدولية، فضلًا عن حصوله على المركز الثانى فى تصميم المركبة بذات المسابقة.

وتأتى تلك النجاحات التى حققتها الكلية الفنية العسكرية فى المسابقات العلمية الدولية تأكيدًا على المكانة العلمية المرموقة التى تتميز بها الكلية بين الكليات والمؤسسات العلمية الكبرى بمختلف دول العالم.

الأكاديمية العسكرية تحتفل بتخرج الدفعة الأولى (ب) من المعينين بالجهات القضائية





احتفلت الأكاديمية العسكرية المصرية بتخرج الدفعة الأولى (ب) من المعينين بالجهات القضائية بعد إتمام دورتهم التدريبية بالكلية الحربية، وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل.

بدأ الاحتفال بمناقشة مشروع التخرج للخريجين الذى أظهر ما وصل إليه الخريجون من مستوى علمى متميز فى مجالات عملهم، واستعراض الموقف التدريبى للخريجين وعدد الساعات الدراسية والدورات التخصصية التى تخللت دورتهم التدريبية، أعقبها عرض فيلم تسجيلى تناول مراحل إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية بدءًا من استقبال الدارسين مرورًا بالتدريب التخصصى حتى ختام الدورة. وألقى أقدم الدارسين كلمة أشار خلالها إلى ما اكتسبوه خلال الدورة من وعى ومعرفة جديدة على أسس وطنية وعلمية سليمة قبل بدء حياتهم العملية فى خدمة الوطن، تلى ذلك إعلان نتيجة الدورة.

كما ألقى المستشار محمد حسن الشربينى، نائب رئيس محكمة النقض، الأمين العام المساعد لمجلس القضاء الأعلى، كلمة قدم خلالها الشكر للقوات المسلحة على دعمها المستمر وإسهامها فى تدريب وتأهيل المعينين الجدد بالجهات القضائية والعمل على إعداد كوادر تعمل وفقًا لأعلى درجات الانضباط الذاتى والتأهيل العلمى الراقى بمختلف التخصصات العلمية.

وكذلك ألقى اللواء أ. ح محمد صلاح التركى، نائب مدير الأكاديمية العسكرية المصرية للكلية الحربية كلمة قدم خلالها التهنئة للخريجين متمنيًا لهم التوفيق فى حياتهم العملية، مشيرًا إلى أن الأكاديمية العسكرية المصرية تسخر كافة جهودها لإعداد أجيال المستقبل بمختلف جهات الدولة، وتعمل على إكسابهم الخبرات العلمية والعملية التى تعينهم فى أداء المهام المكلفين بها على أكمل وجه، واختتمت الاحتفالية بتبادل الدروع وتكريم أوائل الدورة.

حضر الاحتفال عدد من قادة القوات المسلحة وعدد من مسئولى وزارة العدل.

بوصلتها التكليفات الرئاسية الواضحة

التزامات حكومة «مدبولى»

برنامج محدد المعالم والتوقيت.. يراعى كل الفئات.. يشمل جميع المجالات



وضع د. مصطفى مدبولى رئيس الوزراء فى بيان حكومته الجديدة أمام مجلس النواب، النقاط على الحروف فى مختلف القضايا، وكافة الملفات، فلم يترك محورا للعمل إلا توقف عنده بالتوضيح فى الماضى والمستقبل، ولم يغفل استفسارا حول موضوع إلا تناوله بالشرح السهل الممتنع، وخطوات التحرك للمواجهة، ولم يتجاهل مشكلة تؤرق المواطن إلا أعطى لها حقها فى التفسير لما كان وما سيكون للتغلب عليها، البرنامج الحكومى وضع بوصلته تكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسى الواضحة من الحفاظ على محددات الأمن القومى فى ضوء التحديات الإقليمية والدولية، وضرورة أن يكون ملف بناء الإنسان المصرى على رأس قائمة الأولويات وخاصة فى مجالات الصحة والتعليم وغيرها من المتطلبات فى جميع الخدمات، مع مواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي، والتركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وبذل كل الجهد للحد من ارتفاع الأسعار والتضخم وضبط الأسواق.

بقلم:
عبداللطيف حامد

بقراءة سريعة ومبسطة لبيان د. مدبولى، ومحتوى برنامج عمل الحكومة فى وثيقة الـ300 صفحة التى وضعت بين أيدى أعضاء مجلس النواب لدراستها قبل منح الثقة لها، نجد بدون عناء فى التحليل أو صعوبة فى التفسير أن مسارات العمل خلال الفترة المقبلة محددة المعالم، واضحة التوقيتات بشكل غير مسبوق، فلا وعود مفتوحة، ولا تعهدات فضفاضة، بل إن كل التزام قطعه رئيس الوزراء على نفسه ورفاقه من حكومة التحديات كما وصفها، لن يخرج مدى تنفيذه عن حيز السنوات الثلاث، مع عرض سيناريوهات التحرك، وخطط الإنجاز، وسبل التأقلم مع المتغيرات، لتحقيق المعادلة الصعبة، وهى رضاء المواطن وضمان سلامة الأمن القومى، تنفيذا للتكليفات الرئاسية المستمرة سواء فى الماضى أو الحاضر أو

> برنامج عمل الحكومة اعتمد بشكل رئيسى على مستهدفات رؤية مصر 2030، وتوصيات جلسات الحوار الوطني، فلم يشغل د. مدبولى نفسه بالبحث عن شعارات رنانة أو عبارات حمالة أوجه، بل وجد ضالته فى خارطة طريق محددة من دراسات شاملة، وجلسات موسعة على مدى عامين كاملين،

المستقبل، فهما غاية القيادة السياسية التى لم ولن تتراجع عنها أبدا، ولا بديل للحكومة عن الوصول إلى المراد مهما تعددت الصعوبات أو كثرت المعوقات، «فما نيل المطالب بالتمنى ولكن تؤخذ الدنيا غلابا».

وقبل التعمق فى سطور مختصر البرنامج الحكومى الذى عرضه د.مصطفى مدبولى بثقة فى الأداء، وقوة فى البيان أمام ممثلي الشعب، أجدنى مدفوعا لرفع القبعة لرئيس الوزراء لأنه من اللحظة الأولى وضع كل وزير أو مسئول تحت الرقابة البرلمانية والشعبية وقبلهما بالتأكيد المتابعة الرئاسية التى لا تتسامح فى أى تقصير أو تهاون، ولا تقتنع بأية مبررات، ولا يشغلها إلا هموم المواطنين، والتجاوب معها بالسرعة المطلوبة والكفاءة اللازمة، وهذا ما أكده د. مدبولى عندما تعهد بالالتزام برفع



تقارير متابعة الأداء والنتائج إلى البرلمان بشكل دوري، لضمان الشفافية والمساءلة وتحقيق الأهداف المنشودة، وعقد مؤتمرات صحفية منتظمة لإعلان هذه النتائج وتوضيحها للرأى العام بكل وضوح وشفافية، لأن هذا الالتزام سبيل التواصل المستمر مع المواطنين وإطلاعهم على كافة المُستجدات المتعلقة بتنفيذ البرامج والمشروعات، مما يعزز الثقة المتبادلة ويضمن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة فى كافة المجالات، وهنا على جميع الوزراء والمحافظين ومن يلونهم فى المناصب أن يلتزموا بهذا الأمر المهم، ويطبقوا التوجيهات الرئاسية بالنزول إلى الشوارع والميادين، وكثرة الجولات الميدانية لمتابعة التنفيذ، فلا وقت لرفاهية الجلوس فى المكاتب المكيفة، ولا مجال للاكتفاء بالتقارير المكتوبة، وأقصر طريق لإقناع المواطنين بجدية العمل هو التواجد بين الناس، والاستماع لمطالبهم، والرد على استفساراتهم، ولهم فى الرئيس السيسى القدوة والمثل رغم جسامة الالتزامات، وضخامة المسئوليات داخليا وخارجيا، لكنه لا يدخر جهدا فى التواجد بين أهله وناسه من شوارع العاصمة إلى قرى «حياة كريمة».

ويحسب لرئيس الوزراء خلال إلقاء بيان حكومته، دقة العبارة، ووضوح الرؤية، فقد بدأ بالتأكيد على أن برنامج العمل اعتمد بشكل رئيسى على مستهدفات رؤية مصر 2030، وتوصيات جلسات الحوار الوطني، ومختلف الاستراتيجيات الوطنية، والبرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية، وهنا نعلم أن د. مدبولى لم يشغل نفسه بالبحث عن شعارات رنانة أو عبارات حمالة أوجه، بل وجد ضالته فى خارطة طريق محددة من دراسات شاملة، وجلسات موسعة كما هو الحال فى الحوار الوطنى على مدى عامين كاملين، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها، ومن المؤكد أن هذا نهج احترافى ما أحوجنا إليه، وسنة حسنة علينا جميعا اتباعها، فمن شاور الناس أخذ شطر عقولهم، وهذه البرامج والاستراتيجيات شارك فيها ثلة من عقول مصر، وكوكبة من الخبرات الوطنية المؤهلة، وحشد من ممثلى كل القوى الوطنية والسياسية والحزبية، وبعد نقاشات متعددة، وحوارات ممتدة، وضعوا أيديهم على جملة المشكلات، وشخصوا ما سوف يطرأ من المضاعفات، واقترحوا لها سيناريوهات الحل والعقد، ولِمَ لا، والرئيس السيسى شخصيا حريص دائما على تنفيذ مخرجات الحوار الوطنى، لأن الهدف هو تحسين واقع حياة المواطن بجميع جوانبها، والانتقال إلى مرحلة جديدة من التطوير المستدام، الذى يضع وطننا فى المكانة التى تليق به كما جاء على لسان رئيس الحكومة.

الرضاء الشعبى حاضر بقوة فى برنامج الحكومة، ويكاد يتكرر فى كل جملة مفيدة من بيان رئيس الوزراء سواء تصريحا أو تلميحا، فها هو يشدد على أنها ستعمل على إكمال المسيرة فى إطار التوجيهات والتكليفات الرئاسية، ومع وعيها بالتحديات الكبرى، ستساعد بكل ما تملك فى تخفيف وطأة التوترات التى تؤثر على المواطنين، كما تضع هموم المواطن ومعاناته فى بؤرة الاهتمام، وتعمل على معالجتها بقوة وحزم، مع التواجد وسط المواطنين، فضلا عن العمل على فتح صفحة جديدة للعلاقة بين المواطنين وبين الإدارات المحلية والإدارات الحكومية التى تقدم خدمات لهم، كما ستعمل الحكومة جاهدة على خلق تواصل بناء وإيجابى لتكون هموم المواطنين ومشكلاتهم الشغل الشاغل لهذه الحكومة، من مشكلة انقطاع الكهرباء التى سيتم القضاء عليها نهائيا خلال نصف العام الأول من هذا البرنامج إلى ارتفاع الأسعار، وضبط الأسواق، وأن محور بناء الإنسان المصرى وتعزيز رفاهيته، يَتضمن عدة محاور فرعية، وهى: الحماية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، وتمكين الشباب والمرأة، والتشغيل والقوى العاملة، والإسكان والمرافق، إلى جانب الحرص على زيادة فرص العمل وخفض معدل البطالة، الذى تراجع إلى 6.7 فى المائة خلال الربع الأول من عام 2024؛ وهو أقل معدل بطالة خلال الـ20 عامًا الماضية.

أما فيما يخص المسار الاقتصادى الذى ينعكس إيجابا وسلبا على حياة المواطن لا محالة، لخص د. مدبولى رؤية الحكومة فى بناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة التقلبات والتغيرات العالمية المتسارعة، ولديه مقومات الانطلاق والنمو المستدام، وجاذب للاستثمار المحلى والأجنبي، حتى يواصل خط السير للصمود فى مواجهة العديد من الأزمات الخارجية والداخلية، خصوصا أن الدولة نجحت فى تجاوز عدة مطبات نتيجة برامج الإصلاح الهيكلى التى تبنتها الحكومة والسياسات والإجراءات الداعمة لمناخ الاستثمار، وأن مسيرة الإصلاح الاقتصادى مستمرة بعدة خطوات منها زيادة الإيرادات العامة بنحو 16 فى المائة فى المتوسط سنويًا حتى عام 2026 - 2027، وترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام، وخفض إجمالى الدين العام، وفى الوقت نفسه تطوير هيكل النشاط الاقتصادي، لنتحول إلى اقتصاد تنافسى من خلال تعميق الصناعات المحلية، وتوطين الصناعات المتقدمة، ويؤكد هذا الاتجاه اتباع سياسات ترفع مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من الناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى 38 فى المائة خلال ثلاثة أعوام فضلا عن بناء اقتصاد تنافسى جاذب للاستثمارات.

والمدقق فى بيان رئيس الوزراء سيدرك بالأرقام والمعلومات أن كل المجالات تمتلك لها الحكومة خطط تطوير، وبرامج تأهيل لتكون إضافة معتبرة للاقتصاد الوطنى من جهة، وتوفير فرص عمل جديدة لشبابنا من جهة أخرى، ومنها قطاع السياحة الذى يستهدف أن يجذب 300 مليون سائح بحلول 2028 عبر تقوية البنية التحتية السياحية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للسياح، وتوسيع العروض السياحية لتشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الثقافية والترفيهية والبيئية، والترويج لمصر كوجهة سياحية عالمية من خلال حملات تسويقية دولية ومشاركات فعالة فى المعارض السياحية العالمية، وأيضا يستهدف البرنامج تحويل مصر إلى مركز عالمى للوجستيات والتجارة من خلال تبنى العديد من الإجراءات، ولم يغب قطاع التشييد والبناء عن خطة الحكومة، فهناك إصرار على استمرار إعمال منظومة التخطيط العمراني، وتبسيط وتسريع عمليات الترخيص والموافقة على مشروعات البناء من خلال تنفيذ منصات رقمية لتقديم الطلبات والموافقات، وتفعيل تعديلات قانون التصالح فى مخالفات البناء ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى بناء نحو 500 ألف وحدة سكنية بديلة بالمناطق غير المخططة.

الرضاء الشعبى حاضر بقوة فى برنامج الحكومة.. فها هو د. مدبولى يشدد على إكمال المسيرة فى إطار التوجيهات والتكليفات الرئاسية، بوضع هموم المواطن فى بؤرة الاهتمام

رئيس الوزراء من اللحظة الأولى وضع كل وزير أو مسئول تحت الرقابة البرلمانية والشعبية وقبلهما بالتأكيد المتابعة الرئاسية التى لا تتسامح فى أى تقصير أو تهاون، ولا تقتنع بأية مبررات

كما أنه من النقاط المهمة التى توقفت أمامها فى برنامج الحكومة هى الاستعداد الكامل والدائم لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاقتصاد الوطنى، من خلال العديد من البرامج الرئيسية ومنها مواصلة تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، وتنظيم ملكية الدولة فى الشركات المملوكة لها، وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية، والاستمرار فى برنامج الطروحات، مع تعزيز المنافسة العادلة فى الأسواق الإنتاجية، وتحسين بيئة الأعمال، وتبنى سياسات وبرامج تستهدف جذب الاستثمارات، وتبسيط الإطار التشريعى والتنظيمي، أى أن الكرة فى ملعب المستثمرين الآن، وعليهم حسن استغلال الفرصة الذهبية لزيادة نصيبهم إلى 65 فى المائة من الناتج المحلى بضخ المزيد من الاستثمارات، فالإرادة السياسية متوفرة، والحوافز موجودة، والبنية التحتية جاهزة فى جميع القطاعات، والبيئة الاستثمارية مناسبة، والدليل نجاح مؤتمر الاستثمار المصرى الأوربى فى توقيع اتفاقيات ومذكرات تعاون تفوق الـ 70 مليار يورو.

وحرصا على المشاركة السياسية الواسعة تبنت الحكومة فى برنامجها دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي، بالعمل على سرعة إصدار قانون المجالس الشعبية المحلية وسرعة إجراء انتخاباتها، مع إتاحة آليات وتدابير لإشراك المواطنين فى التخطيط وإدارة المشروعات والمرافق، عبر تشكيل لجان التخطيط التشاركى كما تجسد فى المبادرة الرئاسية حياة كريمة، إلى جانب فتح قنوات حوار فعالة مع جميع الأطياف والفئات المجتمعية لضمان مشاركة واسعة فى عملية صنع القرار وتعزيز التفاهم المشترك، وتعزيز حقوق الإنسان.



وما أجمل الرسالة التى ختم بها د. مصطفى مدبولى بيان حكومته الجامع المانع، ومفادها أن مصر تمتلك من الثروات الطبيعية والبشرية، ما يجعلها قادرة على أن تكمل مسيرتها فى المستقبل بكل ثقة واطمئنان، وأن كل الإنجازات التى تتم على هذه الأرض الطيبة، هى إنجازات الشعب المصرى كما يؤكد الرئيس السيسى دائمًا، وما الأفراد كبيرهم وصغيرهم إلا تروس فى الآلة المصرية الكبيرة، آلة الشعب الذى صنع الحضارة، والذى لا يزال يصنعها، كما أن التكاتف بين الشعب والحكومة والتماسك الاجتماعى والالتفاف حول هدف واحد، هو الوسيلة المهمة لتحقيق النجاح. والخلاصة، صحيح هذه الحكومة طريقها ليس مفروشا بالورود، وهناك تحديات كبيرة، لكن أيضا هناك تكليفات معلومة من الرئيس السيسى بالعمل الجاد، والصبر على المتاعب حتى يتحقق المراد، مع متابعة متواصلة لكل التفاصيل، وكما تعاملت الحكومة السابقة باحترافية مع الأزمات القادمة من الخارج مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية وحرب غزة، بإذن الله ستتجاوز الحكومة الجديدة المطبات الاقتصادية، وتكمل مسيرة التعمير والتنمية الشاملة فى الجمهورية الجديدة.. حمى الله مصر شعبا وقيادة ومؤسسات وطنية من كل مكروه.

«فاتورة قديمة تسددها الجمهورية الجديدة».. من هنا يمكن المضى قدمًا للحديث عن العديد من الأزمات والتحديات التى واجهتها الجمهورية الجديدة طوال السنوات الماضية، وهى أزمات «عابرة للزمن»، تجاهلتها الأنظمة السابقة، مع سبق الإصرار والترصد، لتتحول بمرور الأيام إلى ما يشبه «كرة الثلج» التى تكبر وتكبر كلما تدحرجت إلى الأسفل. غير أن «الجمهورية الجديدة» أوقفت مسيرة هذا «الانحدار» ليس هذا فحسب، لكنها استبدلتها بـ«رحلة صعود» فى غالبية القطاعات، الخدمية والاقتصادية، وكانت «الصناعة» واحدة من المحاور الأساسية التى بدأت تعمل عليها القيادة السياسية خلال السنوات الماضية، بدءًا من تجهيز «البنية التحتية»، ومرورًا بتقديم «التسهيلات الاستثمارية»، وصولًا إلى الإعلان عن علاج «ملف الأزمات الصناعية»، والتى كان من بينها أزمة «المصانع المتعثرة».

«تجهيز الدولة بنية أساسية، كان أمرا ضروريا وأملا لإطلاق التنمية الصناعية»، مقولة جاءت على لسان الرئيس عبدالفتاح السيسى، فى إحدى المناسبات، والتى جرت ترجمتها إلى عدة قرارات وأفعال كان آخرها إعلان حكومة الدكتور مصطفى مدبولى، على لسان وزير الصناعة، المهندس كامل الوزير، «العمل على إعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتعثرة» بشكل فورى، ومما لا شك فيه أن «المصانع المتعثرة» ملف شائك يمس استثمارات بالمليارات وأرزاق آلاف المصريين وهو ما يمنحه أولوية لدى وزارة الصناعة التى تستهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعى لـ20فى المائة من الناتج الإجمالى المحلى بحلول 2027 أى بعد عامين ونصف العام من الآن.

إدراك نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والنقل الجديد المهندس كامل الوزير لأهمية إعادة تشغيل المصانع المتعثرة وحل مشكلاتها، كان واضحًا من اليوم الأول لتوليه حقيبة الصناعة، حيث تعهد «الوزير» بأنه سيتم التصديق الفورى على إعادة

إشراف: أميرة جاد

13 ألف مصنع متعثر باستثمارات تصل إلى 300 مليار جنيه

«تشغيل المصانع».. أولوية «الوزير»

وزير الصناعة يتعهد بتحقيق انطلاقة بمجال الصناعة وفق معايير دقيقة وإجراءات سريعة

«تصديق فورى لإعادة التشغيل».. قرار حاسم أعلنه المهندس كامل الوزير، فور توليه حقيبة الصناعة فى التغيير الوزارى الأخير، منهيًا سنوات طويلة ظل خلالها ملف «المصانع المتعثرة» بعيدًا كل البعد عن الاهتمام الحكومى، ومنفذًا توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى، المتعلقة بتحقيق «طفرة صناعية»، والتى لم يكن لتتحقق فى ظل وجود ما يقرب من 13 ألف مصنع «متعثر» باستثمارات تتجاوز 300 مليار جنيه، حسبما أوضحت هيئة التنمية الصناعية.

تقرير: محمد رجب





فتح «الوزير» لملف «المصانع المتعثرة»، يعد محاولة جادة لإعادة الحياة للمصانع المتوقفة منذ سنوات لأسباب مختلفة، للاستفادة من مشروعات البنية الأساسية التى أنجزت فى تطوير الصناعة وفقا لخطة شاملة ترتكز على ترشيد الواردات لكل ما يحتاجه السوق المحلى وتصنيعها محليا بجودة عالية، إلى جانب العمل على تشجيع وتعظيم الصادرات والاستفادة بما تتمتع به مصر من مواد وخامات أولية وصناعات لها سمعة كبيرة مثل صناعات الغزل والنسيج والتشييد والبناء والحديد والأسمنت والسيراميك وغيرها، بما يساهم فى زيادة العملة الصعبة ودعم الاقتصاد المصرى مع التركيز على جودة المنتج ليستطيع المنافسة فى الأسواق الخارجية.

«الوزير»، أكد أيضا أن «الفترة القادمة ستشهد العمل على مدار الساعة للنهوض بالصناعة المصرية»، مشيرًا إلى أنه سيتم البناء على ما سبق خلال الفترة الماضية لتحقيق انطلاقة كبيرة فى مجال الصناعة وفق معايير جديدة ودقيقة وفق إجراءات سريعة ودقيقة تتسم بالحوكمة والاهتمام بتدريب وتأهيل القوى البشرية، والتصديق الفورى لإعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتعثرة على امتداد النشاط وزيادة مساحته، على أن تعتمد هذه الانطلاقة على سواعد العاملين فى وزارة الصناعة وهيئاتها التابعة لتصبح فى طليعة الوزارات الناجحة فى الدولة.

المهندس سمير عارف، رئيس جمعية مستثمرى العاشر من رمضان، تحدث عن قرار وزير الصناعة، وأكد أن «إعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتعثرة فى مصر، من القضايا الحيوية التى تساهم فى تعزيز الاقتصاد الوطنى ودفع عجلة التنمية، كما أن تحسين أوضاع هذه المصانع يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية متعددة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية».

«عارف»، اعتبر أن «إعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتعثرة خطوة أساسية لزيادة الإنتاجية الصناعية فى مصر من خلال تحديث المعدات والتقنيات المستخدمة، ويمكن تحسين جودة وكفاءة الإنتاج، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية وهذا سيساهم بشكل كبير فى تقليل العجز التجارى وزيادة الصادرات».

كما أوضح أن «إعادة تشغيل المصانع يلعب دورًا مهمًا فى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فعندما يرى المستثمرون تحسنًا فى الأداء الاقتصادى وتحديثًا فى البنية التحتية للمصانع، تزداد ثقتهم فى الاقتصاد المصرى، ما يدفعهم لضخ المزيد من الاستثمارات التى ستساهم فى تطوير قطاع الصناعة وتحسين بيئة الأعمال بشكل عام، حيث إن تعزيز قطاع الصناعة سيظل عنصرًا رئيسيًا فى تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق أهداف الرؤية المستقبلية لمصر».

من جهته، رأى المهندس أسامة حفيلة، رئيس جمعية مستثمرى دمياط، أن «الحكومة تواجه تحديات كبيرة فى مجال الصناعات بسبب تعثر بعض المصانع وعدم قدرتها على المنافسة والإنتاج بكفاءة»، لافتًا إلى أنه «لإصلاح هذه المصانع يجب على الحكومة تبنى خطة شاملة تعتمد على تحليل دقيق للمشكلات وتقديم الحلول المناسبة».

«حفيلة»، أشار إلى أن «الحكومة تحتاج إلى إجراء تقييم شامل للمصانع المتعثرة لتحديد الأسباب الرئيسية للتعثر، وقد تشمل هذه الأسباب التكنولوجيا القديمة، أو سوء الإدارة، أو نقص التمويل، أو عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق، وبعد تحديد الأسباب، يمكن وضع خطط محددة لمعالجة كل منها».

كما شدد على أن «الحكومة عليها أن تعمل على توفير الدعم المالى للمصانع المتعثرة، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم قروض ميسرة أو منح مالية لمساعدة المصانع على تحديث معداتها وتطوير منتجات جديدة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة تشجيع الاستثمارات الخاصة فى هذه المصانع من خلال تقديم حوافز ضريبية ومزايا أخرى».

رئيس جمعية مستثمرى دمياط، طالب بالتركيز على تحسين كفاءة الإدارة فى المصانع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم، بالإضافة إلى تعيين مديرين ذوى خبرة وكفاءة عالية، يمكن للحكومة أيضًا تقديم استشارات إدارية للمصانع لمساعدتها على تحسين عملياتها وزيادة إنتاجيتها، موضحًا أن «نجاح الحكومة فى إصلاح المصانع المتعثرة يعتمد على تبنى نهج شامل ومتكامل يشمل الدعم المالى والإدارى، تحسين الكفاءة والإنتاجية، وتعزيز البنية التحتية ومن خلال هذه الخطوات، يمكن تحقيق نقلة نوعية فى أداء المصانع المتعثرة وتحويلها إلى وحدات إنتاجية ناجحة ومستدامة».

من جهته، قال المهندس محمد البهى، عضو اتحاد الصناعات: ملف الصناعة من الملفات المتعددة، لذلك اقترحنا فصل التجارة الداخلية عن الصناعة مع إعادة وزارة الاستثمار، وهو ما تحقق فى حكومة الدكتور مصطفى مدبولى الجديدة، كما أن اختيار المهندس كامل الوزير لتولى حقيبة الصناعة قائم على الكفاءة؛ لأنه أدى ما عليه فى ملف النقل، ووزارة الصناعة تحتاج لهذه النوعية من الأشخاص، وأن يكون هناك ضبط وربط فى الجهات التابعة لها، وأن تعود الوزارة إلى ما كانت عليه من التشابك مع اتحاد الصناعات من خلال خبراء وأصحاب كفاءات، كما أن الصناعة تحظى بدعم مباشر من القيادة السياسية، ولكن التطبيق على الأرض يواجه بيروقراطية.

عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، أوضح أن «فكرة العمل على تشغيل المصانع المغلقة القائمة هى الأهم، واستغلال طاقة المصانع المغلقة للتوسع فى الصناعة، ومصر لديها بنية تحتية ممكن أن نصبح مصنعا للعالم بديلا لشرق آسيا ولدينا فرص قوية»، مشيرًا إلى أن «أسباب تعثر المصانع متعددة وأغلبها تعانى من تعثر مالى، وأغلبية هذه المصانع موجودة منذ عشرات السنوات ولديها بنية تحتية».

فى حين قال مجدى الوليلى، عضو غرفة صناعة الحبوب باتحاد الصناعات: المصانع المتعثرة والمتوقفة، بمثابة ترس عاطل يعوق تشغيل قطار النهضة الصناعية فى مصر، وهناك خبراء اقتصاديون ومصنعون أجمعوا على أن تشغيل المصانع المتعثرة والمتوقفة يحتاج إلى تكاتف جميع الهيئات والوزارات الحكومية من خلال إعداد خريطة واضحة المعالم، تتضمن تعديلات تشريعية وقوانين تساعد فى إنقاذ الصناعة.

وأضاف «الوليلى»: عدد المصانع المتوقفة على مستوى الجمهورية، ضخم، وأسباب التعثر ترجع إلى تعرض المصانع لمشكلات عديدة بسبب الإصلاحات الاقتصادية والمالية على مدار السنوات العديدة الماضية، بالإضافة إلى فتح الأبواب على مصراعيها أمام المنتجات المستوردة، وغياب الرقابة على المنافذ الجمركية، هذا إلى جانب ارتفاع سعر الدولار، وهو ما أضر بالمصانع وجعلها غير قادرة على المنافسة، كما أن تحرير سعر الصرف للجنيه المصرى أدى إلى تآكل رأس المال العامل لأغلب المصانع بشكل كبير جدا، ما أدى إلى ضرورة سد الفجوة بالاقتراض من البنوك ومع توقف المبادرات التى كانت ممنوحة للمصانع أصبح تكلفة الاقتراض عائقا رئيسيا فى الصناعة ورفع من التكلفة التى بدورها أخرجت المنتج المصرى من المنافسة سواء فى السوق المحلى أو فى التصدير.

«الوليلى»، كشف عن أنه «هناك مذكرة أعدت تضمنت عددا من المقترحات التى ترغب الغرف الصناعية باتحاد الصناعات فى تنفيذها بهدف تشغيل المصانع المتعثرة والمتوقفة، تتضمن إعفاء المشروعات المتعثرة والمتوقفة من الضرائب بأنواعها المختلفة لحين النهوض من عثرتها وإعادتها إلى الحياة والتشغيل بما يتناسب مع حجم العمالة والإنتاجية المناسبة وحجم هذه المصانع»، مؤكدا أن «العمل على إعادة تشغيل المصانع بكامل طاقتها وعودة المصانع المغلقة، هو استعادة ثروات مهدرة، يعود على الاقتصاد الوطنى بالمليارات من الدولارات، سواء فى البنية الأساسية أو المعدات أو الكيانات الاقتصادية فى حد ذاتها».



المهندس سمير عارف:

قرار إعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتعثرة يعزز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق المحلية والعالمية ويساهم بشكل كبير فى تقليل العجز التجارى وزيادة الصادرات





المهندس أسامة حفيلة:

الحكومة تحتاج إلى إجراء تقييم شامل للمصانع المتعثرة لتحديد الأسباب الرئيسية للتعثر وبعدها يمكن وضع خطط محددة لمعالجة كل منها





تحركات الحكومة تفتح أبواب الأمل لـ«عودة النشاط»

من الصعيد إلى الدلتا.. تعددت الأسباب والنتيجة «متعثرة»

«مصنع متعثر يساوى فرص عمل مفقودة ورءوس أموال غير مستغلة واستثمارات مهدرة»، معادلة صعبة دفعت الحكومة الجديدة لوضع ملف المصانع المتعثرة على قائمة أولوياتها لتستهل به العمل خلال الفترة الحالية، لاسيما أن تقديرات عدد المصانع المتعثرة والتى ارتفعت من 5 آلاف مصنع عام 2018 بحسب تقديرات وزارة الصناعة لتصل إلى 8 آلاف مصنع عام 2023، وضعت الملف نُصب أعين الحكومة وجعلت من المستحيل تجاهل مسببات التعثر، كما أن الأرقام ذاتها خلقت ضرورة مُلحة للبحث عن خارطة طريق لاعادة تشغيل هذه الاستثمارات واستعادة آلاف من فرص العمل بمختلف أنحاء الجمهورية، وهو الأمر الذى من الصعب تحقيقه دون قراءة المشهد من خلال المستثمرين أنفسهم فى مختلف الأقاليم.



وعن صعيد مصر، قال المهندس على حمزة، نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصرى لجمعيات المستثمرين، رئيس جمعية مستثمرى أسيوط: نحو 40 فى المائة من إجمالى المصانع الموجودة فى جنوب مصر متعثرة، مُرجعًا تعثر القطاعات الصناعية المختلفة فى الصعيد لتراكم عدد من المشكلات الفنية والتمويلية، مع الأخذ فى الاعتبار أن النسبة تقديرية ولا يوجد إحصاء رسمى بعدد المشروعات المتعثرة فى صعيد مصر.

«حمزة»، أوضح أن «مشكلة المصانع المتعثرة فى الصعيد ليست وليدة اليوم إنما بدأت فى عام 1997 مع بداية إنشاء مدن صناعية فى الصعيد، والأسباب التى أدت لتعثر أكثر من ثلث مصانع الصعيد بعضها عام يشترك فيه الصعيد مع باقى أقاليم مصر التى تشمل مصانع متعثرة وبعضها خاص بإقليم الصعيد دون غيره».

وحول رؤيته للأسباب العامة لارتفاع نسبة المصانع المتعثرة فى الصعيد قال رئيس جمعية مستثمرى أسيوط: «التمويل» يتصدر قائمة مسببات التعثر حيث لجأ بعض المستثمرين لتمويل مشروعاتهم بشكل كامل من خلال القروض وعجزوا عن السداد لأسباب بعضها تسويقى وبعضها إدارى، وهناك بعض المستثمرين مولوا كامل المشروع بالقروض وهو خطأ استثمارى فادح، حيث إنه لا ينبغى تمويل أكثر من 25 فى المائة من المشروع بالقروض أو التسهيلات الائتمانية، كما شملت مشكلات التمويل إحجام البنوك فى بعض الفترات عن تمويل المشروعات الصغيرة والتشديد على الضمانات اللازمة لمنح التسهيلات الائتمانية، وهو ما سبب تعثر ا جزئيا لبعض المستثمرين وكليا للبعض الآخر.

وأضاف أن «هناك مشكلات تاريخية خاصة بالصعيد، والتى أدت لتزايد عدد المصانع المتعثرة منذ 1997، والتى تمثلت فى عدم وجود بنية تحتية جيدة تتيح وتساعد على قيام صناعة حقيقية، وقبل 2015









المهندس على حمزة:

40 فى المائة من مصانع الصعيد متعثرة والتمويل المتهم الرئيسى

لم يكن بالصعيد شبكة طرق جيدة ولا مصادر طاقة تسمح بنجاح كل الاستثمارات»، لافتًا إلى أنه بالرغم من أن الصعيد لاقى اهتماما قويا من القيادة السياسية بالبنية التحتية وتم حل مشكلات الطاقة والطرق إلا أن الظرف الاقتصادى العام الناتج عن تداعيات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية لم يسمح بقيام المصانع المتعثرة، ولذا يعتبر «حمزة» ملف المصانع المتعثرة فى جنوب مصر تاريخ من الأزمات المتتالية والمتراكمة.

واعتبر «حمزة» وضع الحكومة الجديدة ملف المصانع المتعثرة على رأس أجندة عملها «دفعة جيدة للتنمية»، موضحًا أن «حل ملف المصانع المتعثرة بمثابة استغلال لرءوس أموال وأصول قائمة واستعادة فرص تشغيلية فقدت خلال السنوات الماضية، وكذلك دعم فكرة الاكتفاء الذاتى لمحافظات الصعيد من المنتج المحلى».

وحول تصورات مستثمرى الصعيد لحل مشكلات المصانع المتعثرة، شدد رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، على ضرورة دراسة كل حالة على حدة نظرًا لاختلاف أسباب التعثر من مشروع لآخر، وإدارة حوار مجتمعى مع المتعثرين لفهم طبيعة التحديات وعمل خطة للخروج من التعثر وعدم تكرار التجربة.

ومن جنوب مصر إلى شمالها تعددت الأسباب والمعطيات والنتيجة واحدة، وهى تعثر بعض المستثمرين وتوقف عدد من المصانع بحسب ما يوضحه المهندس عبدالله الغزالى، رئيس جمعية مستثمرى بلبيس، بقوله إن «إقليم الدلتا يوجد به عدد من المصانع المتعثرة»، مشيرًا لوجود ثلاث درجات من التعثر الأولى هى «التوقف التام عن النشاط» والثانية «توقف جزئى عن النشاط» بمعنى أنه يعمل بنصف طاقته الإنتاجية أو بجزء منها فى محاولة لتجنب الإغلاق التام، أما الدرجة الثالثة من التعثر فهى التى يترك فيها المستثمر نشاطه لآخرين (بالايجار أو من الباطن) لإدارته بسبب عدم قدرته على مواصلة النشاط بنفسه لأسباب قد تكون تمويلية أو تسويقية وربما إدارية.



المهندس عبدالله الغزالى:

زيادة أعداد المصانع المتعثرة توسع قاعدة الاقتصاد غير الرسمى

وأوضح «الغزالى»، أن «النوع الأخير لا يقل خطورة عن النوعين السابقين حيث إنه يفتح الباب على مصراعيه أمام نمو الاقتصاد غير الرسمى، حيث يلجأ بعض المستثمرين لتأجير مصانعهم لآخرين حتى يتمكنوا من سداد التزاماتهم المالية ويبدو النشاط رسميا متوقفا أو متعثرا أمام الدولة، فى حين أن هناك كيانات أخرى تعمل فى الظل».

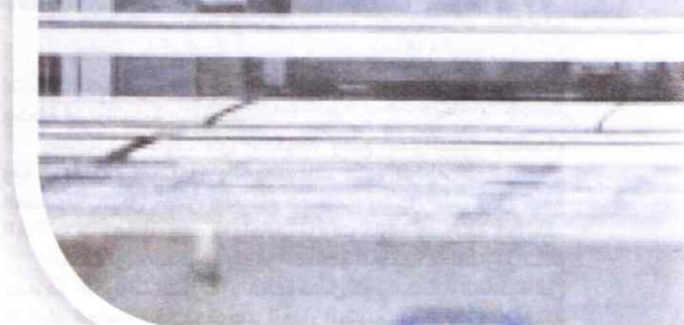
رئيس جمعية مستثمرى بلبيس، أشار إلى أن أغلب المصانع الصغيرة والمتوسطة التى تعمل فى خامات مستوردة تعانى التعثر حاليًا بسبب نقص العملة الأجنبية فى العامين السابقين وفروق العملة بعد تحرير سعر الصرف مؤخرًا، مشددًا على ضرورة إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية والتمويلات البنكية لإفساح المجال أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للنهوض مجددًا، مطالبًا بضرورة متابعة القروض الممنوحة من البنوك لكبار المستثمرين، لاسيما أن البنوك تمنح التسهيلات الائتمانية لكبار المستثمرين وبعضهم يستغلها للادخار وعمل ودائع بفائدة ثابتة و هو ما يتنافى مع الغرض الاستثمارى للقرض فى حين يعجز أصحاب مشروعات متعثرة عن الحصول على تمويل لاستعادة مشروعاتهم.

وطالب «الغزالى» بتقديم حوافز ضريبية للمتعثرين لخفض الالتزامات المالية على عاتقهم وتشجيعهم على إعادة فتح مصانعهم، على أن يتزامن ذلك مع رقابة للممنوحين حوافز للوقوف على الاستفادة من الحوافز الضريبية، وكذلك مراقبة استمرارية الأنشطة الاقتصادية التى تتمتع بحوافز سواء ضريبية أو ائتمانية.

وفى سياق خلق آليات لحل التحديات التى تواجه الاستثمارات المتعثرة، أكد «الغزالى»، على ضرورة إعادة هيكلة الهيئة العامة للتنمية الصناعية، موضحًا أن «البيروقراطية التى تتم ممارستها فى الهيئة تسببت فى تعثر عدد لا بأس به من المصانع، موضحًا وجود تعسف وتشدد فى منح رخص التشغيل وهو ما يضطر المستثمرين للعمل بدونها حتى تتراكم عليهم غرامات نتيجة عدم استخراج الرخصة يعجزون عن سدادها وتبدأ رحلة التعثر، ولذا من الأفضل الوقاية من التعثر لأنها خير من العلاج».

من جهته، قال أيمن رضا، الأمين العام لجمعية مستثمرى العاشر من رمضان، إن «غالبية المصانع المتعثرة تنتمى إلى قطاع الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، فمصانع السيراميك فى المدينة وكذلك المصابغ والمدابغ تعانى من التعثر المالى الناتج عن ارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الإنتاج على خلفية الأزمات المالية المتتالية مثل جائحة كورونا. وطالب «رضا» بضرورة دعم الدولة ومنظمات الأعمال لعمليات التدريب ونقل تكنولوجيات الإدارة والتسويق، مشيرًا إلى أن تراكم التحديات المالية والتسويقية رفع معدلات التعثر خلال السنوات الماضية، وهو ما أدى إلى تضخم أعداد الأنشطة المتعثرة.

كما أشار الأمين العام لجمعية مستثمرى العاشر من رمضان، إلى أن «العوائد الاقتصادية لإعادة فتح المصانع المتوقفة وإنهاء ملفات التعثر لدى البنوك والجهات التنفيذية، تتمثل فى زيادة الناتج الإجمالى المحلى، وبالتالى رفع معدلات النمو الاقتصادى، وكذلك خفض البطالة فى المناطق المحيطة بالمدن الصناعية، وبالتالى رفع مستويات المعيشة بهذه المناطق بالإضافة إلى دمج جزء من الاقتصاد غير الرسمى للمنظومة الرسمية إذ يلجأ بعض المتعثرين لنقل أنشطتهم لآخرين خارج المنظومة لاستمرار النشاط والوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الدائنين».







برلمانيون: متفائلون برؤية الحكومة الجديدة لملف «الصناعة»

ثمن أعضاء البرلمان رؤية الحكومة الجديدة المتعلقة بالتعامل مع ملف «الصناعة»، والتى تمثلت فى تصريحات نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والصناعة المهندس كامل الوزير، بشأن المصانع المتعثرة، والعمل على إعادة تشغيلها، مؤكدين تأييدهم التام لهذه الرؤية فى انتظار اتخاذ قرارات حقيقية وحاسمة بعيداً عن الروتين الحكومى المعطل.

تقرير: عبدالحميد العمدة

النائبة هالة أبو السعد، وكيل لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس النواب أشادت بقرار تعيين المهندس كامل الوزير نائبا لرئيس مجلس الـوزراء، للقطاع الصناعى، مؤكدة أنه «يمثل بارقة أمل جيدة وقوية جدا فى سبيل النهوض بالصناعة، وحل كافة مشاكلها، خاصة أنّ الوزير يتمتع بشخصية قوية، ومعروف عنه الإخلاص فى العمل».

وأضافت «أبوالسعد»: مشكلات القطاع الصناعى بشكل عام، والمشروعات المتعثرة بشكل خاص، تعد من القضايا الهامة التى تحتاج إلى اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة، وإنجازات الفريق كامل الوزير فى قطاع النقل خلال الفترة الماضية، تؤهله لتحقيق

> «أهمية وضع خطة فعالة لحل مشكلات المصانع المتعثرة بما يدعم استمرارية ونمو أنشطتها الصناعية المختلفة، علاوة على ضرورة المتابعة المستمرة لهذه المصانع والوقوف على الحالة العامة لها و معدلات الإنتاج»

إنجازات أكبر فى قطاع الصناعة، والذى يحتاج الكثير وفقًا لرؤية وخطة استراتيجية مدروسة.

وتابعت: مطلوب من الحكومة وضع استراتيجية واضحة، وبحث كافة المشاكل والموضوعات التى تواجه المشروعات المتعثرة بشكل خاص والقطاع الصناعى بشكل عام، لحل كافة المشكلات نهائيا، وهو ما يتطلب قرارات حازمة وسريعة وجريئة.

وأكدت أن «الحكومة ووزير الصناعة الجديد، مطالبان باتخاذ عدد من القرارات الفورية، وأهمها فصل كود الحماية المدنية عن الأكواد العامة، بخلاف توحيد الوعاء الضريبى وكذلك منح هيئة التنمية الصناعية كافة الصلاحيات وفق قانونها وتفعيله، وليس





مدبولى والوزير.. حوار باسم مع العمال فى أحد المصانع

من المنطقى أن يكون دور الهيئة توزيع الأراضى فقط، ولابد أن يطبق قانونها للقيام بدورها الفنى للمشروعات الصناعية، فضلا عن ضرورة توحيد الولاية على كافة المناطق والأراضى الصناعية، والعمل بنظام الشباك الواحد فى استخراج الرخص الصناعية».

ولفتت «أبو السعد» إلى أن المستثمرين أيضًا عليهم دور مهم فى إعداد حصر شامل لكافة المشاكل التى تواجههم، وتقديم الحلول لها، مشيرة إلى أنه من أبرز المشكلات التى تواجه تلك المشروعات والمصانع المتعثرة ويجب حلها، والسماح بدخول المعدات والآلات والماكينات من الجمارك على الفور، وكذلك حل كافة المشكلات المتعلقة بكود الحماية المدنية والمحاسبة الضريبية، وهو ما يتطلب اتخاذ قرارات فورية وقوية بعيدا عن الروتين الحكومى المعطل، فضلا عن تحديد خطة مدروسة على مدار خمس سنوات بمعاونة كافة الوزارات وهو ما يضع مسئولية على عاتق المهندس كامل الوزير، واختياره نائبا لرئيس الوزراء سيعطيه الصلاحية الكاملة فى التعاون مع كافة الوزارات واتخاذ قرارات سريعة وحاسمة.

بدوره، أشاد النائب محمد المنزلاوى، وكيل لجنة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس الشيوخ، بجميع القضايا التى تناولها المهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير النقل والصناعة، فى اللقاء الموسع الذى عقده مع قيادات ورؤساء الهيئات التابعة لوزارة الصناعة، لاستعراض خطة ورؤية الوزارة خلال المرحلة المقبلة، وتأكيده على أن الفترة المقبلة ستشهد العمل على مدار الساعة للنهوض بالصناعة المصرية.

وأعلن «المنزلاوى»، اتفاقه التام مع رؤية المهندس كامل الوزير التى أكد فيها على ضرورة الاستفادة من مشروعات البنية الأساسية التى تم إنجازها لتطوير الصناعة فى كافة المجالات وفقا لخطة شاملة ترتكز على ترشيد الواردات لكل ما يحتاجه السوق المحلى وتصنيعه محليا بجودة عالية، والعمل على تشجيع وتعظيم الصادرات، والاستفادة بما تتمتع به مصر من مواد وخامات أولية وصناعات لها سمعة كبيرة، مثل صناعات الغزل والنسيج والتشييد والبناء والحديد والأسمنت والسيراميك وغيرها، بما يساهم فى زيادة العملة الصعبة ودعم الاقتصاد المصرى.

كما أعرب وكيل لجنة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بمجلس الشيوخ، عن ترحيبه بإعلان المهندس كامل الوزير بالتصديق الفورى لإعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتعثرة على امتداد النشاط وزيادة مساحته، والتعاون مع مصانع الإنتاج الحربى والهيئة العربية للتصنيع وقطاع الأعمال وجهاز الخدمة الوطنية فى تحقيق النجاح المنشود، ولتصبح مصر قاعدة صناعية كبيرة تلبى احتياجات السوق المحلى وتتوسع فى التصدير للخارج.

من ناحيته، قال الدكتور محمد عبدالحميد، وكيل لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب، إن «التحديث والتطوير والإنجازات التى تمت فى قطاع النقل منذ تولى المهندس كامل الوزير منصب الوزير، جميعها أمور كفيلة بطمأنة المستثمرين، خاصة مع ما أثبته من إمكانيات فى ضبط الأداء ومواجهة الفساد وسرعة فى التنفيذ، وهو ما يحتاجه قطاع الصناعة بشدة خلال الفترة القادمة».

وأعرب «عبدالحميد» عن ثقته التامة فى قدرة المهندس كامل الوزير، نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والصناعة على





د. محمد عبدالحميد:

ضرورة إنشاء الوزراء الجدد لمكاتب فنية فى كل وزارة لخدمة رجال الأعمال والاستثمار فى مختلف المجالات والمشروعات الصناعية



النائبة هالة أبوالسعد:

المستثمرون أيضًا عليهم دور مهم فى إعداد حصر شامل لكافة المشاكل التى تواجههم، وتقديم الحلول لها



النائب محمد المنزلاوى:

ضرورة الاستفادة من مشروعات البنية الأساسية التى تم إنجازها لتطوير الصناعة فى كافة المجالات وفقا لخطة شاملة



تحقيق انطلاقة كبيرة وحقيقية فى الاستثمار الصناعى وإزالة ونسف جميع أنواع الروتين والبيروقراطية التى تواجه القطاع الصناعى، لتنفيذ رؤية وتكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسى لتعميق وتوطين مختلف الصناعات داخل مصر، لتحقيق الاكتفاء الذاتى من مختلف السلع والمنتجات الصناعية والحد من الفاتورة الاستيرادية ومضاعفة الصادرات المصرية، مشيراً إلى أن أداء وزارة الصناعة كان يسير ببطء شديد ويعانى من البيروقراطية الشديدة التى لا تتناسب مع المستهدفات الرئاسية للتصنيع المحلى والتصدير.

كما طالب «عبدالحميد» مستثمرى القطاع الصناعى وجميع منظمات المجتمع المدنى الاستثمارية واتحاد الصناعات المصرية، بالتعاون مع وزارة الصناعة لتنمية القطاع الصناعى وتوفير كافة سبل الدعم للوزارة الجديدة، لافتًا إلى ضرورة إنشاء الوزراء الجدد لمكاتب فنية فى كل وزارة لخدمة رجال الأعمال والاستثمار فى مختلف المجالات والمشروعات الصناعية.

وفى ذات السياق، قال النائب علاء قريطم، عضو لجنة الصناعة بمجلس النواب، إن «توجيهات المهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والصناعة بإجراء حصر شامل للمصانع المتعثرة والمتوقفة، تأتى فى التوقيت المناسب فى ظل جهود الدولة فى النهوض بقطاع الصناعة والعمل على إزالة التحديات القائمة أمام أصحاب المصانع والمشروعات باختلاف أحجامها».

وأكد «قريطم»، على أهمية وضع خطة فعالة لحل مشكلات المصانع المتعثرة بما يدعم استمرارية ونمو أنشطتها الصناعية المختلفة، علاوة على ضرورة المتابعة المستمرة لهذه المصانع والوقوف على الحالة العامة لها و معدلات الإنتاج فالأمر يحتاج إلى تشكيل لجان دورها تقييم الأداء.

كما أوضح أن قرار تشغيل المصانع المتعثرة سيدعم الاقتصاد القومي ويحقق طفرة فى الإنتاج المحلى، ومن أهم فوائده حصر المصانع المتعثرة، ودمج الاقتصاد غير الرسمى وتشغيل الآلاف من الأيدى العاملة بدلا من تعرضهم للبطالة حال توقف هذه المصانع، علاوة على توفير مبالغ ضخمة من العملة الصعبة جراء زيادة قيمة الصادرات، حيث تستهدف الدولة تحقيق صادرات بـ100 مليار دولار.

وطالب «قريطم»، الحكومة بإعداد كشف عن حالة المصانع المتعثرة حاليا والمعوقات التى تواجهها، حيث إن الوقت الأمثل لتشغيل المصانع هو الآن، بسبب احتياج مصر الشديد إلى ضخ الأموال وإعادة عجلة التصنيع، منوهًا بأنه على المستثمرين تقليل هوامش الربح والاهتمام بجودة المنتج حتى يظل فى المنافسة ويحقق الاستمرارية، ومؤكدا على مواصلة البرلمان لدعم وتشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب لإعادة إحياء هذه المصانع التى تعتبر ثروة لا يتم استغلالها .

كما أشار إلى عقد لجنة الصناعة بمجلس النواب العديد من الاجتماعات مع عدد من المصنعين والمستثمرين للاستماع للمشكلات والتعاون لوضع الحلول اللازمة، وذلك بحضور ممثلى منظمات المجتمع المدنى الصناعى، كاشفا عن توصيات اللجنة، والتى تضمنت ضرورة تأهيل الموظفين فى الجهات الحكومية التى تتعامل مع المستثمرين، حتى يكون هناك إنجاز فى تنفيذ المطالب على النحو الأمثل، حيث إن هناك مصانع متوقفة بسبب سوء التعامل من بعض أجهزة الدولة.



د. أسماء المغربى:

23 مليار جنيه فاتورة مساندة مبادرة «ابدأ» لـ«275» مصنعا متعثرا

«الصناعة»، واحد من القطاعات الأساسية التى ترتكز عليها «الجمهورية الجديدة» فى تحقيق «التنمية الشاملة»، ومن هذا المنطلق جاء تحرك الحكومة – ممثلة فى وزارة الصناعة، والإعلان عن فتح ملف «المصانع المتعثرة» ليؤكد الأهمية الكبيرة التى تمثلها الصناعة. هذا فضلاً عن اهتمام القيادة السياسية بالمبادرة الوطنية لتطوير الصناعة «ابدأ» التى تعمل على خلق أنسب الظروف للمصانع القائمة وتحويل الأفكار إلى واقع مادى ملموس، وذلك حتى يظهر قطاع الصناعة المصرى بصورة تليق بحجمه وإمكانياته بين دول المنطقة.

«المصور» من جانبها، التقت الدكتور المهندسة أسماء المغربى، نائب رئيس قطاع دعم الصناعة بمبادرة «ابدأ»، التى تحدثت عن أبرز أنشطة المبادرة والجهود التى بذلتها خلال الفترة الماضية لـ«النهوض» بالقطاع الصناعي، هذا إلى جانب التعرف على رؤيتها للقرارات الأخيرة التى شرعت وزارة الصناعة فى تنفيذها، وأمور أخرى فى الحوار التالي:

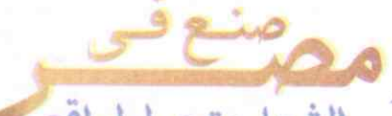
حوار : منار عصام

بداية.. حدثنا عن رؤيتك للقرارات التى اتخذتها الحكومة الجديدة فيما يتعلق بـ«تطوير الصناعة» وفتح ملف «المصانع المتعثرة»؟

هناك العديد من الإجراءات التى ستدخل حيز التنفيذ خلال الفترة المقبلة، خاصة مع تولى الفريق المهندس كامل الوزير حقيبة الصناعة، وهى خطوة يجب أن نثمنها ونستثمرها، خاصة بعدما ظهر قطاع النقل فى ظل قيادته له بصورة وشكل غير مسبوق، وتعتبر البيروقراطية من أبرز العقبات التى تواجه قطاع الصناعة في مصر ، ويجب أن تشهد الفترة المقبلة تطويرًا فيما يتعلق بـ«الإجراءات» بما يتواكب مع النظم العالمية، حتى يصبح قطاع الصناعة جاذبًا للاستثمار المحلى والأجنبى، ومن ثم تحقيق الانطلاقة الكبيرة المرجوة فى قطاع الصناعة المصرى، كما يجب النظر فى أحوال المجمعات الصناعية المتوقفة والمتعثرة من أجل إعادة إحيائها والاستفادة منها كمرفق من مرافق الصناعة المصرية، عبر الإعلان عنه وطرحه للاستثمار مرة أخرى، وبالفعل بدأت الحملة بتوجيه الراغبين فى إقامة مشروعات صناعية نحو المحافظات للاستفادة من المجمعات المتعثرة فى نطاقها.

كيف ستساهم المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة «ابدأ» فى توطين الصناعة محليًا؟

تعمل المبادرة حاليًا على عدد من المشروعات التى تستهدف إحلال المواد الخام المستوردة ببدائلها المحلية الصنع، وتوفر المبادرة جميع أساليب الدعم لصالح دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة، والتى تعتمد على مواد خام محلية الصنع، وذلك تماشيًا مع سياسة الدولة





حاليًا نحو تقليل فاتورة الاستيراد، وهناك العديد من الدراسات المقدمة لعدد من المشاريع التى تسعى لتوفير خطوط إنتاج لمواد خام محلية الصنع، كما توجه المبادرة قدراتها وإمكانياتها نحو القطاعات الأكثر احتياجًا للدولة.

هل من الممكن أن تعود المصانع المتعثرة إلى التشغيل مرة أخرى؟

المصانع المتعثرة تمتلك العديد من المقومات والمميزات أهمها أنها قائمة على أرض الواقع، كما أن القائم عليها مؤهل ولديه الخبرات فى الصناعة، لكن نظرًا للمشكلات الاقتصادية المتلاحقة التى أثرت على مختلف القطاعات خلال السنوات الماضية لم يستطع استكمال نشاطه الصناعى متأثرًا بمشكلات عدم توفر عملات أجنبية لتوفير المواد الخام، وعندما يتقدم عدد من المصنعين المتعثرين نبدأ بالوقوف على أسباب التعثر، وكذا معرفة خطته نحو تطوير واستكمال الإنتاج بما يتواكب مع متطلبات السوق حاليًا، ونقوم بتسهيل كافة الإجراءات اللازمة من تراخيص أو تخصيص قطع أراض جديدة من أجل إضافة خطوط إنتاج جديدة، إلى جانب العمل على تسهيل الحصول على التمويل اللازم من البنوك المختلفة، وذلك لتوفير مناخ آمن جديد مستقر لتهيئة أنسب الظروف للمصنعين المتعثرين فى البداية والانطلاقة الجديدة، وعادة ما تكون انطلاقة المصانع المتعثرة أسرع كثيرًا من المصانع الجديدة، لذلك نضع دائمًا المتعثرين على قائمة أولوياتنا.

إلى أى مدى تتوقع أن تساهم مشاركة القطاع الخاص فى الصناعة من الارتقاء بمستوى التصنيع المحلى؟

لا يمكن أن نغفل أهمية مشاركة القطاع الخاص فى الصناعة بصورة أساسية، ولا توجد دولة حول العالم تقوم بالاستغناء عن المصنعين الوطنيين، ودائمًا ما ينادى الرئيس عبدالفتاح السيسى، ويدعو القطاع الخاص للمشاركة بالقطاع الصناعى المصرى وكافة قطاعات الدولة، وذلك إيمانًا بأهمية دورهم فى الارتقاء بمستوى الصناعة فى مصر، لذا يجب على المصنعين الوطنيين العمل على ضخ استثماراتهم فى الفترة الحالية، باعتبارها فرصة ذهبية مناسبة للقطاع الصناعى المصرى فى ظل اهتمام القيادة السياسية بالارتقاء بها، ومبادرة «ابدأ» تقدم الدعم الكامل للمصنعين والمستثمرين من أجل توفير تسويق للمنتجات النهائية، فضلا عن المساعدة فى تصدير المنتجات إلى الخارج.

هل هناك طريقة يمكن من خلالها تحقيق أقصى استفادة من المواد الخام التى تتمتع بها الدولة المصرية فى قطاع الصناعة؟

لا شك أن الدولة المصرية تتمتع بالعديد من المواد الخام الهامة التى يحتاجها قطاع الصناعة لمختلف الصناعات حاليًا، وقد أولت القيادة السياسية خلال السنوات الأخيرة اهتمامًا كبيرًا بتحقيق أقصى استفادة من تلك المواد الخام عن طريق عدم تصديرها فى صورتها الأولية والخام، والعمل على إنشاء صروح صناعية تعمل على تصنيع تلك المواد الخام لتصديرها فى صورة منتجات مصنعة أو توفيرها بأسعار مناسبة للسوق المحلى بدلا من استيرادها، الأمر الذى سيضاعف من قيمة المواد الخام ويدر عوائد اقتصادية كبيرة للاقتصاد المصرى، مع فتح الأبواب لفرص عمل للشباب، وعلى مستوى المبادرة فدائمًا ما تولى اهتمامًا لجميع المشروعات الصناعية، وعلى رأسها المشروعات التى تعمل على الاستفادة من المواد الخام المحلية وتصنيعها.

«ابدأ» وفرت الدعم اللازم لعدد كبير من المصانع المتعثرة التى توقف إنتاجها مع حل جميع المشكلات التى واجهتها من أجل استكمال الإنتاج، وهم حاليًا فى مرحلة الدراسات المالية للمشروع



المبادرة تعمل على عدد من المشروعات التى تستهدف إحلال المواد الخام المستوردة ببدائلها المحلية الصنع، وتوفر جميع أساليب الدعم لصالح دراسات الجدوى للمشروعات الجديدة

«مصر مركزًا إقليميًا للصناعة» .. شعار رفعته مبادرة «ابدأ»، هل ترى أنه من الممكن أن يصبح واقعًا؟

هذا حلم مشروع للدولة المصرية فى ظل ما تمتلكه من فرص استثمارية واعدة وطموحة وثروات هائلة من المواد الخام، وكذلك أيدى عمالة بأعداد كبيرة وكوادر مؤهلة فى مختلف القطاعات، لذلك رفعت الحملة هذا الشعار لتشجيع المصنعين والمستثمرين من أجل البدء فى خطوات نحو تحقيقه، وهو حلم ليس مستحيلا، وإن كان يحتاج خطوات كثيرة ومجهودًا كبيرًا، فنحن نسعى أن تصبح مصر مركزًا إقليميًا لوجستيًا للمواد الخام المصنعة، وكذلك مركز إقليمى لكبرى الشركات العالمية للتصنيع والتوزيع الإقليمى بالمنطقة، خاصة بعدما شهدت البنية التحتية للطرق والموانئ طفرة نوعية خلال السنوات الماضية بما يؤهلها لتحقيق هذا الهدف.

مساندة المصانع المتعثرة وتقنين أوضاعها الهدف الأساسى من «ابدأ».. هل تحقق على أرض الواقع؟

بالفعل وفرت المبادرة الدعم اللازم لعدد كبير من المصانع المتعثرة، والتى توقف إنتاجها مع حل جميع المشكلات التى واجهتها من أجل استكمال الإنتاج، وهم حاليًا فى مرحلة الدراسات المالية للمشروع استعدادًا للبدء على أرض الواقع، وذلك إيمانًا بسرعة تحقيق معدلات إنتاج لتلك المصانع حال عودتها للعمل مرة أخرى، بالإضافة إلى توفير عدد كبير من فرص العمل للشباب المصرى فى مختلف المجالات والتخصصات، ويشهد السوق المصرى حاليًا زيادة فى الطلب على المنتج المحلى، الأمر الذى دفع أصحاب المصانع المتعثرة لاستغلال هذا التوقيت للتقدم للمبادرة من أجل إعادة تشغيل المصنع، وقد قدمت المبادرة الدعم لـ275 مصنعًا بتكلفة استثمارية وصلت إلى 23 مليار جنيه، وتضم تلك المصانع كمًا كبيرًا من العمالة وصل إلى 33 ألف فرصة عمل.

كيف يمكن إعادة صناعة الغزل والنسيج إلى سابق عهدها؟

ملف صناعة الغزل والنسيج، أحد أهم الملفات المطروحة على أولويات المبادرة حاليًا، وذلك فى ظل كافة الدراسات التى تشير إلى أن مصر من السهل أن تصبح مركزًا إقليميًا فى صناعة الغزل والنسيج.

ماذا عن أبرز الخطط المستقبلية الخاصة بمبادرة «ابدأ»؟

الغرض الرئيسى من المبادرة، هو توفير الدعم للمصنعين ولقطاع الصناعة بوجه عام، ولكن لتوفير الدعم لا بد للمبادرة أن تكون على دراية جيدة بالتحديات التى تواجه القطاع فى مصر، لذا أنشأت المبادرة منصة رقمية لاستقبال طلبات الدعم من المصانع الحالية، وكذلك طلبات الدعم للمستثمرين الراغبين فى الاستثمار الصناعى، ولا تكتفى المبادرة بذلك فقط، بل يتم تنفيذ جولات وزيارات ميدانية من قبل أعضاء بالمبادرة بالمناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة للوقوف على المصانع التى تحتاج الدعم على أرض الواقع.



خبراء ومتخصصون يجيبون عن السؤال الصعب..

كيف يمكن تنفيذ «خطة الإنقاذ»؟

تستهدف الدولة زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج الإجمالى المحلى من 11.7 فى المائة تم تسجيلها عام 2022 لتصبح 20 فى المائة بحلول عام 2027، وهو ما سيتم تحقيقه بآليات مختلفة من بينها استغلال الاستثمارات المعطلة فى شكل مصانع متعثرة من سنوات، وهو الهدف الذى أعلنه وزير الصناعة كامل الوزير فور توليه حقيبة الصناعة، مشددًا على التصديق على كافة الإجراءات التى تفك طلاسم الملف وتحل مشاكل المستثمرين وتعيد فتح أبواب الرزق لأصحاب العمل والعاملين فى هذه المصانع.

الملف يبدو معقدا لكنه ليس مستحيلا، عدد من المتخصصين فى الشأن الاقتصادي يقدمون فى حديثهم لـ«المصور» إجابات من شأنها أن تساعد الدولة فى طريقها لإعادة تشغيل المصانع المتعثرة، والتى تنحصر فى إعادة هيكلة التمويل ودعم عمليات التدريب وحل مشكلات البيروقراطية وإدارة حوار مجتمعى مع المتعثرين ودراسة كل حالة.

تقرير: أميرة صلاح

الدكتور محمد الشوادفى، خبير إدارة الأعمال والاستثمار قال: إنه يجب تشكيل فرق عمل لدراسة مشكلات كل مصنع وتحديد الاستراتيجيات الملائمة لعودته للتشغيل مرة أخرى، وهذا يتطلب دراسة كل مصنع على حدة».

وشدد «الشوادفى» على ضرورة تغيير الإدارة وتكوين كوادر إداريــة قـادرة على إدارة هذه المصانع، وبناء رؤية لدورها فى الاقتصاد الوطنى، والإحلال أو التجديد للآلات وتطوير نظم الإنتاج بما يتماشى مع النظم العالمية، وهذا يتطلب أيضا التدريب على تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعى وسبل التصنيع الحديثة، وكذلك تطوير هياكل الإنتاج ورصد سياسة إنتاجية قوية قادرة على إعادة تشغيل المصانع مرة أخرى بالموارد المتاحة.

كما طالب، خبير إدارة الأعـمـال والاستثمار، بتطوير التشريعات وإعطاء حرية لمتخذى القرار لأخذ القرارات المناسبة والسريعة، بجانب مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال من خلال التعاون أو المساهمة فى الإدارة أو المشاركة فى الإنتاج، لتطوير هذه المصانع خلال الفترة المقبلة.

كما أشار إلى أن «هذه المصانع تعانى من جمود الهياكل ونظم الإنتاج القديم، وهو الأمر الذى يتطلب ضرورة تطويرها من خلال سياسات مرنة وإعادة هيكلة هذه المصانع.

وفى السياق ذاته، قال الدكتور مدحت نافع، خبير الاقتصاد والاستثمار، إن «الآليات التى سوف تلتزم بها الدولة يجب أن تتوقف عند أسباب تعثر هذه المصانع، فالبعض توقف لأسباب مرتبطة بالتمويل، وآخـرى لأسباب متصلة بتكلفة تمويل الطاقة، وآخـرى متوقفة لأسباب تمويل رأس المال العامل، وتوقف البعض لمشكلات مرتبطة بالصناعة نفسها».

وأضـاف «نافع»، أن «الدولة يمكن أن تساند المصانع المتوقفة بسبب التمويل من خلال الصناديق المتخصصة لإقامة هذه المصانع من عثرتها، وإذا كانت المشكلة خاصة بتوفير الدولار، فالأولوية فى الصناعات توفير الدولار للمصانع من أجل توفير مدخلات الإنتاج وفقا للمشروعات ذات القيمة المضافة عن المشروعات التى تستورد أكثر مما تصدر، أما مشكلات الطاقة، فالدولة قـادرة على تسهيل الإجـراءات لوصول الطاقة لهذه المصانع ومساعدتها على تحسين كفاءة الطاقة فيها من الجهات المتخصصة، أما المشكلات المرتبطة بالأزمات التصديرية فيمكن للدولة المساهمة فى تسهيل المشاركة فى الأسواق الخارجية».

وأكـد «نـافـع» على ضـرورة وجـود خطة واضحة لعودة المصانع، تكون مبنية على استراتيجية من وزارة الصناعة، مشيرًا إلى أن المهندس كامل الوزير، وزير الصناعة، قادر على تحقيق ذلك، بمعنى تحديد المصانع التى تفضلها الدولة وتحقق القيمة المضافة منها، لافتا إلى أن وجود حصر ودراسة لكافة المصانع سيسهل تحديد الأولوية لمن يعود بالنفع على الاقتصاد المصرى، فمثلا المصانع المستهلكة بشكل كبير ربما لا تكون مفضلة الآن، لأن لدينا مشكلة فى توفير الطاقة، بينما الصناعات المصدرة ربما تكون مفضلة عن الصناعات المستوردة، كما أن الصناعات شديدة التلوث بالبيئة يجب أن تدفع ثمن البصمة الكربونية لديها وقد لا تكون مفضلة، والصناعات كثيفة العمالة ربما تكون مقدمة لأن لدينا عمالة كثيرة ونسعى لتوفير فرص العمل.

وبين «نافع» أن حديث وزير الصناعة عن عودة المصانع المتعثرة، لم يكن عن المصانع المملوكة للدولة فقط، بل شمل مصانع القطاع الخاص أيضا، لأنها أكثر تحقيقا للقيمة المضافة والأكثر توظيفا للعمالة.

بـدروه، قال الدكتور مصطفى بـدرة، الخبير الاقتصادى: هناك العديد من المصانع المتعثرة وتعددت أسباب التعثر، والبعض متعثر ماليا، وأخرى متعثرة بسبب عدم مواكبة الأدوات التكنولوجية الحديثة التى تمكنها من إنتاج السلع والبضائع التى تواكب السوق المحلى والدولى وغيرها من الأسباب التى أدت فى النهاية لتعطل هذه المصانع.

وشـدد« بـدرة» على أن كل هذه العواقب سيحلها وزير الصناعة كامل الوزير، لأن لديه فريق إدارة من حديد، فضلا عن أنه أصبح لديه من الرؤية والتكامل الصناعى جراء خبرته من وزارة النقل، وذلك من خلال توطين العديد من صناعات وسائل النقل فى مصر، منوهًا بأن وزير النقل يريد التأكيد على أن توطين الصناعة ليس فى وسائل النقل فقط، وإنما يمكن أن يمتد لأنشطة عديدة.





مكاسب مؤكدة



ملف الصناعة من أهم الملفات الاقتصادية التى تهتم بها الدولة المصرية، حيث إنها تمثل عمود الخيمة وقاطرة التنمية الحقيقية لزيادة معدل النمو الاقتصادى، واستطاعت الدولة المصرية خلال السنوات العشر الماضية تدعيم قطاع الصناعة، وتُعد عملية توطين الصناعة المحلية فى مصر خطوة استراتيجية مهمة لتعزيز الاقتصاد الوطنى وتقليل الاعتماد على الواردات.

بقلـم: د. عبد المنعم السيد
مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

وتسعى الحكومة المصرية إلى تحقيق هذا الهدف من خلال سلسلة من الإجراءات والمبادرات التى تشمل تقديم الحوافز الاستثمارية، وتطوير الإطار التشريعى، وتوفير الدعم للقطاعات الصناعية، خاصة فى ظل التحديات العالمية الراهنة مثل ارتفاع معدلات التضخم وأزمات الطاقة، وذلك من خلال بناء وتجهيز 17 مجمعا صناعيا أغلبها فى صعيد مصر و3 مدن صناعية و10 مناطق استثمارية، كما قامت الدولة بتسهيل بعض إجراءات التراخيص للمصانع من خلال الرخصة الذهبية، ومنح المجلس الأعلى للاستثمار بعض المزايا والإعفاءات الضريبية للصناعات الاستراتيجية.

وقد ارتفعت مشاركة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى لمصر من 11فى المائة عام 2014 ليصبح 18فى المائة عام 2023، ولكى يكون القطاع مؤثرا ومحققا للتنمية المستدامة، يجب أن تصل نسبة مساهمته إلى 35فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى، لأنه كلما زاد توطين الصناعة والتكنولوجيا زادت فرص التشغيل، وزادت الصادرات المصرية لتصبح 85 فى المائة من صادرات مصر غير النفطية تأتى من قطاع الصناعة، وتُعد هذه الأرقام دليلاً على الأهمية المتزايدة للصناعة المحلية فى الاقتصاد المصرى وعلى النجاح المتحقق فى توطين الصناعات.

كما أعلنت مصر عن قائمة بعدد (152) فرصة استثمارية لمنتجات صناعية لتوطينها فى مصر والعمل على إنتاجها محليًا بدلاً من استيرادها، والتى تتمثل فى (الصناعات الخشبية والأثاث، والصناعات الطبية والدوائية، والصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية، والصناعات النسيجية، وصناعات الطباعة والتغليف، والصناعات الكيماوية، وصناعات مواد البناء والصناعات المعدنية، والصناعات الهندسية).

كذلك أعلنت ونفذت مصر عدة مبادرات لتشجيع وتوطين التكنولوجيا الصناعية منها «ابدأ»، وهى مبادرة تعمل بشكل أساسى على دعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلى وتقليل الواردات، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص الوطنى فى توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر، وتعمل المبادرة على ثلاثة محاور الأساسية بشكل متكامل ومتوازي.

ويجب الإشارة هنا، إلى أنه -على سبيل المثال- نجح محور المشروعات الكبرى فى عقد شراكات بمختلف القطاعات، ويجرى حتى الآن تنفيذ 64 مشروعا صناعيا تحت مظلة محور المشروعات الكبرى، تستهدف بعض المشروعات تصدير إنتاجها بالكامل للخارج.

ويتبقى ملف المصانع المغلقة والمتعثرة أحد أهم الملفات فى قطاع الصناعة والتى يصل عددها إلى 13 ألف مصنع وإعادة تشغيل المصانع المتعثرة والمتوقفة يحتاج إلى تكاتف جميع الهيئات والوزارات الحكومية، من خلال إعداد خريطة واضحة المعالم تتضمن تعديلات تشريعية وقوانين تساعد فى إنقاذ الصناعة.

ويرجع التوقف والتعثر لهذه المصانع لعده أسباب، سواء كانت تمويلية أو فنية لمساعدتها على استعادة نشاطها الإنتاجى مرة ثانية. ومن أهم هذه الأسباب المديونيات والقروض على المصانع تجاه البنوك والضرائب أو بأسباب نقص السيولة؛ لشراء المواد الخام ومستلزمات التشغيل التصنيعية أو لعدم وجود التراخيص اللازمة لمزاولة النشاط بسبب عدم استيفاء اشتراطات التشغيل والحماية المدنية أو وجود مخالفات بناء.

كما أن بعض المصانع تواجه شبح التعثر؛ بسبب زيادة الأعباء المالية والتمويلية للصناعة وتواجه العديد من التحديات التى تعرقل نموها واستقرارها، وتتمثل فى ارتفاع تكلفة الإنتاج من طاقة ومياه وكهرباء وأخرى فهذه التحديات التى تواجه الصناعة تؤثر بشكل كبير على سعر المنتج الصناعى وتجعله غير قادر على منافسة نظيره الأجنبى، فتشغيل هذه المصانع سيعمل على إخراج الصناعة من كبوتها، بالإضافة إلى القضاء على البطالة.

> **100 مليار دولار صادرات يمكن تحقيقها بعودة المصانع المتعثرة للإنتاج**

ولاشك أن تشغيل المصانع المعطلة وحل كافة مشكلات المصانع المتعثرة وفق إجراءات سريعة ودقيقة تتسم بالحوكمة، والاهتمام بتدريب وتأهيل القوى البشرية، والتصديق الفورى لإعادة تشغيل ومساعدة المصانع المتعثرة على امتداد النشاط وزيادة مساحته، سيساعد فى حل أزمة المصانع المتوقفة والمتعثرة، لتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاج، ونحتاج توفير التمويل اللازم للمصانع المتعثرة، وإعفاء ضريبيا يليق بهذه الصناعة.

ومن المؤكد أن حل مشاكل المصانع المتعثرة، وتحقيق كل هذه الطموحات المهمة تحتاج إلى معالجة مظاهر الخلل والمشاكل، وتصنيفها وإيجاد الحل المناسب لكل مشكلة ومعرفة كل سبب من أسباب هذه المشاكل على حدة، حيث لا يصلح علاج واحد لجميع المشاكل.

ومن أهم الحلول تشجيع البنوك، للمشاركة فى هذه المشروعات، بهدف زيادة رأس المال، ومنح تسهيلات ائتمانية وإتاحة التمويلات اللازمة للمصانع المتعثرة بسعر ائتمانى تنافسى أو بحث تقديم مساندة فنية؛ لتطوير تلك المصانع أو عرضها كفرص للشراكة مع مستثمرين آخرين، هذه من أهم الحلول التى يمكن أن تساهم فى عودة تلك الطاقات المتعطلة إلى العمل مرة أخرى وبقوة، حيث إن حل تلك الأزمة أو الظاهرة ستعزز من ثقة المستثمرين بالسوق المحلى، وكذلك ستعمل على رفع القدرات الإنتاجية للقطاع الصناعى وتوفير الآلاف من فرص العمل للشباب، وأخيرا المساهمة وبقوة فى تنفيذ خطط الدولة الرامية إلى مضاعفة حجم الصادرات وتحقيق حلم الـ 100 مليار دولار صادرات خلال الفترة المقبلة، كما أن عودة تلك المصانع إلى العمل سيحقق طفرة غير مسبوقة فى الإنتاج المحلى خلال السنوات القليلة المقبلة، وإنقاذها سيوفر على الدولة أكثر من 100 مليار جنيه تكاليف إنشاء بنية تحتية للمشروعات الصناعية الجديدة، بالإضافة إلى فرصة فى كسب الوقت وزيادة الإنتاج لأن أغلب المصانع المتعثرة هى خطوط إنتاج جاهزة على التشغيل فورًا.

ومما لا شك فيه أيضا، أن إعادة تشغيل المصانع المتعثرة يعد بمثابة حل سحرى للإنقاذ من أزمات كثيرة أبرزها البطالة وضعف الإنتاج المحلى وعجز ميزان المدفوعات، وزيادة عمليات التصدير للخارج حتى يكون للمنتج المصرى مكانة كبرى فى كل دول العالم، ويتم التصنيع بأيد مصرية والتصدير إلى الخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتى.

د. أشرف صبحى.. وزير الشباب والرياضة:

الالتزام بالبرنامج الحكومى والحوار الدائم مع الشباب «الملف الأهم»

«التطوير مستمر». حقيقة أكدها د. أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة فى حواره لـ«المصور»، والذى تطرق خلاله للحديث عن أبرز الملفات التى سيعمل عليها خلال الفترة المقبلة، إلى جانب توضيح تفاصيل خطته فيما يتعلق بـ«أولمبياد باريس 2024» التى تشارك بها مصر فى أكثر من لعبة.

حوار: فاطمة قنديل

الوزير وصلاح.. نقاش لصالح المنظومة الكروية



بعثة مصر فى أولمبياد باريس 2024

وزير الشباب والرياضة، لم يغفل فى حديثه الأزمات التى تعانى منها لعبة «كرة القدم» فى مصر، مؤكدًا أن الفترة المقبلة ستشهد تغييرًا واضحًا فى المنظومة إلى جانب العمل على تطوير مستوى الأداء والاختيارات فيما يتعلق بالمنتخبات وما إلى ذلك.. وعن تفاصيل خطة التطوير هذه وأمور أخرى كان الحوار التالى:

بداية.. حدثنا عن أبرز الملفات العاجلة التى ستعمل عليها خلال الفترة المقبلة؟

أهم ملف هو الالتزام بالبرنامج الحكومي، فيما يخص القطاع الشبابي، وربط العمل برؤية 2030، إلى جانب العمل على زيادة الخدمات بشكل كبير مباشرة للأسر والشباب من خلال قطاعات وزارة الشباب والرياضة، بالإضافة إلى الحوار الدائم مع الشباب ومع متلقى الخدمة، هذا إلى جانب العمل على زيادة مفاهيم الرياضة ودورها فى الحفاظ على الصحة بشكل كبير، فضلًا عن التنافسية الكبيرة وزيادتها فى استضافة الأحداث الرياضية القارية والعربية والعالمية داخل مصر، بالإضافة إلى التنافسية فيما يتعلق بحصول أولادنا على أعلى المستويات الرياضية قاريًا وعالميًا، وأخيرًا وهو الأهم التطوير الرياضى العام فى مصر.

كما سأعمل خلال الفترة المقبلة على زيادة الاهتمام الشبابى المرتبط بتلبية رؤية وتطلع الشباب تجاه أنفسهم وتجاه وطنهم، إلى جانب العمل على تلبية احتياجاتهم وطموحاتهم وتأهيلهم بما يتواكب مع تحقيق هذه الطموحات، واستمرار جسور التواصل بين الشباب وبين دولتهم.

أيام قليلة وتبدأ دورة الألعاب الأولمبية باريس 2024، كيف تم الاستعداد للحدث الرياضى الأضخم والأهم فى العالم، وما توقعاتك لنتائج البعثة المصرية؟

تم عمل برنامج فى 2021 بعد انتهاء أولمبياد طوكيو للاستعداد لأولمبياد باريس 2024، هذا البرنامج استهدف الخطط المرتبطة بالاتحادات الرياضية، ومراجعة اللجنة العلمية للرياضة، واستهدفنا موازنة مالية على مدار 3 سنوات، مصدرها 250 مليون جنيه، لدعم المنتخبات القومية والبرنامج الأولمبى المباشر فى 8 دفعات مرتبطة ببرنامج التأهيل للأولمبياد، وبرنامج المعسكرات الخاصة بالإعداد للبطل الأولمبي، ومعظمها من موارد مالية لوزارة الشباب والرياضة، هذا إلى جانب أن التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج لاستضافة بطولات داخل مصر ودعم علمى للرياضة المصرية تبلغ مليارا و250 مليونا، وذلك غير البرنامج الأولمبى للتطوير الرياضى العام خلال الـ3 سنوات، بحيث يستمر برنامج الإعداد للبطل الأولمبى إلى أولمبياد 2028.

أما فيما يتعلق بتوقعاتى لإنجازات البعثة، فأتوقع إحراز من 6 إلى 10 ميداليات، فى ألعاب رفع الأثقال والتايكوندو والخماسى الحديث والرماية، هذه الألعاب الأربع أساسية، وهناك احتمال لحصد ميدالية فى كرة اليد.

> نستهدف موازنة مالية قدرها مليار و250 مليون جنيه لاستضافة البطولات والبرنامج الأولمبى للتطوير الرياضى والتأهل لأولمبياد باريس 2030

إلى جانب ما سبق.. هل هناك رؤية للتعامل مع أزمات «كرة القدم» فى مصر؟

سيتم عمل مستهدفات كاملة للتطوير، لأن التطوير بدأناه بشكل كبير جدًا فى إعداد المدربين للمنتخبات القومية، بحيث عمل أكثر من منتخب تحت المنتخب الكبير، بالإضافة إلى تطوير برامج انتقاء الموهبة وخروج اللاعبين خارج مصر للاحتراف، وخلال الفترة القادمة سيتم التركيز من خلال اتحاد الكرة على بند التحكيم، بالإضافة إلى انتظار المنتخبات الجديدة بعد انتهاء الأولمبياد لتشكيل مجلس جديد قادر على إدارة هذه الملفات.

حركة «تغيير بين القيادات».. و«الأسعار» أولوية

«البقاء للأكفأ».. استراتيجية «شريف» لإدارة «التموين»

«تغييرات القيادات.. الدعم.. والأسعار»، ثلاثة ملفات بدأ الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، العمل عليها منذ ساعاته الأولى داخل ديوان عام الوزارة؛ حيث أجرى حركة تغيير بين قيادات «التموين»، ومن المنتظر استكمالها خلال الأسابيع المقبلة، كما بدأ في العمل سريعا نحو حسم ملف التحول إلى الدعم النقدي، وأخيرا وعد بكل ثقة بضبط الأسعار بأساليب غير تقليدية وشعور المواطنين بذلك قريبا رغم عدم اجتماعه بعد بالتجار أو الصناع، ومن المنتظر أن تكون أجندة الوزير ممتلئة الأسبوع المقبل بلقاءات تجار المواد الغذائية والمخابز والمطاحن وقيادات المديريات.

تقرير: بسمة أبو العزم



«البقاء للأكفأ» شعار رفعه شريف فاروق خلال الأيام الأولى لتوليه الحقيبة الوزارية، بعدما بدأ قراراته بحركة تغييرات قوية بـالإدارة العامة للرقابة، فضلا عن تفعيله قرار إلغاء التعاقد مع كل مَن يتجاوز عمره 65 عاما، ومن المنتظر أن يكون هناك المزيد من التغييرات والتنقلات بين مديريات التموين بعد لقاء الوزير مع القيادات خلال الأيـام القليلة المقبلة، والتأكد من الكفاءات المستمرة معه، وكذلك الحال مع مستشاريه.

وفي هذا السياق، كشف أحد القيادات بوزارة التموين، أن «هناك تعليمات سابقة لوزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور على المصيلحى بإلغاء التعاقد مع أى موظف أو حتى قيادى تجاوز عمره 65 عاما لكن لم يتم تفعيله على بعض القيادات، وبالتالى بمجرد تولى الدكتور شريف المنصب الجديد طبق فـورا الـقـرار، وكانت البداية مع عاطف سعد مستشار وزير التموين لشئون المكتب الذى تجاوز عمره 65 عاما، وكذلك فؤاد حسن المصوّر الخاص بوزارة التموين، الذى تجاوز 70 عاما، وهناك أقاويل تشير إلى اتجاه الوزير إلى عدم التجديد لفايزة عبد الرحمن وكيل وزارة التموين والتجارة الداخلية بمحافظة الشرقية لوصولها إلى سن 65 عاما، ويتم التجديد لها كل ثلاثة أشهر، وكـان آخـر موعد لها 30 يونيو، ولـم يصدر قرار بشأنها بعد».

وأكـد المصدر ذاتـه، أن «وزيـر التموين لم يجتمع بعد بوكلاء الوزارة لتوضيح خطة العمل فى الفترة المقبلة وآليات ضبط الأسـواق وتخفيض الأسعار، لكن هناك تأكيدات من مساعد وزير التموين لشئون التخطيط بتجهيز لقاء خلال أيام، وبناء على هذا الاجتماع ومراقبة أداء مديرى المديريات على مستوى الجمهورية سيحدد موقفه من حيث أى تغييرات، خاصة أن أعمارهم لم تتجاز 65 عاما، ويجب أن يتأكد أولا من كفاءة الصف الثانى لهم قبل أى قرار».

لم يكتفِ «د. شريف»، بالسعى نحو تجديد شباب الوزارة بل أجرى حركة تنقلات فى قطاع الرقابة بوزارة التموين، التى تعتبر الأولى منذ القبض على مستشار وزير التموين للرقابة والتوزيع لإدانته بقضية الرشوة وفساد توزيع السكر؛ حيث أصدر قـرارا بنقل أحمد أبو الفضل رئيس الإدارة المركزية لشئون الرقابة بوزارة التموين، إلى مديرية تموين القاهرة ليشغل منصب وكيل مديرية تموين القاهرة، مع تصعيد ممدوح ويليام مدير عـام الرقابة على المطاحن ليصبح رئيسًا للإدارة المركزية لشئون الرقابة بوزارة التموين، كما تم ندب طه عبد الفتاح، مفتش رقابة تموينية أول، ليشغل منصب مدير عام الإدارة العامة لشئون الرقابة، على الأنشطة والمعاملات التجارية.



«د. شريف»، الذى لم يبدأ عمله بالاجتماع مع التجار أو الصناع للحصول على وعود بتخفيضات فى الأسعار، وكذلك لم يجتمع مع قيادات الوزارة أو مديرى المديريات خلال أول أيام من عمله، لكنه بدأ مهمته بفتح ملف التحول إلى الدعم النقدى، باستقبال وزير الاتصالات للتأكيد على بدء التعاون بين الوزارتين لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتطوير وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لمستحقى الدعم والعمل على تنقية قواعد البيانات.

كما كشف الوزير عن تواصله مع الدكتور ضياء رشوان المنسق العام للحوار الوطنى لعرض قضية الدعم والتحول إلى الدعم النقدى بالحوار الوطنى والحصول على توصيات واضحة بهدف تقديم الدعم لمستحقيه، موضحًا أن «هذا التحول يتطلب ضبطا تكنولوجيا لبيانات العملاء وهذا ما تم الاتفاق عليه مع وزير الاتصالات لتقديم الدعم لمستحقيه بعد تنقية البيانات بشكل دقيق»، ويأتى ذلك وفقا لتكليفات رئيس الوزراء منذ أيام بالاتجاه نحو الحوار الوطنى وطرحه على خبراء الاقتصاد لحسم الاتجاه نحو الدعم العينى أم النقدى خلال الفترة القادمة وآليات تطبيق ذلك، مطالبا بوضع خطة متكاملة بنهاية 2024 تضم معايير استحقاق الدعم النقدى ومـدى تدرجه إلى شرائح، وحتى في حال عدم الاتفاق عليه، وظل الدعم العينى فأكد رئيس الوزراء أنه يجب أن تكون هناك منظومة معلومات ومعايير للتطبيق تضمن الكفاءة والوصول للمستحق الفعلى.

ضبط الأسـعـار وتقديم الخدمات التموينية بطريقة مبتكرة، أهم تكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسى لوزير التموين الدكتور شريف فـاروق، الذى أكد أنه مهتم بملف ضبط الأسـعـار وسيتعامل معه بطرق مبتكرة، وسيشعر المواطن قريبا بالتحسن فى الأسعار مع تحسين جودة السلع التموينية وكذلك جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما أن الفترة المقبلة ستسير وفقا لتوجيهات الرئيس الخاصة بالحفاظ على احتياطى استراتيجى آمن من السلع الأساسية، بالإضافة إلى استكمال المشروعات التى بدأتها الـوزارة فى السنوات الأخـيـرة، من تطوير منظومة الدعم، والمناطق اللوجستية، ومراكز الخدمة، وأسواق الجملة، ونصف الجملة، إضـافـة إلـى تطوير العنصر البشرى لمواكبة المعطيات التكنولوجية للارتقاء بمستوى الأداء والخدمات المقدمة للمواطنين.



بقلم: غالى محمد

حسابات «الفمتوثانية» ليس هناك أمام الحكومة الجديدة، وقت لتضيعه، مهما كانت التحديات والمشاكل، وبلغة التحديات الخارجية والداخلية لا تملك مصر الرفاهية لإضاعة الوقت، وإلا كانت التكلفة عالية، والخسائر فادحة على كل المصريين.

وأرى أن توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسى للحكومة الجديدة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولى كانت حاسمة وقاطعة وواضحة، بأنه ليس هناك أدنى وقت لإضاعته.

التحدى الأول أمام المهندس كريم بدوى:

كيف يحقق عاجلا أهداف الرئيس السيسى فى زيادة إنتاج الغاز الطبيعى؟

ولم تكن توجيهات الرئيس السيسى عابرة، بل وُلدت من رحم السنوات التى أنجز فيها الرئيس الكثير والكثير فى بناء مصر القوية، لكن البناء القادم لا بد أن يكون أقوى فى ظل تحديات صعبة خارجيا وداخليا.

ومن ثم، فإن هذا ينطبق كاملا على صناعة البترول فى مصر، التى أصبحت لها مكانة عالمية، بفعل اهتمام الرئيس السيسى بهذه الصناعة منذ أول يوم تولى فيه الرئيس المسئولية بهدف تحقيق الأمن القومى للطاقة، ولأنه يملك رؤية استراتيجية بأنه لا يمكن أن تتحقق التنمية الشاملة من دون وفرة فى الطاقة للحياة اليومية للمصريين وللمشروعات القومية وللاستمرار فى جذب الاستثمارات العالمية والمحلية.

وبالتالى يمكن القول إن صناعة البترول فى مصر التى تملك مقومات قوية عالمية سوف تساعدها على الاستمرار فى تحقيق أهداف الرئيس السيسى فى تحقيق الوفرة فى الوقود كأساس لتحقيق الأمن القومى للطاقة.

وإذا كان المهندس طارق الملا، وزير البترول السابق، ومن قبله المهندس شريف إسماعيل قد نجحا فى تحقيق أهداف استراتيجية تجعل من قطاع البترول قادرا على مواجهة التحديات، فإن المهندس كريم بدوى الذى لن أقول عنه وزير البترول والثروة المعدنية الجديد لأنه بمنظور «الفمتوثانية» وعدم امتلاك الرفاهية لإضاعة الوقت، دخل معركة زيادة الإنتاج البترولى من أول لحظة، ولعل زيارته فى ثانى يوم من حلف اليمين لمركز التحكم للشبكة القومية للغاز بشركة «جاسكو» أعطت رسائل قوية بأن الغاز الطبيعى هو معركة الوزير لتوفيره دون أدنى أزمات لكافة مكونات الاستهلاك المحلى من كهرباء ومصانع ومنازل، بل والعودة إلى تصديره خلال فصل الشتاء القادم.

وإذا كانت العودة لاستيراد الغاز المسال وتدفق الغاز المستورد بمعدله الطبيعى واستيراد نحو 300 ألف طن مازوت قد ساعدت على وفرة الوقود لمحطات الكهرباء وتخفيض فترة تخفيف الأحمال، فإن هذا يجعلنا نتحدث عن التحدى الأول والأكبر الآن أمام المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية، ألا وهو: "كيف يزيد الإنتاج المحلى من الغاز الطبيعى ليحقق التوازن الأكبر فى سوق الغاز الطبيعى على المستوى المحلى؟

وقبل تحليل تصريحات المهندس كريم بدوى بعد حلف اليمين مباشرة، فلابد أن نعرف أن إنتاج مصر من الغاز الطبيعى قد أصبح أقل نسبيا من 5 مليارات قدم مكعب فى اليوم، بعد أن وصل إلى 6.8 مليار قدم مكعب فى اليوم بفعل التناقص الطبيعى فى إنتاج الحقول وعدم تحقيق اكتشافات كبيرة مثل حقل ظهر.

وإذا كان الإنتاج المحلى قد وصل الآن إلى حوالى 4.9 مليار قدم مكعب فى اليوم، فإنه من المنتظر أن يصل



> المهندس كريم بدوى يملك مفاتيح قوية للتعامل مع الشركاء الأجانب، وتحفيزهم على تفعيل الاتفاقيات البترولية فى البحث والاستكشاف، والأهم العودة بقوة لعمليات التنمية السريعة فى الاكتشافات الجديدة مثل «النرجس»

إلى 4.5 مليار قدم مكعب فى اليوم قبل نهاية هذا العام؛ لأن الإنتاج اليومى يتراجع بسبب التناقص الطبيعى فى إنتاج الحقول ومن بينها حقل ظهر بشكل أساسى، ومن المنتظر أن يتناقص بنحو 60 مليون قدم مكعب شهريا، وهذا يعنى وصول الإنتاج اليومى من الغاز الطبيعى إلى نحو 4.5 مليار قدم مكعب فى اليوم قبل أوائل عام 2025.

وإن كان هذا سوف يكون خلال فصل الشتاء فليس هذا هو المهم، ولكن الأهم هو التحرك العاجل من المهندس كريم بدوى للتحرك لوقف التناقص فى الإنتاج اليومى من الغاز الطبيعى، ليس لتفادى زيادة استيراد الغاز الطبيعى فى صيف 2025، ولكن لتحقيق طفرات فى إنتاج الغاز الطبيعى لتعويض هذا التناقص الطبيعى لإنتاج الحقول.

وأعتقد أن هذا سوف يكون الملف الأول والأساسى للمهندس كريم بدوى، وأنه سوف يستطيع مع قيادات قطاع البترول، وضع الخطط العاجلة، لكى يتم إيقاف التناقص فى الإنتاج اليومى للغاز الطبيعى، بل وتحقيق معدلات معقولة لزيادة إنتاجه.

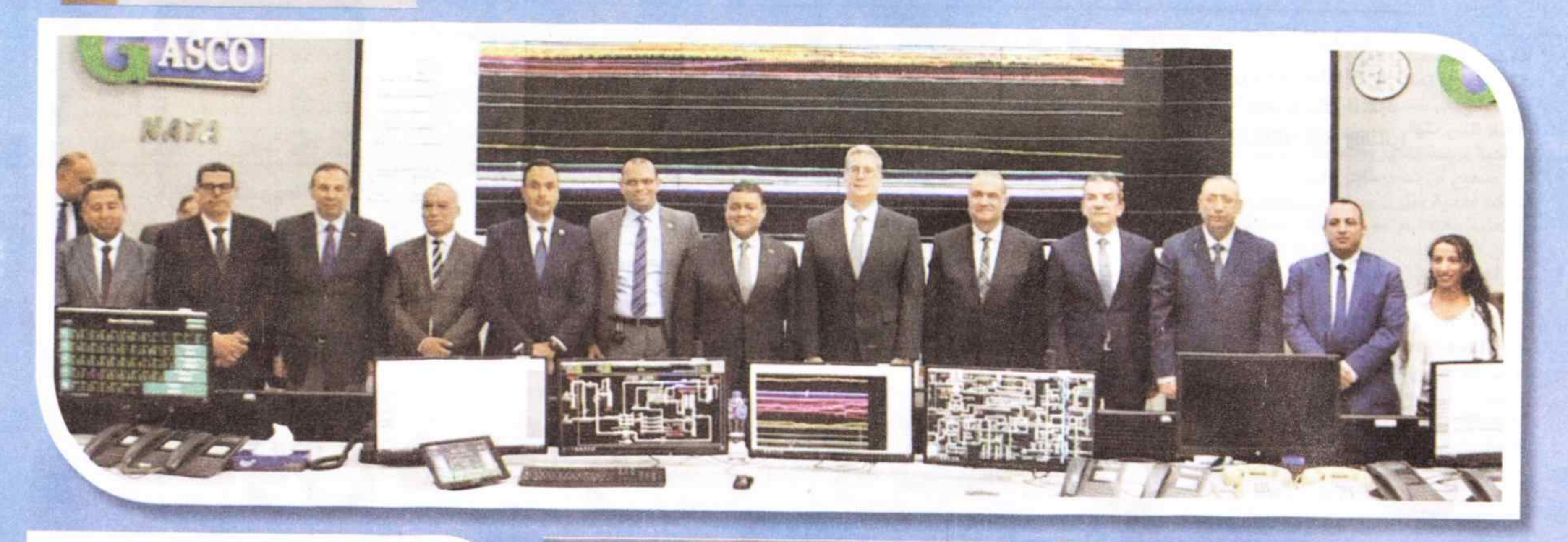
لست فى حاجة إلى الحديث عن خطط الوزير من خلال أول تصريحاته أو من خلال السيرة الذاتية الثرية له، ولكن أرى أن يقتحم المهندس كريم بدوى هذا الملف برؤية جديدة جدا، وهذا يمكن وليس مستحيلا، فإذا كنا نجحنا فى استخراج الغاز الطبيعى من المياه العميقة بشرق المتوسط على عمق يقترب من 4 آلاف متر تحت سطح البحر، فإننى أطالب الوزير كريم بدوى بالتعامل مع ملف الغاز الطبيعى بقدرات خارقة، تماثل القدرة على استخراج الغاز الطبيعى من هذه الأعماق.

وأعتقد أن المهندس كريم بدوى يستطيع أن يفعل ذلك لتحقيق أهداف الرئيس السيسى وتحقيق آمال المصريين.

وإذا كانت البداية سوف تكون من خلال إعادة الثقة مع الشركاء الأجانب، فأعتقد أن المهندس كريم بدوى يملك مفاتيح قوية للتعامل مع الشركاء الأجانب، حيث بدأ أولى خطواته هذا الأسبوع بلقائه مع المسئولين فى «إينى» الإيطالية و«أباتشى» الأمريكية لوضع الخطط اللازمة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعى بشكل عاجل، وتحفيزهم على تفعيل الاتفاقيات البترولية فى البحث والاستكشاف، والأهم العودة بقوة لعمليات التنمية السريعة فى الاكتشافات الجديدة مثل كشف «النرجس» الذى تباطأ فيه العمل وفى مواقع أخرى، والعودة إلى استكمال عمليات حفر بقية الآبار فى حقل ظهر.

ووفقا لمعلومات مؤكدة، الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء، لديه خطة لإنهاء مشكلة مستحقات الشركاء الأجانب بشكل نهائى، وحتى لا تعود مرة أخرى.

وإذا كان قطاع البترول قد نجح فى إنهاء هذه المشكلة عقب تراكمها إثر تداعيات ثورة 25 يناير وحكم الإخوان، فإن التحرك القادم للحكومة وبناء على ما سيقدمه الوزير كريم



بـدوى، سوف يتم إنهاء مشكلة مستحقات الشركاء الأجانب بلا رجعة.

وإذا كانت الحكومة قد خصصت بشكل عاجل أكثر من مليار دولار لاستيراد الوقود لمحطات الكهرباء خلال هذا الصيف لاستيراد الغاز المسال والمازوت بخلاف المستحقات الدورية التى يتم سدادها مقابل استيراد الغاز الإسرائيلى؛ فسوف تكون لديها حلول فاعلة لإنهاء مشكلة مستحقات الشركاء الأجانب فى فترة قصيرة جدا، ولا سيما أنه تم سداد مبالغ كبيرة من هذه المستحقات خلال الفترة الأخيرة.

وإضافة إلى وسائل تحفيز أخرى فإن الشركاء الأجانب بفعل التحرك السريع من جانب المهندس كريم بدوى- سوف يعودون إلى العمل بقوة فى تنمية الاكتشافات التى تحققت مؤخرا لكى يتم وضعها على الإنتاج وربطها بالشبكة القومية للغاز سريعا.

ملف زيادة الإنتاج من الغاز الطبيعى لن يقف عند حل مشكلة مستحقات الشركاء الأجانب، وأن تكون قضية زيادة الإنتاج فى أيديهم فقط كما تعودنا خلال السنوات الطويلة الماضية، ومن ثم قد آن الأوان أن نرى تغيير الاستراتيجية لنرى دور كفاءات قطاع البترول فى زيادة الإنتاج، إذا ما تقاعس الشركاء الأجانب كما حدث مؤخرا.

لا بديل عن البحث عن آليات تجنّب قِطاع البترول ما فعله الشركاء الأجانب من تباطؤ العمل مؤخرا، وأولى هذه الآليات البحث عن حل يضمن عدم تراكم مستحقات الشركاء الأجانب مرة أخرى.

وننتظر أن خطة الوزير كريم بدوى التى تجيب عن هذا الطرح، وإلا لن يكون هناك جديد فى ملف الغاز الطبيعي.

أيضا، ننتظر إجابات تتسم بالشفافية التى طلب فيها الرئيس السيسى المهندس كريم بدوى، ووفقا للسيرة الذاتية وعمله من قبل فى شركة أمريكية.

ننتظر إجابات أخرى فى ملف الغاز الطبيعى عما إذا كان شرق المتوسط فى المياه الاقتصادية المصرية، قد أعطى كل ما لديه من اكتشافات ووقف الأمر عند كشف «ظهر»، خاصة أنه منذ سنوات لم يتحقق أى كشف جديد، وهل يتحكم الشركاء الأجانب فى هذا الأمر بناء على توجيهات سياسية من دولهم.

وارتباطا بذلك ننتظر إجابة عن خطط قطاع البترول لوقف انخفاض الإنتاج بمعدلات كبيرة فى حقل ظهر منعا للقيل والقال، مع علمى أن المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية السابق قد نفذ خطط تنسيق مع شركة إينى بكفاءة فى وقت قياسى.

ومن ثم فإننا ننتظر من المهندس كريم بدوى بشفافية

مطلوب سرعة إنشاء بنك معلومات مركزى للغاز الطبيعى يشمل كل ما له صلة بالغاز الطبيعى من لحظة البحث وحتى لحظة الإنتاج والمناطق الثرية بالاحتياطيات

كما طلب الرئيس السيسى خطة سريعة لوقف تدهور الإنتاج فى حقل ظهر والعديد من الحقول الأخرى؛ لأنه ليس هناك وقت لإضاعته، وأعتقد أن ذلك لن يكون معضلة، خاصة إذا تم التفاوض مع شركة «إينى» بمهارة لكى تستكمل خطط حفر الآبار الباقية فى حقل ظهر ووضع خطط مبتكرة لتحقيق هذا الهدف، ولا سيما أن هناك تسهيلات بحرية وبرية جبارة تم تنفيذها بحقل ظهر.

كما ينبغى أن نعرف بشفافية ماذا حققت بقية الشركات العالمية الأخرى التى تعمل فى شرق المتوسط ولم تحقق اكتشافات تجارية حتى الآن.

كما ننتظر تحركا مهما من جانب الوزير كريم بدورى يعلن بشفافية الخطط القادمة للعمل فى كل البحر المتوسط، ليس شرقا وغربا فقط، ولا سيما أن حقول البحر المتوسط فى المياه الاقتصادية المصرية لا تزال هى المنتج الأكبر للغاز الطبيعى فى مصر حتى الآن، وسوف تظل هكذا ولا سيما أن هناك آراء - بعيدا عن أرقام هيئة المساحة الأمريكية - أن هناك احتياطيات غازية ضخمة فى البحر المتوسط، خاصة في شرق المتوسط.

لذا ندعو الوزير المهندس كريم بدوى أن يسارع فى إنشاء بنك معلومات مركزى للغاز الطبيعى يشمل كل ما له صلة بالغاز الطبيعى من لحظة البحث وحتى لحظة الإنتاج والمناطق الثرية بالاحتياطيات.

ولا يصح إلا أن يكون بنك معلومات للغاز الطبيعى والزيت الخام، بشكل تكنولوجى ومتطور.

إذا كنت قد ركزت فى هذا المقال على ملف الغاز الطبيعى فهذا بداية لسلسلة مقالات قادمة إن شاء الله عن التحديات التى ينبغى أن يتصدى لها المهندس كريم بدوى ورجال قطاع البترول.



علاقة تعاون وتكامل باتت مطلبا حتميا بين وزارتى السياحة والآثار والثقافة؛ كى تنجح مصر فى جذب حركة السياحة العالمية وتحتل مكانتها التى تستحقها وسط الدول السياحية الكبرى، تقوم فى أساسها على مفهوم السياحة الثقافية وما يرتبط بها من آثار وتاريخ وثقافة وموروثات، وكل ما تنعم به مصر من عقول مبدعة مفكرة ومستنيرة عمرها من عمر الحضارة المصرية القديمة. وهى علاقة ضرورية تمثل الورقة الرابحة التى تحتاج إليها الدولة المصرية خلال الفترة المقبلة؛ أملًا فى زيادة مواردها من العملات الأجنبية، وبالتالى زيادة الدخل القومى.

بقلم: أمانى عبدالحميد

ثقافة.. آثار.. سياحة

تعاون مطلوب.. وتكامل حتمى





استقبال حافل لوزيرى الثقافة والسياحة والآثار داخل الوزارة

قضايا وملفات تمثل تحديات قوية أمـام كل من وزير الثقافة د. أحمد هنو من جانب، ووزير السياحة والآثار شريف فتحى من جانب آخر؛ فلم يعد العمل وسط الجزر المنفصلة يُجدى خلال المرحلة المقبلة، طريق طويل أمام «د. هنو» كى يحمل رسالة الثقافة، وما تحويه من فكر وفن وإبداع لتحقيق حلم الثقافة من أجل الجميع على غرار «القراءة للجميع»، وفى الوقت نفسه يواجه شريف فتحى، وزير السياحة والآثار، تحديات جمّة من أجل الحفاظ على ما تملكه مصر من كنوز داخل المواقع الأثرية والمتاحف عن طريق الترميم والتطوير والتنمية، فى ظل تصاعد الحاجة إلى جذب مزيد من الاستثمارات المهتمة بقطاع السياحة والآثار؛ بهدف بناء شبكة خدمات متكاملة، يكون دورها تقديم تجربة زيارة مريحة وممتعة كى تحتل مصر المكانة السياحية التى تستحقها. وهنا تبدو الثقافة والآثار وجهين يكملان بعضهما بعضا ويشكلان الورقة الرابحة التى تمتلكها مصر؛ حتى يمكنها منافسة الدول الأكثر جذبا لحركة السياحة والسفر حول العالم على غرار إيطاليا وإسبانيا، الأمر يحتاج إلى تعاون كبير بينهما على الخدمة السياحة الثقافية التى قد تحقق لمصر طفرة اقتصادية كبيرة.

كما أن ما تملكه مصر من ثقافة وتراث وآثار تضعه نصب أعيننا كالاستثمارات، سواء كانت مصرية أو عربية أو أجنبية. لذا فإن تقديم ما تملكه مصر من كنوز بشكل متكامل يفتح الفرصة أمام المستثمرين على اختلافهم؛ كى يقوموا بضخ استثماراتهم بميزانيات ضخمة فى مجال السياحة الثقافية المصرية.

على سبيل المثال، المتحف المصرى الكبير هو أهم وأكبر مشروع أثرى ينتظر العالم افتتاحه بشكل كامل بفارغ الصبر. وهو المشروع القادر على جذب استثمارات ضخمة نظر لعظمة هضبة أهرامات الجيزة المحيطة به وندرة المقتنيات الأثرية التى يحتضنها وطريقة تقديمها وعرضها بشكل غير مسبوق.

> الثقافة قادرة على خلق حلقة التواصل بين القديم والجديد كى تطل آثارنا على العالم كمواقع تراثية ثقافية تحترم تاريخ مصر وتعيد تقديمه وفق منظومة متكاملة يقودها الفكر المستنير والاستثمار الأمثل

لذا فإن التواجد الثقافى داخل تلك المنطقة الأثرية التى لا مثيل لها فى العالم قد يمثل طفرة حقيقية فى أعداد حركة السياحة العالمية. فلم يعد مقبولا تصنيف السياحة الثقافية على أنها سياحة النخبة فقط، بل من الممكن أن تلعب دورا فى جذب فئات عمرية أصغر عن طريق تقديم المعلومات التاريخية بشكل أكثر عصرية، فالأثر ليس مجرد قطعة حجرية أو موقع ذى تاريخ قديم لكنه مكان مملوء بالحكايات التى صنعها البشر، وهم من ورثوا حكايته من آبائهم وأجدادهم الأولين. وهنا يأتى دور وزارة الثقافة وما تملكه من قدرة على إعادة تقديم التراث الإنسانى الأصيل بعروض فنية، سواء موسيقية أو مسرحيّة غنائية أو حتى تقديم رقصات شعبية. الثقافة وحدها قادرة على خلق حلقة التواصل بين القديم والجديد، وهو ما تحتاج إليه آثار مصر خلال الفترة المقبلة؛ كى لا تتحول المواقع الأثرية إلى مجرد مطاعم أو فنادق وقاعات أفراح، إنما تطل على العالم كله كمواقع تراثية ثقافية تحترم تاريخ مصر القديم، وتعيد تقديمه وفق منظومة متكاملة، يقودها الفكر المستنير والاستثمار الأمثل.

وهو الفكر الذى يتماشى مع الهدف الأسمى لوزارة الثقافة كما جاء فى نصها التأسيس عام 1958، ووصفها بأنها «من الناس وإلى الناس» فهى ليست كغيرها من الـوزارات، بل ورثت تراثا متراكما ممتدا عبر التاريخ ومنوطة بحماية الهوية

المصرية الأصيلة، وتحمل بين روافدها فكر الأمة وضميرها، وتملك أذرعا تمتد إلى كل بقعة على أرض مصر.

لذا وجب توحيد جبهة التراث الذى تحميه الثقافة مع جبهة الآثار التى تتولى مسئوليتها السياحة من أجل خلق تجربة سياحية فريدة تتميز بها مصر عن غيرها من الدول.

صحيح أن تصريحات «هنو» الأولى بعد حلف اليمين جاءت لتؤكد أهمية بناء الإنسان من خلال التعاون مع وزارت التربية والتعليم والتعليم الفني، والشباب والرياضة، والتعليم العالي، إلا أن الوزير الجديد لم يذكر وزارة السياحة والآثار على الرغم من أهمية التعاون معها من أجل الحفاظ على الهوية الثقافية المصرية الأصيلة.

ومن قبل خلال فترة تولى الفنان فاروق حسنى مسئولية وزارة الثقافة التى كانت تتبعها الآثار، نجح فى إعادة توظيف الأثـر فى صالح البشر. وبسببه نشأت مراكز الإبــداع داخل عدد من البيوت الأثرية التى لا تزال تحتضن عددا كبيرا من الفعاليات حتى يومنا هذا، علاوة على انتشار المكتبات المتنقلة ومسارح الشوارع التى تجوب القرى والأقاليم البعيدة.

كما نجحت د. إيناس عبد الدايم ومن بعدها د. نيفين الكيلانى فى إقامة مهرجانات فنية غنائية وعروض مسرحية بالتعاون مع وزارة الآثار خلال فترة تولى د. خالد العنانى مثل المهرجانات الفنية، التى أقيمت فى مناطق أثرية مثل «أبيدوس» فى سوهاج و«صـان الحجر» فى الشرقية وغيرهما.

وتلك بعض من ملامح السياحة الثقافية التى تقوم على التجربة الحياتية للتاريخ والتقاليد والممارسات الموروثة، كما أنها تتيح للزائر فرصة استكشاف الثقافات المحلية وتعزز عملية تبادل المعارف الإنسانية، وهو ما يخلق مجالا للصناعات اليدوية والتقليدية المتوارثة، ويحقق دخلا ماديا جراء بيع التذاكر أو المنتجات الحرف والخدمات المقدمة.

وهو الهدف الذى تسعى إليه أيضا وزارة السياحة والآثار عبر تدعيم صناعة السياحة كى تحظى مصر بالمكانة التى تستحقها. وهو تحدٍ كبير لا يزال قائما أمام «فتحي» الوزير القادم من وزارة الطيران المدني؛ حيث عملت الوزارة جاهدة فى سبيل وضع استراتيجية سياحية تستهدف زيـادة أعداد السائحين الأجانب إلى مصر، وهو الأمر الذى يتطلب زيادة أعداد الغرف الفندقية لاستيعاب الأعـداد السياحية الوافدة، وزيادة عدد المقاصد السياحية لتقديم تجارب للزيارة متنوعة، إلى جانب تحسين التجربة السياحية خاصة وسط المواقع الأثرية، كما أن حركة السياحة الداخلية تحتاج إلى مزيد من التحفيز والدعم، خاصة أن مصر تمتلك عددا من المدن التى تحمل صفة المنتج السياحى كما هو حال مدن مثل المنيا وأسيوط وسوهاج، علاوة على الأقصر وأسوان. لكنها مناطق تعانى من نقص حاد فى عدد الغرف الفندقية رغم ثرائها الأثرى والثقافي. صحيح أن وزارة السياحة والآثار حاولت خلال العامين الماضيين خلق منتج سياحى قائم بذاته يحمل اسم القاهرة يعيد تقديمها كمقصد سياحى متكامل يحتضن من الآثار والثقافة مما يجعلها قبلة للزوار، إلا أن نقص عدد الغرف الفندقية بها (10 آلاف غرفة فندقية) لا يزال يمثل تحديا كبيرا أمامها.

وتحت مظلة وزارة السياحة تأتى الآثار حائرة بعدما أصبحت مجرد مقصد من مقاصدها السياحية. توارت القيم الأثرية قليلا، إلا أن خطة الاستثمار فى الآثـار تحتاج إلى مزيد من اتساع الأفق. وعندما نتأمل دول العالم التى تمتلك ثروة من المواقع والمبانى الأثرية نجد الجهات المعنية تتعامل معها بشكل أكثر حرصا واحتراما لقيمتها التاريخية. وتقدم لها ما يتناسب معها من استثمارات ومشاريع تنمية وتطوير ذات مواصفات تتناسب مع الأثـر، وهو الاحترام الذى يستطيع جذب حركة السياحة بشكل أكبر، وهو ما نراه فى شوارع وأزقة إيطاليا القديمة، وهى الدولة الأولى سياحيا فى العالم، ونراه وسط مدن الأندلس القديمة فى إسبانيا، وهى الدولة التى تحقق أعلى عائدات من حركة السياحة العالمية.

وهنا يأتى دور الثقافة فى خلق حلقة الوصل بين القديم والحديث، الموروث والإبداعي، فالمتحف يحتضن بين قاعاته القطع الأثرية التى تحكى تاريخ الحضارة، وفى محيط المتحف من الممكن تقديم التاريخ مرة أخرى بشكل معاصر عن طريق إقامة المعارض التشكيلية أوالعروض الموسيقية، المسرحية، السينمائية أو فعاليات ونـدوات معارض للكتاب وغيرها من الأنشطة والفعاليات قريبة الصلة، وتجربة المتحف القومى للحضارة المصرية خير دليل.

لذا فإن الثقافة والآثـار هما وجهان لعملة واحـدة رابحة وثرية، تمتلكها السياحة المصرية، وتستطيع بهما أن تحتل المكانة التى تستحقها وسط الدول السياحية الكبرى.



Issue NUM: 5205
10 يوليو 2024

خــاص

خريطة طريق أمام وزير الثقافة

يمتلك وزير الثقافة الجديد د. أحمد فؤاد هنو.. سيرة ذاتية محترمة فى مجال فنى.. شديد الدقة والتخصص وهو الرسوم المتحركة.. كما تولى الرجل عدة مناصب قيادية.. مثل عمادة كلية الفنون فى جامعتى حلوان والجلالة.. ونائبًا لرئيس جامعة الجلالة.. كما امتلك خلال السنوات الماضية حضورًا ونشاطًا فى مجال تخصصه.. من خلال العديد من اللجان والمهرجانات التى شارك فيها.



بقلـم: محمد الشـافعى

ولم يحظ بذات الحضور والنشاط فى المجال الثقافى العام.. حيث الأدباء والفنانين بمختلف روافدهم فى الأدب والفن والفكر.. ويشبه مجىء د. هنو إلى وزارة الثقافة.. إلى حد كبير تجربة الوزير الأسبق فاروق حسنى.. فالرجلان من خريجى كلية الفنون الجميلة.. ويعملان بالفن التشكيلى.. وقد جاء فاروق حسنى إلى الوزارة عام 1987.. وخلفه تجربتان مهمتان امتدتا لثمانية عشر عامًا من العمل فى كل من باريس وروما.. كما وجد فاروق حسنى معه وحوله مجموعة من العمالقة العباقرة فى مجال العمل الثقافى مثل د. فوزى فهمى- د. سمير سرحان- د. جابر عصفور د. أحمد نوار- حسين مهران – محمد غنيم – محمد سلماوى – د. أحمد مرسى- إلخ.. والأهم أنه وجد دعمًا غير محدود لكل أفكاره ومشروعاته.. ومن المؤكد أن الظروف التى تحيط بالوزير الجديد د. أحمد فؤاد هنو مغايرة تمامًا.. من حيث التجربة الثقافية والكوادر والدعم.. ولذلك سنحاول فيما يلى أن نضع أمام الوزير الجديد خارطة طريق.. قد تبدو صعبة ولكنها تحمل بين طياتها كل آليات تفعيل الثقافة.. لتقوم بدورها الحقيقى كقاطرة للتنمية فى كافة المجالات:

أولا: أعتقد أن د. أحمد هنو سـوف يسارع بالاطلاع على (ملف) وزارة الثقافة المصرية.. وفى هذا الملف سيكتشف الريادة المصرية الحقيقية.. فوزارة الثقافة المصرية هى أول وزارة فى الوطن العربى وكل الشرق الأوسط.. وهى الوزارة الثامنة على مستوى كل العالم.. ولم تنبع هذه الريادة من أسبقية الوجود فقط.. ولكنها نبعت بالأساس من الإنجازات العظيمة.. التى تحققت على يد مجموعة من وزراء الثقافة الذين حفروا إنجازاتهم بأحرف من نور على جدران الخلود.. وفى مقدمتهم الوزير الرائد د. ثروت عكاشة.. الذى تولى الوزارة لفترتين 1958 – 1962 و1966 – 1970.. ويكفى أن كل البنية الثقافية الأساسية التى نعيش عليها حتى الآن من إنجازات ثروت عكاشة.. (أكاديمية الفنون – الثقافة الجماهيرية- هيئة الكتاب – هيئة المسرح - الفنون الشعبية.. إلخ).. ويجب ألا ننسى أن د. عكاشة قد عمل على (مأسسة) العديد من الأفكار.. التى ولدت على يد الأستاذ فتحى رضوان.. الأب المؤسس للثقافة المصرية بعد ثورة يوليو 1952.. ويجب ألا ننسى أيضًا الدور الفاعل.. الذى قام به د. عبدالقادر حاتم عندما تولى وزارة الثقافة.. فقد استطاع هؤلاء الثلاثة الكبار أن يجعلوا من الثقافة قوتًا يوميًا للشعب المصرى، وبالطبع ستكون تجربة الوزير فاروق حسنى أمام عينيه.. فقد نجح فى إنشاء كيانات ثقافية عملاقة.. ولكن المضامين الثقافية لتلك الكيانات لم تكن على قدر الإنشاءات.

> **د. أحمد هنو سوف يسارع بالاطلاع على (ملف) وزارة الثقافة.. وسيكتشف الريادة المصرية الحقيقية.. فهى أول وزارةً فى الوطن العربى وكل الشرق الأوسط**

ثانيا: سوف يجد الوزير الجديد د. أحمد فؤاد هنو أمامه العديد من المشكلات وفى مقدمتها ارتفاع سعر الكتاب.. والمعاناة الشديدة التى تعانى منها صناعة النشر فى مصر.. بعد ارتفاع أسعار كل مستلزمات الإنتاج (الورق- الأحبار – الزنكات- قطع غيار الماكينات.. إلخ).. ووزارة الثقافة هى الناشر الأساسى والأكبر من خلال مؤسساتها (هيئة الكتاب – هيئة قصور الثقافة- المجلس الأعلى للثقافة).. ويمكن للوزير الجديد أن يتقدم بطلب للحكومة.. بإعفاء كل مستلزمات الإنتاج فى عملية النشر من الجمارك.. والمبلغ المتحصل فى هذا المجال لن يؤثر كثيرًا فى ميزانية الدولة.. ولكنه سيؤثر كثيرًا فى عملية إصدار الكتب والصحف والمجلات.. وتقديمها للأجيال الجديدة بأسعار معقولة.. لأن الكتاب كان وسيظل الوسيلة الأهم للثقافة والتثقيف، وهناك العديد من الأفكار التى لن تحمل الدولة أعباء جديدة.. ولكنها ستعمل على زيـادة معدلات نشر الكتاب.. بما يعنى زيادة معدلات نشر التنوير.. وتراجع معدلات كل الأمراض الاجتماعية من إدمان وتطرف وبلطجة وتحرش.. إلخ.

ثالثا: الهيئة العامة لقصور الثقافة – والتى أتمنى على الوزير الجديد أن يُعيدها إلى اسمها الأصلى الجميل والمعبر (الثقافة الجماهيرية) هى الهيئة المنوط بها نشر الثقافة والتنوير فى القرى والنجوع والمدن الصغيرة بمختلف محافظات مصر.. وقد استطاعت هذه الهيئة صناعة حالة ثقافية رائعة فى كل ربوع مصر.. من تولوا قيادتها، ويأتى على رأس هذه القيادات الراحل الكبير سعدالدين وهبة – د. سمير سرحان – حسين مهران – د. أحمد نوار.. ورغم توقف التعيينات منذ أكثر من ثمانى سنوات.. إلا أن عدد العاملين فى هذه الهيئة ما زال 13 ألف موظف.. وبالطبع فإن الغالبية العظمى من ميزانيتها تصل إلى الأجـور.. مما عمل على تقلص وانكماش أنشطة الهيئة.. التى تمتلك أكثر من 550 قصرًا وبيت ثقافة موزعة على كل محافظات مصر.. وسوف يفاجأ الوزير أحمد فؤاد بتغول ميزانية الأجور على ميزانية الأنشطة فى كل مؤسسات وزارة الثقافة.. وليس أمامه إلا أن يراجع تجربة الثلاثة الكبار (رضوان – عكاشة – حاتم).. ليكتشف كيف استطاعوا أن يملأوا كل ربوع مصر بالأنشطة الثقافية.. بأقل قدر ممكن من التكاليف المالية.

رابعًا: هيئة المسرح وقطاع القوى الشعبية.. من القطاعات شديدة الأهمية.. وهناك العشرات من الدراسات المهمة.. عن النهضة العملاقة.. التى حدثت فى القطاعين خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.. ورغم أن هذين القطاعين من القطاعات التى تحتاج إلى ميزانيات كبيرة للإنتاج.. إلا أن الأهم هو وضع استراتيجية واضحة المعالم تعمل على استنهاض همم العاملين فى القطاعين.. لجعل هذه الرئة الفنية تعمل بكل طاقتها.. فالمسرح (أبوالفنون).. الذى يستطيع أن يكون – كما كان من قبل – رقمًا فاعلا فى كل معادلات التنوير والتثقيف.. وقطاع الفنون الشعبية هو المنوط به تقديم (تـراث مصر) إلى كل العالم.. ونحن نمتلك بالفعل فرقتين كبيرتين (رضا – القومية)، استطاعت كل منهما تحقيق نجاحات كبيرة فى كل دول العالم.. وأعتقد أن الفرقتين فى احتياج لأن نبنى على ما تركه الرائدان الكبيران محمود رضا – كمال نعيم.

خامسا: الاهتمام بمخاطبة ملايين الشباب.. وهم الفئة التى يجب أن تكون أكثر استهدافا من أنشطة وزارة الثقافة.



قطعًا لست بصدد سرد السيرة الذاتية للوزير «علاء فاروق»، الذى كُلف بحمل حقيبة الزراعة فى التشكيل الوزارى الجديد، قادمًا من البنك الزراعى المصرى الذى قضى فيه 4 سنوات مليئة بالإنجازات غير المسبوقة والمدروسة، وفق خطة استثنائية نجح من خلالها كرئيس لمجلس الإدارة فى صياغة أكبر عملية تطوير وهيكلة فى تاريخ البنك، جعلته واحدًا من أهم 10 بنوك عملاقة فى مصر، كما ساعدته على مواكبة التطور المتسارع فى القطاع المصرفى المصري والعالمي، بشكل مكنه من قيادة قاطرة التنمية، ومواكبة التحولات الاقتصادية المتسارعة، التى تشهدها الدولة.

بقلم: محمد الحنفى

علاء فاروق.. وزيــر الزراعــة الـذى لا تعرفـه

لكننى بصدد الحديث عن وزير أحسن تقديم نفسه كرجل دولة بمعنى الكلمة خلال السنوات الأربع الماضية، التى شهدت نجاحه باقتدار فى تطوير أداء بنك كانت مهمته الأكبر «التسليف» الزراعى، فأصبح له الآن دورٌ وطنى يسهم فى دعم ومساندة جهود الدولة فى مشروعاتها القومية لتحقيق التنمية المستدامة ونمو الاقتصاد الوطنى، كما ربط خطط البنك برؤية مصر فى تعظيم الإنتاجية والقيمة المضافة للقطاع الزراعى، بهدف زيادة حجم الإنتاج الزراعى والحيوانى وسد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائى، ودعم القطاعات الإنتاجية من خلال التوسع فى تمويل المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وأذكر هنا توقيعه كرئيس للبنك الزراعى على بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب وبنكى الأهلى ومصر، لتمويل الفرص الاستثمارية بمراكز الشباب، وتأكيده أن البنك الزراعى خصص 70 فى المائة من محفظة الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بدافع حرصه على تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بدعم وتمكين سكان الريف خاصة الشباب بغرض توفير فرص عمل حقيقية لهم وتحسين جودة حياتهم، من خلال العديد من البرامج التمويلية، التى يتيحها البنك لدعم مشروعات الشباب باعتبارهم قوة إيجابية لا يستهان بها، لدفع عجلة التنمية، وإيمانًا منه بالدور الحيوى الذى تمثله المشروعات الصغيرة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والمشاركة الفاعلة فى المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، التى تسعى إلى تحسين مستوى معيشة سكان الريف خاصة الشباب، فى الوقت الذى حافظ فيه علاء فاروق على دور البنك الزراعى فى ممارسة دوره التنموى فى تمويل المشروعات الزراعية والأنشطة الصناعية المرتبطة بها وتحفيز الاستثمار فى القطاع الزراعى بكل مجالاته الإنتاجية.

لاشك أن الـ 1580 يومًا قضاها «فاروق» بالتمام والكمال فى رئاسة البنك الزراعة المصرى كانت كافية للكشف عن شخصيته المتفردة وعقليته الابتكارية الخلاقة التى صنعت فارقا كبيرًا بينه وبين من سبقوه فى ذلك «المنصب»، كما كانت كفيلة باكتسابه خبرات كبيرة بأوجاع القطاع الزراعى وإمكانية إيجاد حلول غير تقليدية لها!.

لم لا وهو الذى جاب القطر المصرى من شرقه وغربه وشماله وجنوبه عبر جولات ميدانية مباشرة ضمن مبادرات وفعاليات مهمة، كان البنك الزراعى فاعلًا ومؤثرًا فيها!

حقيقة كان يمكن لـ«فاروق» أن يوكل مهمة المشاركة فى تلك الفعاليات لأحد نوابه أو مساعديه، ويكتفى بالمكوث فى مكتبه الوثير والانكفاء على الأرقام، والاكتفاء بوضع خطط التطوير كما كان يفعل سابقوه «ولـن يلومه فى ذلك أحد»، لكن الرجل صاحب الحس الوطنى كان يصر على المشاركة بنفسه فى فعاليات ينظمها ومبادرات يطلقها لتنفيذ أهداف وطنية، منها على سبيل المثال مبادرة (إيد بإيد. .لمستقبل الوطن) فى كل محافظات الجمهورية، التى جاءت تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بضرورة مد مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأولــى بالرعاية، والتصدى للفقر وتوفير تنمية حقيقية ومستدامة للفئات الأكثر احتياجا، إيمانًا منه بأنها رسالته الحقيقية كرئيس لواحد من أهم البنوك المصرية.

لقد نجح البنك الزراعى المصرى ـ بعد مرور أقل من عام على رئاسة «فاروق» لمجلس الإدارة ـ فى تحقيق نمو بمحفظة تمويل المشروع القومى لإحياء البتلو لترتفع من 830 مليون جنيه إلى 16 مليار جنيه، ونمو بمحفظة تمويل المحاصيل الزراعية لصغار المزارعين لترتفع من 5.3 مليار جنيه إلى 21.8 مليار جنيه بنسبة زيادة 311 فى المائة!.

كما أصبح البنك الزراعى فى عهده شريكًا بنسبة 40 فى المائة فى رأس مال شركة «أرض مصر للصوامع والتخزين»، التى أنشئت بهدف إنشاء وتجهيز وإدارة وصيانة وتشغيل واستغلال وتأجير الصوامع الخاصة بأعمال التخزين خاصة القمح، باعتباره أحد السلع الاستراتيجية الهامة التى تهتم بها الدولة، لاسيما بعد زيادة قدرتها التخزينية إلى 3.6 مليون طن.

وفى شهر مايو الماضى حرص «علاء فـاروق» على توفير كل مقومات النجاح لـ موسم القمح وتسهيل وزيـادة معدلات وعمليات التوريد من صغار المزارعين والموردين من خلال 190 موقعًا تخزينيًا بكل أنحاء الجمهورية، فى إطار سعى البنك الزراعى المصرى لمساندة جهود الدولة فى تسلم محصول القمح الاستراتيجى والحفاظ عليه وفق المواصفات التى حددتها وزارة التموين، من خلال منظومة متكاملة لاستقبال القمح، تدار إلكترونيًا بالكامل من خلال توفير ماكينات نقاط البيع «POS» فى كل المواقع التخزينية، يتم من خلالها توفير قاعدة بيانات لحظية تشتمل على معلومات خاصة بكل مورد والكمية الموردة ودرجة الفرز!

هـذه المنظومة أسهمت بشكل كبير فى التيسير على الموردين ومكنتهم من صرف القيمة المالية للكميات الموردة كاملة نقدًا أو عبر حساباتهم البنكية خلال 24 ساعة فقط دون خصم أي مصاريف إدارية أو عمولات بنكية.

كما يذكر لفاروق نجاحه فى تنفيذ خطة البنك الزراعى للتحول الرقمى ورقمنة الخدمات من خلال نشر أنظمة الدفع والتحصيل الإلكترونى بالقطاع الزراعى والريف المصري، من خلال إطلاق مجموعة من المنتجات الرقمية والتطبيقات الذكية التى تفى باحتياجات عملائه لاستخدام الخدمات البنكية الرقمية وإيجاد قنوات دفع بديلة مثل مراكز الخدمات الإلكترونية ومحفظة الـزراعـى الإلكترونية والمنصة الزراعية ومنظومة القروض الإلكترونية للشركات.

وتمكن «فاروق « خلال فترة قيادته للبنك، من إحداث طفرة قياسية فى مؤشراته المالية ليحقق نموًا فى محفظة ودائع العملاء ارتفع إلى 173.73 مليار جنيه فى نوفمبر 2023، مقابل 60 مليار جنيه فى عام -2018 2019، لتصل إلى نسبة 190 فى المائة، ونموًا فى محفظة القروض لترتفع إلى 77.8 مليار جنيه فى نهاية نوفمبر الماضى مقارنة بالعام المالى 2018-2019 والتى بلغت 31 مليار جنيه بنسبة تصل إلى 150 فى المائة.

وفى الختام أقول: من المؤكد أن علاء فاروق الذى كُلف بحمل حقيبة الزراعة عن جدارة، لم يكن مجرد محاسب عادى، بل جاء مسلحًا بـ 40 عامًا من الخبرة المصرفية والحنكة السياسية.. تولى خلالها العديد من المناصب، التى أكسبته مهارات تراكمية متميزة فى مجالات متعددة.. مزودًا بقائمة طويلة من الإنجازات، فضلا عن إدراكه أهمية القطاع الزراعى فى مصر وحجم مساهمته بشكل كبير فى الاقتصاد القومي، ويدرك مدى حرص الدولة على جذبٍ وتشجيع الاستثمار فى قطاع الزراعة واعتباره من أساسيات النموّ فى الدولة، التى تسعى جاهدة لتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل والمنتجات الزراعية وفق رؤية مصر 2030، من خلال التوسع فى المشروعات القومية لاستصلاح الأراضـى، وزيادة الرقعة الزراعية التى ستوفر فرصة جيدة لزيادة التصدير، وتعظيم عوائدها من العملات الأجنبية.

فضلا عـن إدراكــه لأهمية تنمية الثروة السمكية والداجنة كهدف أسمى يجب أن تعمل وزارة الزراعة على تحقيقه..

لاشك أيضًا أن الوزير علاء فاروق الذى اعتاد التفكير خارج الصندوق، ملمٌ بالتحديات الكثيرة التى تواجه العاملين والمستثمرين فى قطاعى الزراعة والثروة الحيوانية والداجنة، ناهيك عن تأثر القطاعين سلبًا بالتغيرات المناخية ومـا يمكن أن تحدثه من خسائر وأضـرار بالإنتاجية، ومن الضرورى الوقوف على مدى تأثر مصر ومواردها الطبيعية بتلك التغيرات ووضع الخطط اللازمة لمواجهتها والحد من أضرارها.

«الكفاءة» طريقهن لـ«المناصب القيادية»

«عظيمات مصر»

فى حكومة «مدبولى»



«إيمان راسخ تحول إلى واقع مثمر».. جملة يمكن أن تلخص استراتيجية إدارة الرئيس عبدالفتاح السيسى، لملف «المرأة المصرية». فطوال السنوات العشر الماضية انتهج استراتيجية «الدعم والتمكين»، عرفانًا بالدور الكبير الذى تقدمه المرأة فى «الجمهورية الجديدة»، وتقديرًا لـ«عظيمات مصر»، وشيئًا فشيئًا أصبحت «الكفاءة» هى المعيار الوحيد الذى تلتزم به القيادة السياسية فى اختياراتها، «فلا فرق بين رجل وامرأة»، والمنصب لـ«الأكفأ».

مسيرة «دعم وتمكين المرأة المصرية»، مرت بالعديد من المحطات خلال سنوات حكم الرئيس السيسى، فكانت «عظيمات مصر» حاضرات – وبقوة، فى كل المناسبات، مشاركات بـ«تمثيل حقيقى» وليس «تمثيلًا مشرفًا»، كما جرت العادة، فأصبحت لدينا «النائبة البرلمانية» و«المحافظة» والوزيرة أيضا.

وجاء التغيير الأخير الذى أجراه الدكتور مصطفى مدبولى، ليدعم «استراتيجية الرئيس» ويؤكدها، بعدما احتوت القائمة على 19 قيادة نسائية، (4 وزيرات، 5 نائبات وزراء، ومحافظة، و9 نائبات محافظين)، هذا فضلا عن القيادات النسائية اللاتى أصدر الرئيس السيسى قرارًا بتعيينهن فى منصب «مستشار الرئيس».

إشراف: إيمان النجار



تنفيذا لتوجيهات الرئيس السيسى بـ«دعم وتمكين المرأة المصرية»

«نون النسوة» فى حكومة «مدبولى»

«دعم وتكريم وتمكين»، ثلاثية اعتمدها الرئيس عبدالفتاح السيسى فى تعامله مع ملف «المرأة المصرية»، فمنذ سنوات عدة وبدأ الرئيس السيسى فى اتخاذ العديد من الخطوات الهامة والحاسمة فيما يتعلق بـ«عظيمات مصر»، ولم يكن يترك مناسبة دون الإشارة إلى الدور العظيم الذى تقدمه المرأة فى «الجمهورية الجديدة»، ومؤخرًا جاء التغيير الوزارى فى حكومة د. مصطفى مدبولى، ليكون شاهدًا على حصول المرأة المصرية على 19 منصبًا قياديًا تنوعت ما بين مستشارة رئاسية ووزيرة ونائبة لوزارة ومحافظ ونائبه للمحافظ.



تقرير: نيرمين جمال



وفى هذا السياق، قالت الكاتبة الصحفية فريدة الشوباشي، عضو مجلس النواب: الرئيس عبدالفتاح السيسى كلل كفاح المرأة المصرية و«رد لها اعتبارها»، وتغيرت نظرة المجتمع لها بدليل الترحيب بالتشكيل الحكومي الجديد الذى جاء على أساس الكفاءة بدون تفرقة أو النظر إلى رجل أو امرأة لتحقيق التنمية والتقدم المطلوب، ولهذا أنصح كل فتاة لديها طموح الفرصة الآن أمامك بقولى لها «اجتهدى فى عملك واجتهدى فى تطوير ذاتك لأن المعيار الآن هو الكفاءة».

بدورها، قالت سناء السعيد، عضو مجلس النواب: السنوات العشر الأخيرة تقدم خلالها ملف المرأة بشكل كبير، والتمكين لم يعد لمجرد تحسين الصورة أمام العالم الخارجى فقط، بل أصبح تمكينًا حقيقيًا وخاصة منذ عام 2017 عندما أطلقت الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 بمحاورها الأربعة، وكلف الرئيس السيسي، الحكومة بدمج ملف المرأة ضمن خطط عمل الحكومة، وهو أمر مختلف تمامًا عن السنوات السابقة قبل عام 2011 كانوا فقط يتشدقون بتمكين المرأة لتحسين الصورة أمام العالم فقط، أما الآن فالتمكين حقيقى ولدينا 22 مادة فى الدستور لحماية حقوقنا وانعكس ذلك على التشريعات والقوانين وتواجد المرأة فى مواقع صنع القرار فى مجلسى النواب والشيوخ وفى المناصب الحكومية ومحافظة ووزيرة ونائبات محافظين ونائبات الوزراء، عدد من النساء الآن فى مجلس الدولة ومستشارات لرئيس الجمهورية، وحاليًا حصلن على مكاسب جديدة، فالدكتورة رانيا المشاط وزيرة لوزارتين معًا التخطيط والتعاون الدولى والدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية لأول مرة وزيرة للوزارة التى تلامس مفاصل الدولة من القاع إلى القمة، ومردود ذلك على المجتمع سيكون فاعلاً جدًا أولا من جانب التنمية والتقدم وثانيًا تأهيل المجتمع أكثر لتقبل المرأة فى أى موقع.

وأضافت النائبة البرلمانية: هذه الخطوات كافة تُشير إلى بوادر وظواهر وخطوات عملية تقول إن المرأة ممكنة وقوية، ونحن فى المجلس القومى للمرأة نعمل بالتوازى على التمكين الاقتصادى مع التمكين السياسي، لأنه لن يكون هناك تمكين سياسى بدون تمكين اقتصادى للمرأة يحقق لها دخلاً ماديًا يشعرها بالقوة وأنها صاحبة قرار ويمكنها أن تعمل على تطوير ذاتها وأن تأخذ قرارًا فى النزول فى الانتخابات، وهو ما تعمل عليه الدولة بالفعل من خلال قروض المشروعات المتوسطة والصغيرة للسيدات، ومن خلال الوزارات التى نعمل معها ونجد تعاونًا كبيرًا منها، واستطاع المجلس القومى للمرأة إنشاء وحدات تكافؤ الفرص فى كل الوزارات لمراقبة مدى حصول السيدات على حقوقهن وفرصهن فى الترقية على أساس الكفاءة، وفى كل الوزارات التى نتعاون معها نسعى دائمًا لزيادة نسبة المرأة فى المواقع القيادية ومواقع صنع القرار، وأكبر تحدٍ عملنا عليه أن الاختيار لم يكن على أساس الكفاءة والقدرة على إدارة الملفات، بل كان على أساس الروتين الذى يُفضل الرجل لأنه ليس المسئول عن الأولاد وعمل المنزل، وبالتالى لن يتأخر أو يتغيب عن عمله وسيكون متفرغا أكثر للعمل، ولكن بفضل دعم القيادة السياسية استطعنا كسر هذا الحاجز وأثبتنا عمليا كفاءة وقدرة المرأة فى العمل».



فريدة الشوباشى: الرئيس السيسى كلل كفاح المرأة المصرية و«رد لها اعتبارها» وتغيرت نظرة المجتمع لها بدليل الترحيب بالتشكيل الحكومى الجديد الذى جاء على أساس الكفاءة



سناء السعيد: السنوات العشر الأخيرة تقدم خلالها ملف المرأة بشكل كبير.. والتمكين لم يعد لمجرد تحسين الصورة أمام العالم الخارجى فقط، بل أصبح تمكينًا حقيقيًا

وعن تقبل المجتمع للمرأة فى المناصب القيادية قالت «سناء السعيد»: محافظة البحيرة أول محافظة يعين فيها محافظ سيدة، وللمرة الثانية تتولى المنصب سيدة، وذلك دليل على تقبل المجتمع هناك لهذا الأمر ورؤيتهم للإنجاز من خلال إدارة سيدة، ود. منال عوض أثبتت كفاءة عالية وهى فى منصب محافظ، لذلك كانت أهلا لتولى وزارة سيادية مثل التنمية المحلية، ود. مايا مرسى صاحبة إنجازات تاريخية مشهودة فى ملف المرأة وتولت وزارة أشهر وزرائها سيدات لهن شأن فى الداخل والخارج مثل السفيرة ميرفت التلاوى ود. غادة والى، وهى وزارة تلامس فئة كبيرة من الشعب، أيضًا د. رانيا المشاط تتولى وزارتين دليلا على كفاءتها العالية، ولذلك المجتمع تقبل ذلك لأن المعيار كان الكفاءة».

وتابعت: لكن المشكلة هنا تكمن فى أنه للأسف البرامج ووسائل الإعلام لم تعد تهتم بالرسائل التوعوية، فأين الرسالة التى توعى بأن التنمية الحقيقية لن تتحقق ونصف المجتمع معطل ونصف المجتمع مستهلك فقط، وإذا لم تعمل السيدات ويتمكنّ سيكون المجتمع وكأنه يعمل بيد واحدة، والدولة تيقنت من ذلك، ولهذا السبب تعطى ملف المرأة اهتمامًا كبيرًا، أيضًا أين الرسائل فى الدراما التى فى الأغلب لا تركز سوى على النماذج السيئة ولماذا لم نعد ننتج مسلسلات مثل مسلسل «الوتد» وكيف كانت الأم هى الحكمة والسند وكيف زرعت فى أبنائها حبهم لبعضهم ولمنزلهم وللعمل والولاء للوطن، أما الإنترنت فالجميع يعرف كمية المعلومات المغلوطة والرسائل السلبية المقدمة من خلاله، أيضًا المناهج التعليمية لا تزال تبرز المرأة وتتعامل معها على أنها مواطن من الدرجة الثانية ولا تبرز أوجه تكريم الإسلام للمرأة، لذلك وبالرغم من الكفاح لسنوات عديدة لم نستطع الحصول على حقوقنا كاملة ولم نستطع تحجيم العادات والموروثات الثقافية السلبية بسهولة، فعلى سبيل المثال لا تزال هناك محافظات المرأة فيها لا تستطيع أن تطلب حقها فى الميراث وما زلنا نعانى من الزواج المبكر والتسرب من التعليم والختان والعنف والقصور فى العديد من التشريعات والقوانين.

من جهتها، قالت سيدة السيد، رئيس جمعية بنت النيل: تشكيل الحكومة الجديد خرج بشكل رائع وخصوصًا تمكين المرأة فيه، لأن تواجد المرأة واضح وهناك تواجد ملحوظ هذه المرة للشابات فى مناصب جيدة جدًا، محافظ ونائبات محافظين وزراء ونائبات وزراء، ولكن سنظل نعمل حتى نصل لنسبة الـ50 فى المائة فى مجلسى الشعب والشيوخ وفى الحكومة والوزارة، لأننا نصف المجتمع أيضًا نرغب فى تخصيص 30 فى المائة للشباب والشابات ليكون دافعًا وحافزًا كبيرًا لأبنائنا للإقبال على العمل والتعليم، ولأن الشباب لديه أفكار جديدة ومتطورة تلائم العصر ويستطيعون تقديم حلول غير تقليدية لجميع التحديات.

وأتمنى إقرار تشريعات لصالح المرأة العاملة فى القطاع الخاص لتتولى مناصب قيادية فى مؤسساته وخاصة فى المصانع والمشاغل 70 فى المائة سيدات عاملات و30 فى المائة فقط فى المناصب القيادية والرجل العكس 70 فى المائة منهم فى المناصب القيادية.



نائب وزير الاتصالات للتطوير المؤسسى

المهندسة غادة لبيب.. الأكثر إلهاماً فى القيادة



المهندسة غادة لبيب نائب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتطوير المؤسسى، تمتلك خبرة تمتد لما يقرب 32 عامًا، واختيرت ضمن 50 امرأة ملهمة ومؤثرة فى مصر 2020، هذا فضلا عن اختيارها ضمن قائمة «Amujae» للقيادات النسائية الإفريقية الـ 15 الأكثر إلهامًا فى مجال الإدارة والقيادة، وترى وجود القيادات النسائية ثقة من الرئيس عبدالفتاح السيسى فى المصريات، والاستفادة منهن لتحقيق الصالح العام والنهوض بأحوال الوطن والمواطن وليس إجراء شكليا فقط، وحول تفاصيل عملها خلال الفترة المقبلة ومسيرتها العملية وأمور أخرى كان الحوار التالى:

حوار أجرته: رانيا سالم

بداية.. ما دلالة الحرص الرئاسى على «تمكين المرأة المصرية فى المناصب القيادية»؟

الرئيس عبدالفتاح السيسى وضع ثقته فى القيادات النسائية وحرص بشكل مستمر على تمكين المرأة فى كل القطاعات والمجالات، فرؤيته تعكس إيمانه الواضح بفكرة الكفاءة وإعطاء الفرص المتساوية للجميع سواء امرأة أو رجلا، فالفيصل عنده تحقيق الصالح العام والنهوض بأحوال الوطن والمواطن، فوجود القيادات النسائية حاليًا ليس كما كان فى بعض العصور السابقة مجرد إجراء شكلى تجميلى، وإنما هو «تمكين» يقوم على الاستعانة بالخبرات وتطوير القدرات الملائمة للمواقع القيادية والوظيفية.

وكيف ترين التواجد النسائى القوى فى الحكومة الجديدة؟

أسعدنى هذا التواجد النسائى، ومعظمهن قيادات تمتلك خبرات وسيرا ذاتية قوية، وهذا مؤشر مبشر ويدعم التنمية فى الجمهورية الجديدة، فالمرأة أساس المجتمع ورؤيتها محل اعتبار فى صنع وتنفيذ السياسات العامة للدولة، وأتوقع نجاح القيادات النسائية المُختارة فى الملفات المنوطة بهن فى مختلف القطاعات.

تمتلكين أكثر من 32 عامًا من الخبرة العملية والقيادية فى القطاعين الخاص والحكومى.. حدثينا عن هذه الرحلة؟

توليت عددا من المواقع الوظيفية والقيادية بشركات كبرى مثل شركة الجيزة للأنظمة، حيث شغلت منصب مدير مشروعات وقائد فريق فنى ومطور برمجيات، وعملت فى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فور تخرجى فى الجامعة، ولدى أكثر من 32 عامًا من الخبرة العملية والقيادية فى القطاعين الخاص والحكومى فى مجالات إدارة المؤسسات وتطوير الأعمال والتحول الرقمى والتطوير المؤسسى الرقمى وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب خبراتى فى إدارة المشروعات الكبرى.

هل وضعت خطة للتطوير المؤسسى بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؟

«التطوير المؤسسى» من أهم الملفات لتطوير الجهاز الإدارى للدولة خاصة فى ضوء استراتيجية مصر الرقمية، والدولة ساعية بقوة للوصول إلى جهاز إدارى كفء وفعال يحسن استخدام الموارد ويتفاعل مع المواطن ويستجيب لمطالبه، ويعلى من رضاه من خلال ما يقدمه له من خدمات متميزة، كما أن «التطوير المؤسسى» جزء من منظومة عمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يبدأ دوره قبل تنفيذ أعمال التحول الرقمى فى الوزارات والمحافظات والهيئات العامة، وأثناء تنفيذها، وعند انتهائها، بهدف التهيئة والاستيعاب والاستدامة.

كيف يمكن تحسين بيئة العمل وتعزيز الثقافة التنظيمية فى الوزارة؟

تحسين بيئة العمل وتعزيز الثقافة التنظيمية فى الوزارة، عملية مستمرة وديناميكية، وتقوم بالأساس على وجود قواعد تنظيمية وثقافة داعمة للوصول إلى نموذج عمل جديد يعزز ويضمن استمرارية واستدامة الأعمال وتحقيق المستهدفات الرقمية والتنموية خاصة مع التطورات التكنولوجية المتزايدة وبيئة العمل الجديدة بالانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة كنقلة نوعية وليست مكانية فقط، ولذا نعمل بشكل مستمر على تهيئة العاملين بالوزارة لاستيعاب المتغيرات والتأكد من استيعاب التطورات لضمان الاستدامة.

> **منذ تولى الرئيس السيسى الحكم فى عام 2014 ومصر تسير بخطى ثابتة نحو بناء دولة ذكية تواكب التطورات التكنولوجية المتصاعدة بما توفره من فرص وما تفرضه من تحديات**

درست أكثر من 20 دولة فى تجارب مجال التحول الرقمى والتطور المؤسسى، أين مصر من هذه التجارب؟

العالم يعيش حاليًا ثورة حقيقية فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولم يعد بإمكان أى دولة تتطلع إلى الإنجاز والتطوير بهدف تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، أن تحقق ذلك دون أن يكون هذا القطاع إحدى ركائزها الأساسية، والتحول الرقمى عملية مستمرة لا تتوقف فهو ليس مشروعا كما يعتقد البعض، ومن جانبى أعتبره أسلوب حياة وليس مجرد بنية وعمليات وإجراءات.

كما أنه من المهم الاستفادة من تجارب الدول، مع التأكيد على خصوصية كل دولة، وبالتالى ليس الهدف هو نقل التجربة، وإنما أخذ الدروس المستفادة منها، ومحاولة صياغة تجربة مصرية مميزة، وهو ما تأكد لدى بعد زيارة أكثر من 20 دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والإمارات والسعودية وإستونيا والهند وألمانيا وإيطاليا ورواندا والمجر وجنوب إفريقيا وقطر ولبنان، ومنذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى الحكم فى عام 2014 ومصر تسير بخطى ثابتة نحو بناء جمهورية جديدة ذكية تواكب التطورات التكنولوجية المتصاعدة بما توفره من فرص وما تفرضه من تحديات.

ما الذى ينقصنا فى تجربة التحول الرقمى المصرية، وكيف يمكننا التغلب عليه؟

التحول الرقمى ليس رفاهية بل يعتبر مكسبا كبيرا على المستويين الاجتماعى والاقتصادى، وخير دليل على ذلك ما تم مؤخرًا من إجراء بعض المحاكمات عن طريق الفيديو كونفرانس، بحيث يكون القاضى فى قاعة المحاكمة ويربطه الفيديو مع السجين بدلا من أن ينتقل إلى المحكمة، وقد يسخر أو يضحك البعض من الفكرة ولكن لو تعلمون التكلفة الضخمة لنقل المساجين وتأمين حراستهم طول نقلهم إلى المحكمة وعودتهم مرة أخرى إلى السجن خاصة المساجين الخطرين والشخصيات العامة التى تكلف الدولة الملايين من الجنيهات، الموضوع صعب جدًا لكننا فى الاتجاه الصحيح، وساعدنا فى هذا دعم ومساندة وتوجيهات القيادة السياسية.

ما الدافع وراء دراستك «الحقوق» بعد حصولك على بكالوريوس الهندسة؟

أعتبر تجربتى الدراسية والانتساب لكلية حقوق جامعة القاهرة محطة ثرية ونقطة مفصلية فى رؤية الذات والعالم، فقد عايشتها باختيارى وأكملتها بشغف وسعادة، كما أنها كانت المخرج لى من انكسار وحزن لفراق والدى الحبيب د. مصطفى لبيب عام 2016، ولعل خبرة العمل مديرًا للمكتب الفنى لرئيس مجلس الوزراء فى فترة من الفترات قد كشفت لى أهمية دراسة القانون وحتمية فهم فلسفة النصوص وما بين السطور، واكتملت فرحتى بالتخرج والحصول على ليسانس الحقوق بعد سنوات من الدراسة الممتدة بين الاستمرار والتأجيل لضغط العمل.

كيف استقبلت وجودك فى قائمة 50 امرأة ملهمة ومؤثرة فى مصر 2020، واختيارك ضمن قائمة Amujae للقيادات النسائية الإفريقية الـ 15 الأكثر إلهامًا فى مجال الإدارة والقيادة؟

أعتبر هذا تجسيداً للمقولة المأثورة «لكل مجتهد نصيب»، و«أن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً»، وأعتبره نوعا من التكريم ولكنه مسئولية على عاتقى، وسعدت باختيارى ضمن 50 شخصية أثرت على المستوى المحلى فى عام 2020، خاصة أنها لم تكن مسابقة تقدمت للالتحاق بها بل تم اختيارى بناءً على معايير موضوعية وتصويت من متخصصين، أما قائمة الـ 15 قيادة مؤثرة على مستوى إفريقيا، فقد تم ترشيحى فيها، وبالفعل تقدمت لذلك وشعرت بالفخر باختيارى.



تستكمل مسيرة «إنجازات الوزارة الأولى»

د. ياسمين فؤاد.. الحارس الأمين للبيئة



ست سنوات، قضتها د. ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة فى حكومة د. مصطفى مدبولى (الأولى)، واجهت فيها تحديات كثيرة لحماية البيئة ومواجهة التغيرات المناخية فى مصر، نجحت فى معظمها رغم التحديات المختلفة، ولهذا حظيت بدعم القيادة السياسية، وباتت منسقًا رئيسيًا لقضايا المناخ والتنوع البيولوجى فى القارة الإفريقية، وهى أول من أطلقت فى مصر مقولة «قضية البيئة ليست رفاهية، بل هى رأى عام».

تقرير: محمد السويدى

وتستكمل د. ياسمين فؤاد دورها فى حماية البيئة بعد نيلها ثقة القيادة السياسية والتجديد لها وزيرة للبيئة فى الحكومة الجديدة والتى قامت بحلف اليمين قبل أيام أمام رئيس الجمهورية.

والمتابع لأبرز أعمال «د. ياسمين» فى السنوات الست الماضية، يجدها تتمثل فى لعبها دورًا مهمًا فى النهوض بجدول أعمال التنوع البيولوجى وإعداد الإطار العالمى له لما بعد عام 2020، وذلك بعد ترؤسها لمؤتمر اتفاقية التنوع البيولوجى عام 2018 والعمل على تنفيذ مبادرة «اتحول للأخضر» خلال الفترة 2020 - 2023، وخلالها أصبحت المنسق لقمة المناخ العالمية فى شرم الشيخ عام 2022 وكانت من أبرز مخرجات تلك القمة، المبادرة الإفريقية للتكيف التى أطلقتها مصر لمواجهة التغيرات المناخية والنجاح فى الحصول على دعم 150 مليون دولار من أمريكا والدول الكبرى واستضافة وحدة إدارة المبادرة بالقاهرة، كذلك حشد التمويل اللازم لبرنامج «نوفى» لربط الطاقة والغذاء والمياه للحفاظ على التنوع البيئى وتقليل مخاطر تغيرات المناخ.

الخبراء العاملون فى مجال البيئة قدموا روشتة عاجلة لـ«د. ياسمين فؤاد» خلال الفترة المقبلة من أجل حماية البيئة ومواجهة تغيرات المناخ، حيث طالبت الدكتورة ريهام رفعت، عميدة كلية الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس، باعتماد آلية سريعة وملزمة لإعادة تدوير المخلفات، وتحويلها من مجرد نفايات إلى ثروة للاستفادة منها، موضحة أن «عملية تحويل المخلفات لطاقة، سواء حرارية أو كهربائية أو غاز، بعيدًا عن الحرق أو الترميد هو اتجاه عالمى تم تنفيذه فى أكثر من 350 مكانًا فى أنحاء العالم، ومثل هذه الخطوات ستساهم بنسبة كبيرة فى الحد من انقطاع الكهرباء، الناتج عن الارتفاع الشديد فى درجات الحرارة فى مصر خلال أشهر الصيف، فضلا عن المساهمة فى عجلة التنمية القائمة بدرجة كبيرة على الطاقة الكهربائية».

عميدة كلية الدراسات والبحوث البيئية، لفتت إلى أهمية أن تُسرع وزيرة البيئة د. ياسمين فؤاد، فى وضع إطار إعلامى وخطة توعوية يلتزم بها الجميع بضرورة ترشيد الموارد وتقليل الهدر فى الطعام والمياه النظيفة المستخدمة فى غير أغراض الشرب وطهو الطعام، إلى جانب تشجيع ودعم البحوث البيئية العاملة فى مجال التحول الأخضر والتكنولوجيا النظيفة، مثلما هو متبع فى الدول الكبرى التى وضعت خططا قصيرة المدى وأخرى طويلة الأمد للحد من مخاطر التغيرات المناخية، ومصر بدون شك فى مقدمة الدول المتضررة من تلك المخاطر.

بدوره، حدد د. مصطفى الشربينى رئيس الكرسى العلمى للبصمة الكربونية والاستدامة بمنظمة الألكسو التابعة لجامعة دول العربية ومراقب باتفاقية باريس للتغير المناخى، أربع نصائح وبروتوكولات عمل لوضعها على أجندة د. ياسمين فؤاد خلال المرحلة المقبلة، ويأتى فى مقدمتها العمل على التوافق مع الشروط الدولية للاستدامة والتحول الأخضر، والعمل كذلك على توافق الشركات والمصانع مع المعايير الدولية للاستدامة وتقييم مخاطر المناخ، وذلك فى ظل التوجه الأوربى بوضع آلية لتقدير حدود الكربون، بعد أن أصبح ملزمًا للمصدرين وجميع الشركات العاملة فى أسواق المال لمن يزيد عدد العاملين بها عن 250 فردًا، وبالتالى تقديم منتجات مصرية خضراء تستطيع التواجد والمنافسة فى الأسواق العالمية.

وأضاف «د. مصطفى»: ثانيًا «الإسراع على إيجاد سوق لتبادل الانبعاثات»، حيث إن تسعير الكربون من خلال آلية تعديل حدود الكربون سوف يكون سعرًا عالميًا ولن تتمكن مصر من خصم شهادة الكربون قبل دخولها إلى الاتحاد الأوربى، وثالثا أن يتم التعاون مع منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال التغيرات المناخية والمقيدة مراقب باتفاقية باريس، حتى لا تكون هناك فجوة بين المنظمات المراقبة والجهود الحكومية، إلى جانب البدء الفورى فى عمل مشاريع تعويض الكربون بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدنى المراقبة باتفاقية باريس.

> ضرورة عمل خطة عمل سريعة بالتعاون مع المحافظين، هدفها تشجير الميادين وكل شوارع مصر وخلوها من القمامة، وهذا فى حد ذاته سيساهم إلى درجة كبيرة فى التكيف مع مخاطر المناخ، فضلاً عن تحقيق الرضاء الشعبى تجاه الحكومة فى ملف حماية البيئة والثروات الطبيعية

وتابع: كما يجب العمل على وجود مشروع واضح لحساب الانبعاثات على مستوى المنتجات والشركات وعمل معايير لحساب البصمة الكربونية ومعايير للتحقق منها والإفصاح الكامل عن تلك الانبعاثات سنويًا مع الموازنة العامة وفقا للمعيار الدولى (أى اس اس بى).

من جانبه أكد الخبير البيئى محمود نجم، أنه «يتعين على وزارة البيئة سرعة استصدار قانون الحياد الكربونى، نظرًا لأهميته القصوى فى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ونحن نطالب به من سنوات طويلة»، مشيرًا إلى أن «الدستور المصرى نص على الالتزام بحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة فيها وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا يوضح جليًا تحمل المسئولية، إلا أنه لم ينص صراحة على التزام الدولة بمكافحة تغير المُناخ والمساهمة الدولية فى الوصول إلى حياد الكربون، وذلك على غرار الدول التى نصت على هذا الالتزام صراحة، وبالتالى صدور هذا القانون سوف يصبح نقطة تحول مهمة على طريق التكيف مع التغيرات المناخية».

«نجم» طالب وزيرة البيئة بعمل خطة عمل سريعة بالتعاون مع المحافظين، هدفها تشجير الميادين وكل شوارع مصر وخلوها من القمامة، وهذا فى حد ذاته سيساهم إلى درجة كبيرة فى التكيف مع مخاطر المناخ، فضلا عن تحقيق الرضاء الشعبى تجاه الحكومة فى ملف حماية البيئة والثروات الطبيعية، كذلك وضع حماية النيل من التلوث الهدف الأول لوزيرة البيئة فى الفترة القادمة.

تجدر الإشارة إلى أن د. ياسمين فؤاد عملت قبل توليها وزارة البيئة عام 2018، مساعدًا لوزير البيئة السابق لها الدكتور خالد فهمى لمدة أربع سنوات من عام 2014 وحتى عام 2018، وهى حاصلة على ماجستير العلوم البيئية ودكتوراه فى العلوم السياسية والدراسات الأورومتوسطية وخبرتها فى مجال البيئة والتعاون الدولى ممتدة لنحو ربع قرن.

«التضامن الاجتماعى» التحدى الأكبر فى مشوارها

د. مايا مرسى.. وزيرة الحماية الاجتماعية

«المدافعة الشرسة».. الوصف الأدق الذى يمكن أن توصف به د. مايا مرسى، وزيرة التضامن الاجتماعى، نظرًا لما تمتلكه من تاريخ طويل فى الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الإنسان، فقد نجحت فى إدارة وقيادة أكثر من 50 برنامجًا وأعدت أكثر من 45 دليلًا تدريبيًا وكتابًا ومقالًا وبحثًا فى مجالات السياسات العامة والتنمية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو الأمر الذى يؤكد أن اختيارها كوزيرة للتضامن الاجتماعى لم يأت من فراغ، فلديها رحلة متميزة من العطاء والعمل الدءوب، فمنذ تسلمها رئاسة المجلس القومى للمرأة فى الأول من فبراير 2016، نجحت فى تحقيق العديد من الإنجازات المهمة التى أسهمت فى «تمكين» المرأة المصرية وتعزيز دورها فى المجتمع.

تقرير: محمود أيوب



بدأت «د.مايا» مسيرتها التعليمية بالحصول على درجة البكالوريوس فى العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة، واستكملت دراستها العليا بتحصيل درجتى ماجستير فى الإدارة العامة وإدارة الأعمال من جامعة مدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصلت على درجة الدكتوراه فى السياسات العامة والأمن الإنسانى للمرأة العربية من معهد الدراسات والبحوث العربية التابع لجامعة الدول العربية فى عام 2008.

مسيرتها العملية بدأت بالمعونة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ما أتاح لها فرصة اكتساب خبرات واسعة فى مجالات التنمية المستدامة والسياسات العامة، وهو ما جعلها تشغل عدة مناصب قيادية بـارزة، منها رئاسة فريق العمل الإقليمى لبرامج وسياسات تمكين المرأة فى المركز الإقليمى للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بين عامى 2013 و2016، ورئاسة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر بين عامى 2011 و2013.

عملت «د.مايا»، كمنسق وطنى لمشروعات صندوق الأمم المتحدة للمرأة والتواصل مع جامعة الدول العربية بين عامى 1999 و2010، فضلا عن عضوية العديد من اللجان الدولية والمحلية، منها عضوية لجنة الأمم المتحدة «سيداو» للفترة من 2023-2026، ومجلس أمناء الحوار الوطنى 2022، ومجلس أمناء التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى 2024.

وتقديرًا لجهودها المتميزة فى دعم وتمكين المرأة، استحقت «د.مايا» أن تحصد العديد من الجوائز والتكريمات، منها جائزة «امـرأة العقد فى التمكين والحياة العامة» من منتدى المرأة الاقتصادى فى الهند 2018، وجائزة المرأة العربية المتميزة فى مجال دعم صحة المرأة فى 2017، وجائزة البيئة لعام 2017 من مركز التعاون الأوربى العربى.

حصلت «د.مايا»، على جائزة العمل الريادى للمرأة من الإمارات فى 2019، وتكريم من السيدة المصرية الأولى فى عام 2020، وجائزة الإنجاز المؤسسى لتحقيق العديد من الإنجازات فى مجال تمكين المرأة 2024، ولم تتوقف إنجازاتها إلى هذا الحد فقد أشرفت على العديد من الملفات المهمة، أهمها قيادة ملف عام 2017 كعام للمرأة المصرية الذى أطلقه الرئيس عبدالفتاح السيسى، والإشـراف على الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 التى أطلقت فى مارس 2017، تُعد هذه الاستراتيجية تحديدًا إنجازًا قوميًا تاريخيًا، فقد أشادت الأمم المتحدة بمصر كأول دولة تتبنى استراتيجية وطنية للمرأة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

> برامج «التمكين الاقتصادى» للمواطنين الأولى بالرعاية من المؤكد أنها ستحظى بمزيد من الاهتمام، خاصة أن المشروعات متناهية الصغر تعد من أهم الأدوات التى تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة

تشريعيًا حققت د.مايا مرسى العديد من الإنجازات الهامة التى تعزز حقوق المرأة، منها إصدار قانون تنظيم عمل المجلس القومى للمرأة فى أبريل 2018، والذى يضفى الطابع المؤسسى على عمل المجلس، كما قادت جهود تعديل قانون ختان الإناث وقانون الميراث وتعديل قانون الاختطاف وقانون الجرائم الإلكترونية.

وخلال فترة رئاستها للمجلس القومى للمرأة، شهدت مصر استضافة العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، من بين هذه الفعاليات، الاجتماع الوزارى الرابع للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة فى المجتمع، ومؤتمر الاتحاد الدولى لسيدات الأعمال وصاحبات المهن وريـادة الأعمال التاسع والعشرين، ومنتدى التحالف الدولى للشمول المالى فى شرم الشيخ، بالإضافة إلى ذلك، تم استضافة اجتماع منظمة التعاون الدولى لمجموعة العمل الخاصة بإنشاء نظم ولوائح منظمة تنمية المرأة فى القاهرة 2019، والمؤتمر الإقليمى للقضاء على الزواج المبكر وختان الإناث فى القاهرة 2019، ومنتدى المرأة العالمى فى القاهرة فى فبراير 2020.

نجحت «د.مايا» فى تعزيز التعاون مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما فى ذلك توقيع أول بروتوكول تعاون بين المجلس القومى للمرأة والبنك المركزى المصرى لدعم وتمكين المرأة اقتصاديًا وماليًا، وأطلقت جائزة ختم المساواة لأول مرة فى مصر كأداة تحفيزية للهيئات العامة والخاصة لتبنى سياسات تراعى النوع الاجتماعى، بالإضافة إلى إطلاق محفز سد الفجوة بين الجنسين مع المنتدى الاقتصادى العالمى.

وخـلال جائحة «كوفيد- 19» أطلقت خطة الاستجابة السريعة لمصر لفيروس «كوفيد- 19» والتى كانت الأولى على مستوى العالم، وأطلقت خمس نسخ من مرصد المرأة المصرية لرصد الإجـراءات الحكومية لمراعاة احتياجات المرأة خلال الجائحة، فضلا عن إشادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بجهود مصر، حيث كانت الدولة الأولى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التى استجابت لاحتياجات المرأة خلال الجائحة.

وفى سبتمبر 2021، قادت «د.مايا» إصدار تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام 2021 بعنوان «التنمية حق للجميع.. مصر المسيرة والمسار»، وهو تقرير شامل يسلط الضوء على التقدم المحرز فى مختلف مجالات التنمية فى مصر.

المؤكد أن هذه الإنجازات فى مجال تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها تجسد التزامها العميق بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين فى مصر، وسيكون دافعًا لاستكمال مسيرتها خلال توليها حقيبة وزارة التضامن الاجتماعى، فالوزيرة أمامها العديد من الملفات التى تحتاج إلى جهد وعمل شاق خلال المرحلة القادمة.

قالت «د. مايا» عقب أدائها اليمين الدستورية أمام الرئيس عبدالفتاح السيسى نهاية الأسبوع الماضى، إن ملف «الحماية الاجتماعية» سيظل على رأس أولويات عمل الوزارة خلال الفترة المقبلة، من خلال العمل على تطوير برنامج الدعم النقدى المشروط «تكافل وكرامة»، والتوسع فى عدد من مشروعات وبرامج الـوزارة المختلفة التى تهدف إلى توفير فرص عمل وإتاحة تمويلات مختلفة لشرائح متنوعة من محدودى الدخل، بالإضافة إلى تقديم كل الدعم للأشخاص ذوى الإعاقة، وكبار السن، والأيتام، والمرأة المعيلة.

برامج «التمكين الاقتصادى» للمواطنين الأولى بالرعاية من المؤكد أنها ستحظى بمزيد من الاهتمام، خاصة أن المشروعات متناهية الصغر تعد من أهم الأدوات التى تساهم فى تحقيق التنمية المستدامة، والتى تعتمد الوزارة من خلالها على توفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الفئات الأولى بالرعاية، ومواصلة دعم الحرفيين، والأسر المنتجة، وصنايعية مصر، وفئات العمالة غير المنتظمة.

وزيرة التضامن الاجتماعى، أكدت أنه سيكون هناك تعاون وتنسيق مع كافة الوزارات ومؤسسات الدولة من أجل التكامل والشراكة فى تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين ودعم جهود التنمية، موضحة أنه «سيكون هناك مزيد من التعاون والتنسيق مع التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى ومؤسسات المجتمع المدنى خلال الفترة المقبلة».



المهندسة صباح مشالى..

سيدة الربط الكهربائى

ألقاب عدة نجحت المهندسة صباح مشالى نائب وزير الكهرباء والطاقة المتجددة فى حصدها، المرأة القوية.. سيدة المليارات.. المرأة الحديدية.. سيدة الربط الكهربائى، واحدة ضمن أربع سيدات فى مجال الهندسة على مستوى العالم، ومن ضمن 50 امرأة أثرت فى الاقتصاد المصرى، لكن يبقى اللقب الأقرب إلى قلبها لقب المهندسة صباح.

استحقت المهندسة صباح مشالى كافة هذه الألقاب، فهى المرأة القوية التى نجحت فى قيادة ثانى أكبر شركات قطاع الكهرباء، وهى شركة نقل الكهرباء المصرية، وسيدة المليارات، والتى قامت بإدارة الشركة التى تبلغ ميزانيتها السنوية ما يقارب 10 مليارات دولار، والمرأة الحديدية قادت تحت رئاستها ما يقارب من 27 ألف موظف ما بين مهندسين وعمال وفنيين، وسيدة الربط الكهربائى تولت مسئولية كافة مشروعات الربط مع دول الجوار ومنها الأردن وليبيا والسودان والمملكة العربية السعودية، وحاليًا مع أوربا عبر اليونان وإيطاليا.

فى 1983 اختارت حينها الطالبة صباح محمد مشالى الالتحاق بكلية الهندسة جامعة القاهرة، لتحصل على بكالوريوس هندسة الإلكترونيات والاتصالات الكهربائية فى 1986، وتعمل بعدها مدرسا مساعدًا على مدار ثلاث سنوات لتنتقل للعمل بوزارة الكهرباء المصرية فى 1989.

انتقال المهندسة مشالى للعمل بقطاع الكهرباء لم يبعدها عن دراستها الأكاديمية فالتحقت بجامعة هارفارد الأمريكية (Harvard Business School) ضمن برنامج تأهيل القيادات الشابة بالشرق الأوسط فى عامى 2003/2002، وتخرجت فى أكاديمية ناصر العسكرية بكلية الدفاع الوطنى فى 2005، واستمرت فى تقديم العديد من الأوراق البحثية فى مجال الشبكات الذكية والطاقة المتجددة سواء كمؤلف أو مؤلف مشارك.

35 عامًا من العمل والجهد المستمر والدؤوب فى قطاع الكهرباء المصرية، نجحت من خلالها المهندسة صباح فى تولى مناصب كان لها دور قوى فى تطوير قطاع الكهرباء، وباعتبارها العنصر النسائى الأوحد الذى اعتلى مناصب كبيرة وتولى قيادة قطاعات مهمة فى الكهرباء، تم ترشيحها كواحدة من أربع سيدات على مستوى العالم فى الهندسة من الاتحاد العالمى للهندسة (WFEO GREE Women in Engineering Award) بباريس لتصبح أول مهندسة مصرية تحصل على هذا اللقب فى 2019، كما تم اختيارها وترشيحها كواحدة من أكثر 50 سيدة تأثيرًا فى الاقتصاد المصرى فى 2018.

وتدرجت مشالى فى المناصب والقيادات من مهندس اتصالات لإدارة المشاريع المركزية (EETC) ثم مهندس اتصالات للمركز الوطنى للتحكم فى الطاقة (NECC)، وعملت كمساعد لوزير الكهرباء والطاقة فى 2002، لتؤسس إدارة جديدة داخل الوزارة للإشراف على أداء القطاع بأكمله، والتوصية باستراتيجيات الأداء وتنفيذها، ثم وكيل أول لتطوير الأداء والاتصال السياسى بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ومسئول اتصال القطاع مع مجلس النواب فى 2013.

وتعد المهندسة صباح مشالى أول امرأة تتولى منصب الرئيس التنفيذى للشركة المصرية لنقل الكهرباء فى 2019، وهى إحدى أكبر الشركات القابضة لكهرباء مصر.

تقارير «الأهداف الإنمائية» سر نجاحها

د. رانيا المشاط.. صاحبة «الأداء الاستثنائى»



«دمج الوزارات»، مصطلح عاد للتداول مع إعلان التغيير الوزارى الأخير، بعدما قررت الحكومة دمج وزارتى التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، وتعيين د. رانيا المشاط، وزيرة للتخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى، والتى كان أول ظهور حكومى لها فى المنصب الوزارى عام 2018، بتوليها مسئولية وزارة السياحة، وقد استطاعت خلال الفترة القصيرة التى قضتها فى الوزارة، أن تصل بتمثيل السياحة لـ15 فى المائة من الناتج المحلى لعام 2018، بعد أن كانت تمثل 10 فى المائة فقط من الناتج المحلى للدولة، وفى ديسمبر 2019، تولت «المشاط»، منصب وزيرة التعاون الدولى، واستطاعت خلال السنوات الماضية تعزيز أطر الشراكة بين مصر وشركاء التنمية فى مختلف المؤسسات الإقليمية والدولية، والتوصل لاتفاقات وترتيبات مختلفة شكّلت إضافات أساسية للاقتصاد المصرى، خلال فترة عانى فيها الاقتصاد ضغوطات واسعة، فضلاً عن مبادرات وزارتها المختلفة لتعزيز أطر التعاون وحشد التمويلات الميسرة لمصر.

تقرير : رضوى قطرى



وخلال مسيرتها فى المناصب الحكومية، قدمت «المشاط»، ما يمكن وصفه بـ«أداء استثنائى فريد»، بعدما عملت على فرض سياسات خاصة ومختلفة وغير تقليدية، متسلحة بخبراتها الطويلة والممتدة فى المؤسسات الاقتصادية التى عملت بها، سواء المحلية أو الدولية، واهتمامها بالإصلاح المؤسسى والإدارى فى مصر والدول الناشئة.

وحول مهام «د. رانيا» فى الوزارة الجديدة، قال د.علاء زهران، رئيس معهد التخطيط القومى السابق، دمج وزارتى التخطيط والتعاون الدولى مفيد خلال المرحلة المقبلة، فالوزارتان دورهما جلب الموارد للدولة، ووزارة التعاون الدولى ليس طبيعة عملها الحصول على القروض كما يظن البعض، لكنه يشمل المنح الخارجية والتعاون فى الاستثمارات واتفاقيات التبادل مع الدول الخارجية وكيفية تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، إلى جانب استغلال أصول الدولة غير المستغلة، ولهذا فإن «التخطيط» و«التعاون الدولى» تعملان فى اتجاه واحد وهو كيفية توفير موارد للدولة، بخلاف الضرائب والجمارك والرسوم التى تفرضها الجهات المختلفة فى الدولة.

«د.علاء»، أضاف: من الواجب العمل خلال الفترة المقبلة على خلق موارد جديدة للدولة، ووزارة التخطيط ستقوم بتوجيه استثمارات محددة لقطاعات «الصناعة»، و«الزراعة» و«البترول»، كما أننا نحتاج إلى زيادة حجم هذه الاستثمارات، وهذا من ضمن مسئوليات «التعاون الدولى»، ومن الواجب الإشارة هنا إلى أنه عندما كانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية منفصلة عن «التعاون الدولى» كان هناك غياب كامل فى التنسيق فيما بينهما، وبعد عودة وزارة الاستثمار يجب أن يكون هناك تنسيق بينها وبين «التخطيط والتعاون الدولى»، لاسيما أن الجمهورية الجديدة فى مصر أعلنت نهاية زمن العمل فى «جزر منعزلة».

كما أشار «زهران»، إلى أنه من أهم التحديات التى ستواجه د. رانيا المشاط وزيرة التخطيط الاقتصادى والتعاون الدولى، تحديد أولويات الإنفاق الاستثمارى، لافتًا إلى أن دور وزارة التخطيط سيكون هو التنسيق مع الوزارات وبقية الجهات فى الدولة، حول البرامج التى سيكون لها الأولوية فى التطبيق خلال العام المالى الجديد، والتى ستشارك فى وضعها «د.رانيا»، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الموازنة ستقوم على فكرة «متابعة التنفيذ» وليس «متابعة الإنفاق» مثلما كان يحدث فى السابق، وهنا سيأتى دور وزارة التخطيط لمتابعة التنفيذ على أرض الواقع.

رئيس معهد التخطيط السابق، أكد أن د. رانيا المشاط، تحظى بثقة القيادة السياسية، وهى الثقة التى أعيد تجديدها من خلال التغيير الوزارى الذى أبقى عليها فى منصبها مع دمج وزارتها مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسبب فى ذلك هى التقارير التى شاركت فى إعدادها أثناء توليها حقيبة وزارة التعاون الدولى حول وضع مصر الخارجى وتقاريرها عن الأهداف الإنمائية لمصر بعنوان «موقف مصر من الأهداف الإنمائية»، وهى تقارير ممتازة ساهمت بشكل كبير فى تحسين صورة مصر الخارجية، ما أهلها لتولى الحقيبة الوزارية الجديدة.

أول وزيرة «تنمية محلية»

د. منال عوض.. حاصدة الجوائز



«أول وزيرة للتنمية المحلية»، لقب استحقته د.منال عوض ميخائيل، بعد اختيارها فى التغيير الوزارى الأخير لتولى وزارة التنمية المحلية، التى أكدت أن «التنمية المحلية هى مفتاح تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة فى مصر».

تقرير: نور عبد القادر

كما أكدت «د. منال»، أنها ستسعى من خلال منصبها لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف التنموية، وتمكين الشباب وإتاحة الفرص لهم للمشاركة الفعالة فى التنمية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وخاصة فى المناطق الريفية والمهمشة، تعزيز الاستدامة البيئية من خلال مشاريع مبتكرة فى مجال الطاقة المتجددة وإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز اللامركزية، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين جودة الحياة للمواطنين فى المجتمعات المحلية.

وحول أولويات عملها داخل «التنمية المحلية»، أوضحت أنها ستعمل على الملفات العاجلة التى تتعلق بالتنمية الشاملة والخدمات فى جميع المحافظات، هذا إلى جانب العمل على فض الاشتباك فى مخالفات البناء المخالف، وكذلك العمل على إنهاء إجراءات تراخيص المحال التجارية، إضافة إلى استمرار جهود المحافظات فى التصدى للتعديات على الأراضى الزراعية وأراضى الدولة، والاهتمام بملف النظافة ومنظومة المخلفات الصلبة، وشددت على العمل بروح الفريق فى كل أقاليم مصر.

وركزت «د. منال» على دعم قطاع التفتيش والمتابعة وتقويم الأداء فى مجالس المدن والأحياء ومكافحة أشكال الفساد وإهدار المال العام، وكذلك فحص الشكاوى الواردة من المواطنين والقيام بجولات تفتيشية مفاجئة على الأحياء والمراكز والمدن والوحدات المحلية بالمحافظات للوقوف على كل كبيرة أو صغيرة، مشيرة إلى أنه «سيتم التنسيق مع وزارة البيئة فى التعامل مع ملف البيئة ونظافة الشوارع».

«د. منال»، شددت أيضا على أنه سيتم التركيز على الدورات التدريبية لتنمية الكوادر البشرية فى جميع المحافظات، وكذلك استثمار الأصول وتوفير فرص العمل وتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، هذا فضلا عن الاهتمام بملف المجازر ومشكلة مواقف السيارات والأسواق العشوائية ودعم مبادرة حياة كريمة ورفع كفاءة الطرق، وكذلك متابعة الموقف التنفيذى لكافة المشروعات القومية الجارية على أراضى كل المحافظات التى ستحقق نقلة نوعية فى حياة المواطنين والتواجد بصورة مستمرة وسط المواطنين والعمل على حل مشاكلهم وتحقيق معدلات رضاء المواطنين».

يذكر هنا، أن وزيـرة التنمية المحلية تعد مثالا يحتذى به النساء فى مصر والعالم العربي، حيث جمعت بين النجاح الأكاديمى والمهنى، وبين العمل الحكومى والمجتمعي، بفضل رؤيتها الثاقبة وعملها الدءوب، وساهمت فى إحداث تغييرات إيجابية ملموسة فى المجتمعات التى خدمت فيها.

وحصلت «د. منال»، على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الزراعية عام 2007 عن خمسة أبحاث علمية، هذا فضلا عن حصولها على جائزة اليونسكو لمدن التعلم فى 2017 ضمن أفضل 16 مدينة على مستوى العالم، كما حصلت على عضوية برنامج مدن التعلم التابع لهيئة اليونسكو، وذلك عام 2016 لتصبح الجيزة أول مدينة بجمهورية مصر العربية حاصلة على العضوية، وساهمت أثناء توليها منصب نائب محافظ الجيزة فى ملف تطوير العشوائيات. بالمحافظة من خلال تنفيذ العديد من المشروعات السكنية لتطوير العشوائيات.

وخلال مسيرتها، اختيرت «د. منال»، ضمن أفضل 50 سيدة تأثيرا لعام 2018 وذلك من خلال «منتدى الخمسين»، نظرًا لإسهاماتها الناجحة فى مجال التنمية الاقتصادية المحلية يناير 2019 وذلك وفقا للتقرير الذى أعده المنتدى، بالاعتماد على عدد من المعايير المهنية المتوافقة مع مراكز التصنيف المعتمدة للاختيار، واختيرت ضمن أبرز الشخصيات النسائية الملهمة بالوطن العربى من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ومن جانبه قال د. سيد محمود الخولى، أستاذ إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة عين شمس: د. منال عوض، تعتبر أول سيدة تتولى منصب وزيرة التنمية المحلية منذ نشأتها، وأتوقع نجاحها وتفوقها لأنها أثبتت تفوقا ونجاحا هائلا فى نموذج محافظة دمياط، كما أنها تركت بصمة رائعة فيها حيث كانت من أفضل المحافظين أداءً، فقد سعت لحل كثير من المشكلات وأدت دورها على أكمل وجه، والآن تتولى وزارة التنمية المحلية لاستكمال مسيرة البناء والتنمية.

ولفت «الخولى»، إلى «أهمية أن تعمل وزيـرة التنمية المحلية، خلال الفترة المقبلة على تعظيم فكرة استغلال الموارد فى المحافظات، فنحن لدينا موارد كثيرة لم تستغل أو تسىء الإدارة المحلية فى استخدامها، فعلى سبيل المثال صناعة الأثاث في دمياط منذ مئات السنين ولكن تم استغلالها الاستغلال الأمثل والاستفادة منها بعد وجود الدكتورة منال عوض فبعد أن كانت ورشا صغيرة أصبحت صناعة تدر دخلا للبلد بالعملة الصعبة».

يمنى البحار.. نائبة «تحقيق الأهداف»

عملت داخل أروقة وزارة السياحة لمدة تقارب على الـ 24 عامًا بين الإدارات المختلفة، إلى جانب تقلدها العديد من المناصب حتى وصلت لمنصب نائب وزير، لتكون لها كلمة ودور كبير فى نهضة قطاع السياحة.

تقرير: صابر العربى

«البحار»، من الكفاءات والكوادر الشابة المتميزة من أبناء وزارة السياحة والآثار من ذوى الخبرة، وتدرجت فى العديد من المناصب القيادية بالوزارة، حيث كانت تشغل منصب مساعد وزير السياحة والآثـار للشئون الفنية وشئون مكتب الوزير، وكانت تختص بمباشرة العديد من المهام من بينها الإشراف على الإدارات العامة لكل من الاستراتيجية، والاتصال السياسى والشئون البرلمانية، والعلاقات الدولية والاتفاقيات، والعلاقات العامة والمراسم، والسكرتارية التنفيذية.

ووفقًا لعدة مسئولين فى وزارة السياحة، تولت «البحار» الإشراف العام على الشئون الفنية بالوزارة، وإعداد الدراسات الفنية التى تُكلف بها من الوزير بالتنسيق مع الجهات المختصة، وتولت رئاسة الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للسياحة المُشكل برئاسة رئيس الجمهورية، وتولت رئاسة الأمانة الفنية للجنة الوزارية للسياحة المُشكلة برئاسة رئيس مجلس الـوزراء، وإعداد تقارير المتابعة الدورية الخاصة ببرنامج الحكومة وكل الاجتماعات الوزارية وجلسات المجالس النيابية الخاصة بالوزير، إلى جانب إعداد الدراسات الاستراتيجية واقتراح السياسات المتعلقة بعمل الوزارة وتحقيق أهدافها.

«يمنى البحار شغلت منصب مساعد وزير السياحة والآثار للشئون الفنية منذ عام 2020 حتى يوليو 2023، وقبل ذلك المنصب شغلت وظيفة معاون الوزير لمدة 6 سنوات، كما تولت وظيفة المُشرف على المكتب الفنى للوزير خلال الفترة من 2018 إلى 2020، إلى جانب عملها كمعاون وزير».

د. محمد القصبى، الخبير السياحى، سكرتير شعبة السياحة بالغرفة التجارية، يقول: اختيار يمنى البحار لتولى منصب نائب الوزير، سيوفر الجهد والوقت أمام وزير السياحة الجديد شريف فتحى، مرجعًا السبب لكونها «معجونة» فى مطبخ وزارة السياحة منذ سنوات، وكانت مشرفة على عدد من الملفات المهمة داخل أروقة الوزارة.

وعن المهام التى يجب أن تسارع النائبة الجديدة لتنفيذها خلال الفترة المقبلة، أفاد «القصبى»، بأن «أهم الملفات التى ستعمل عليها نائب الوزير جنبًا إلى جنب رفقة وزير السياحة، هو ملف زيادة الطاقة الفندقية وزيادة عدد السائحين وزيادة الإيرادات وتعظيم العائدات من العملة الصعبة، بخلاف العمل على زيادة عدد رحلات الطيران، كونه هدفا رئيسيا يعمل عليه وزير السياحة الحالى نظرًا لخلفيته الكبيرة فى مجال الطيران، فضلا عن معرفتها بمدى أهمية هذا الملف لزيادة السياحة الوافدة إلى مصر من كل البلدان المصدرة للسياح، لتحصل مصر على حصتها العادلة من حركة السياحة العالمية.

وتابع «القصبى»: كما ستعمل نائب وزير السياحة تحديدًا، على ملف من التحول الرقمى خلال الفترة المقبلة، نظرًا لتأثيره الإيجابى على قطاع السياحة، والعمل على التواجد بشكل قوى على وسائل التواصل الاجتماعى بشكل أكبر من الوضع الحالي، وذلك بالتنسيق فيما بين نائب الوزير وهيئة تنشيط السياحة.

المهندسة مارجريت صاروفيم..

«أيقونة العمل التنموى»

في عالم العمل الأهلى والتنموى، تعد المهندسة مارجريت صاروفيم مينا يوسف نموذجًا مشرفًا ومتميزًا، فهى تشغل الآن منصب نائب وزير التضامن الاجتماعى، وعضو مجلس أمناء التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى، إضافة لعضويتها فى المكتب التنفيذى لمجلس أمناء التحالف، ولديها مسيرة غنية بالإنجازات والتفانى فى خدمة المجتمع.

تقرير: محمود أيوب

تخرجت «مارجريت» فى جامعة أسيوط عام 1990؛ حيث حصلت على بكالوريوس فى التعاون الزراعي، ولكن طموحها لم يتوقف عند هذا الحد، فهى تدرس حاليًا الماجستير فى مجال علم نفس الأعمال من جامعة ليفربول جون مورز فى إنجلترا، كانت لـ«مارجريت» بصمة واضحة فى الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية؛ حيث شغلت منصب رئيس قطاع التنمية المحلية، وهو القطاع الذى يقدم خدماته التنموية لأكثر من ثلاثة ملايين مواطن سنويًا فى 16 محافظة مصرية، من خلال تقديم أربعة عشر برنامجًا تنمويًا فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمن الغذائى.

ومنذ نوفمبر 2022، تتحمل «مارجريت» مسئولية المنسق العام لمبادرة «ازرع»، التى تنفذها الهيئة تحت رعاية التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى، التى نجحت فى مرحلتها الحالية فى العمل مع 412,000 من صغار المزارعين لزراعة 620,000 فدان قمح، ما يساهم فى توفير المحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي.

بدأت «مارجريت» مسيرتها التنموية فى محافظة المنيا عقب تخرجها فى الجامعة، وتدرجت فى العمل التنموى داخل الهيئة القبطية الإنجيلية على مدى 34 عامًا، وفى 25 يونيو 2024، انتخبت عضوًا فى المكتب التنفيذى لمجلس أمناء التحالف الوطنى للعمل الأهلى التنموى.

تعد نائبة «التضامن الاجتماعي»، من الشخصيات الرائدة فى العمل التنموى؛ حيث شاركت فى بناء وتطوير الخطط الاستراتيجية للبرامج التنموية، وتطوير المئات من المشروعات والمقترحات التمويلية التى تُقدم إلى الجهات التمويلية محليًا وإقليميًا ودوليًا، كما ساهمت فى تصميم المناهج التنموية وأدلة العمل البرمجية والميدانية التنفيذية، وإنشاء وإدارة الشراكات والشبكات التنموية فى مجالات الإعاقة والزراعة والنوع الاجتماعي، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي.

وفى تصريحات خاصة لـ«المصور»، أكدت م. مارجريت صاروفيم، نائب وزيـرة التضامن الاجتماعي، أن «المرأة المصرية تحظى باهتمام شديد من الرئيس عبد الفتاح السيسى، وهذا الاهتمام واضح منذ توليه المسئولية على مدار السنوات الماضية».

وأضافت «صاروفيم»، أن «المرأة المصرية فى عصر الرئيس السيسى حظيت بقدر كبير من الاهتمام فى كل المجالات وعلى جميع المستويات سياسيًا واجتماعيًا وتنمويًا، وأن توجيهات الرئيس واضحة ومستمرة بأن تتواجد المرأة المصرية فى المناصب القيادية».

كما أشـارت إلـى عشقها للعمل التنموى وإيمانها بأهميته، خـاصـة أنـه يعمل على تحسين نوعية حياة الأسر الأكثر احتياجًا ويعد جزءًا مهمًا فى بناء الإنسان المصرى، وتوفير حياة كريمة لكل المصريين.

وشـددت على أن «العمل التنموى هو رسالة تسعى لتحقيقها بكل ما أوتيت من قـوة، لإيمانها الشديد بـدور المجتمع الـمـدنـى ومنظماته وجمعياته ومؤسساته فى تنفيذ أعمال عظيمة وإبداعية، لا يقف فى وجهها حجم التحديات أو المتاح من الموارد».

نائبة وزير «الصحة»

د. عبلة الألفى.. «أمّ أطفال مصر»





«الطفل.. حديثو الولادة.. الأم.. الأسرة.. والسكان»، مصطلحات لطالما حملتها أحاديث د. عبلة الألفى، سواء فى مجال دراسى، أو فى ورقة بحثية أجرتها، أو حتى فى منصب تقلدته، أو فى جائزة حصلت عليها، أو حتى مبادرة تقودها، وارتباط هذه الكلمات ليس من فراغ وإنما وراءه تاريخ حافل كان فيه الطفل قضيتها الأولى، والأسرة والقضية السكانية شغلها الشاغل، ليتوج مجهودها بعد ذلك باختيارها لتولى منصب نائب وزير الصحة والسكان لشئون السكان وتنمية الأسرة.

«القضية السكانية وتنمية الأسرة المصرية» من الملفات الهامة على أجندة القيادة السياسية، لذا كانت ضمن الملفات الهامة التى شملها التكليف الرئاسى للدكتور خالد عبد الغفار نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون التنمية البشرية، وزير الصحة والسكان الذى أكد عقب أداء اليمين الدستورية، أنه سيتم العمل على تنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان وضبط الزيادة السكانية غير المخططة مع تحسين الخصائص السكانية، ودعم الصحة الإنجابية، وجاء تعيين «د. عبلة»، نائبا لوزير الصحة والسكان لشئون السكان وتنمية الأسرة، ترجمة لهذا الاهتمام، وخطوة مهمة لتنفيذ التكليف الرئاسى.

المطلع على السيرة الذاتية لـ«د. عبلة»، يجدها حافلة بالعديد من الخبرات التى تمكنها بجدارة لأن تقود كل الملفات المرتبطة بشئون السكان والأسرة بـوزارة الصحة، فلسنوات طويلة اهتمت بشئون الطفل حتى إنها لقبت بـ «أم أطفال مصر» عام 2019 من الكلية الملكية البريطانية وأطباء الأطفال المصريين بقيادة فريق جامعة القاهرة ودعم من أهالى المرضى، فهى خبيرة فى طب حديثى الولادة وطب الأطفال المجتمعى، وشغلت مناصب كثيرة محليا ووزارة الصحة الكويتية وكلية الطب بجامعة الكويت والمملكة المتحدة، ومنها أستاذ مساعد لحديثى الولادة، منتدب بجامعة الكويت، عضو مجلس النواب المصرى 2021-2026، عضو لجنة الشئون الصحية بمجلس النواب، رئيس اللجنة الفرعية لصحة الأم والطفل والسكان بلجنة الشئون الصحية بمجلس النواب.

«د. عبلة»، أيضا هى المشرف العام على المبادرة الرئاسية «الألـف يـوم الذهبية لتنمية الأسـرة المصرية وتحسين الخصائص السكانية»، والتى قدمت خلالها حلا مبتكرا للقضية السكانية كمًا وكيفا، من خلال الربط الحقوقى بين المباعدة بين الحمل المتعاقب وحقوق الطفل فى الألف يوم الذهبية من أجل نشأة مُثلى، وذلك من خلال ابتكار ثلاثة محاور علمية مجتمعية، تنطلق من دراسة الواقع المصرى وتعمل على سد أى فجوات فى النظام الصحى المصرى الحالى.

وتشغل «د. عبلة»، عضو اللجنة الوزارية العليا لوضع الاستراتيجية القومية للسكان، وعضو اللجنة الوزارية لتخفيض معدلات الـولادات القيصرية، عضو البورد العربى للقبالة والتمريض بجامعة الدول العربية، إلى جانب رئاسة الشبكة العربية للطفولة المبكرة والتى تضم ثمانى دول عربية، أيضا هى مؤسس ورئيس الجمعية المصرية لأعضاء الكلية الملكية لطب الأطفال وصحة الطفل 2007، وسكرتير عـام الجمعية المصرية لاستشارى الرضاعة الطبيعية العالميين، رئيس لجنة السكان بالاتحاد العام للمرأة المتخصصة بالجامعة العربية، وشغلت منصب المستشار الإقليمى للكلية الملكية البريطانية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ورئيس لجنة السكان بالاتحاد العام للمرأة المتخصصة بالجامعة العربية (سابقا).

وخلال مسيرتها حازت «د. عبلة» على العديد من الجوائز والتميز والتقدير الدولى والمحلى، منها درع مسابقة واحدة جديدة لرائدات المجتمع المصري، الزمالة الفخرية من الكلية الملكية البريطانية لطب الأطفال لعام 2024، كما حصلت على درع الأميرة منى الحسين الهاشمى مؤسسة كلية الأميرة منى للتمريض بالمملكة الهاشمية الأردنية، والميدالية الذهبية من الكلية الملكية البريطانية لطب الأطفال وصحة الطفل تقديرًا واعترافًا بالمجهودات المتفردة لتحسين صحة الطفل المصرى وغيرها من الجوائز.

كما حصلت «د. عبلة»، على شهادة تقدير من الكلية الملكية البريطانية لطب الأطفال 2013 لتأسيس مركز الامتحانات الإكلينيكية للكلية الملكية البريطانية لطب الأطفال لأول مرة فى مصر 2008 والذى أصبح أكثر المراكز نجاحًا على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا على مدى 15 عاما، وزمالة برنامج «أشوكا» العالمى من عام 2013 حتى الآن، جائزة مؤسسة مصر للتنمية المستدامة وحملة «إنتى الأهم» 2023 لدورها فى تطوير خدمات صحة الطفل، جائزة المرأة المثالية من كلية دراسات الطفولة بجامعة عين شمس 2022.

وفى هذا السياق، قال د. أشرف حاتم رئيس لجنة الصحة بمجلس النواب، وزير الصحة الأسبق: تمكين المرأة وأن تكون المرأة فى مراكز قيادية أصبحت سمة من سمات العهد الحالى خلال العشر سنوات الماضية، ووجود قيادة مهمة مثل د. عبلة الألفى عضو مجلس النواب وعضو لجنة الصحة بخبرتها الطويلة جدا فى مجال تنمية الأسرة خطوة مهمة جدا فى وزارة الصحة، فهى مسئولة عن مبادرة الألف يوم الذهبية وتنمية الأسرة، وقيادة شغلت العديد من المناصب ليس فقط فى مصر، ولكن فى جامعة الكويت، ومؤسس ورئيس الجمعية المصرية لأعضاء الكلية الملكية بلندن لطب الأطفال وصحة الطفل 2007، وهى طبيبة أطفال حديثى الولادة، أيضا «د. عبلة» كانت خلال الثلاث سنوات الماضية مسئولة عن اللجنة الفرعية المسئولة عن تنمية الأسرة المصرية وملف السكان بلجنة الصحة.

وأضاف: ومن بين اهتماماتها تنمية الأسرة المصرية وفى المقدمة منها تنمية قدرات الطفل فى الألف يوم الذهبية الأولى فى حياة الطفل، باعتبارها الفترة الأهم فى حياته من ناحية الجوانب الصحية والنفسية والجسدية.

«د.أشـرف»، أوضـح أن «أهـم خطوة أمـام د. عبلة الألفى ستكون التنسيق بين وزارة الصحة وغيرها من الجهات المنوطة بهذه الملفات، منها المجلس القومى للسكان والمجلس القومى للأمومة والطفولة، ووحدات الرعاية الأولية بوزارة الصحة ومراكز طب الأسرة وقطاع تنظيم الأسرة، للاهتمام بالطفل فى أوائل حياته وكذلك الاهتمام بالأم والجنين، وهذه خطوات مهمة ضمن مبادرة تنمية الأسرة المصرية، وكل ذلك يصب فى ملف القضية السكانية التى تأتى ضمن أولويات القيادة السياسية.



فى قمة «CIO 200» لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبرانى..

مصر تتصدر بـ12 مشروعًا تليها الإمارات وماليزيا



بـإجمالى 12 مشروعًا، نجحت المشروعات المصرية فى أن تتصدر مسابقة قمة World CIO 200 Summit Egypt Edition، لتأتى بعدها الإمارات بـ 11 مشروعاً ثم دولة ماليزيا، وتقام المسابقة بشكل سنوى على مدار السنوات الثمانى الماضية، ونجحت المشروعات المصرية فى أن تتصدر مراكز متقدمة على مدار الخمس سنوات الماضية، تحتل بها خبرات مهندسين مصريين فى مجال تكنولوجيا وأمن المعلومات الصدارة على مستوى العالم.

تقرير: رانيا سالم

وقمة World CIO 200 Summit Egypt Edition هى واحدة من أهم الفعاليات العالمية فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويجتمع فيها نخبة من خبراء تكنولوجيا المعلومات وقادة الفكر الرقمى من مختلف أنحاء العالم لتبادل الخبرات، وعرض أحدث الابتكارات والحلول التكنولوجية، ليتم اختيار أفضل 200 قائد مبتكر عبر المشاريع المتقدمة التى ساهمت فى تطوير القطاع الرقمى وتعزيز الأمن السيبرانى ومشاريع التحول الرقمى.

الدكتور محمد حامد، المدير الإقليمى لمنظمة GEC Media Group المنظمة للحدث، وأحد المهندسين المصريين الفائزين بالمسابقة، يقول إن قمة CIO 200 يتم عقدها منذ 8 سنوات على مستوى العالم، وتحظى بمشاركة مهندسين من أكثر من 50 دولة على مستوى العالم فى تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبرانى فى القطاعات المختلفة، من تصنيع وصحة وتعليم وقطاع حكومى وخاص، فالمهندس يتقدم بمشروع يتم تقييمه من قبل لجنة خبراء، ثم يتم تصفيتهم على عدة مراحل وتنتهى باختيار 200 مشروع على مستوى العالم، بالإضافة إلى كتيب يضم كافة المشاريع كدليل لأحد المشاريع الخاصة بعالم المبرمجين فى مجال الأمن السيبرانى.

وبيَّن «حامد»، أن الأعوام السابقة شهدت تواجدا للمشروعات المقدمة من مهندسين مصريين فى مجال تكنولوجيا وأمن المعلومات، ففى المسابقة التى عُقدت فى أذربيجان فى 2023 ضمت نجاح ثلاثة مشاريع مصرية، وفى 2022 نجحت 6 مشاريع فى الوصول لقائمة الـ200 للمسابقة، وفى 2021 ضمت 5 مشاريع مصرية.

واستكمل: «فى نسخة 2024 من المسابقة التى شهدت مشاركة واسعة من المهندسين العرب من دول؛ مثل: الإمارات، والسعودية، وعمان، والبحرين، إلى جانب بلدان عالمية؛ مثل: الصين، وإنجلترا، وجنوب إفريقيا، وباكستان، وهونج كونج، وسنغافورة؛ حيث نجحت مصر فى أن تتصدر المسابقة بـ12 مشروعا، من إجمالى من 112 مشروعا، تمت تصفيتها على ثلاث مراحل، وجاءت الإمارات فى المركز الثانى بـ11 مشروعًا ثم ماليزيا، وستُقام التصفيات النهائية فى سبتمبر القادم بكيب تاون بجنوب إفريقيا».

وعن مشروعه الذى تقدم به ونجح فى اختياره ضمن 12 مشروعًا مصريًا تم اختيارها وستخوض الجولة النهائية بجنوب إفريقيا، يقول إن المشروع قائم على اتباع تقنيات الواقع الافتراضى فى تركيب الصناعات الثقيلة والخطرة، وهنا يتم استخدام خاصية الميتافيرس فى بناء واقع محاكٍ تمامًا لواقع هذه الصناعات الثقيلة الخطرة، على أن يتم تجريب نفس الأداء العملى باعتباره أداء تجريبيا؛ من أجل تجنب أى مخاطر يمكن أن تظهر فى حالة تطبيقها على أرض الواقع.

ويرى «حامد»، أن المشروعات المصرية الأخرى المقدمة فى مجال التكنولوجيا والأمن السيبرانى فى النسخة الحالية وفى النسخات السابقة، كشفت عن وجود خبرات وكوادر فى مجال البرمجة والتكنولوجيا والأمن السيبرانى، ورغم المنافسة الشرسة، فإن الخبرات المصرية نجحت فى إبراز تميزها وسط خبرات ماليزية وجورجية، التى تُصنف كمراكز أولى فى مجال البرمجيات والأمن السيبرانى، وكانت محط أنظار من شركات أمريكية وأوربية وعربية.

وأشار إلى أن التكنولوجيا والأمن السيبرانى مجالات مهمة جدًا، وجَّه الرئيس عبد الفتاح السيسى الأنظار لها، عندما تحدث عن أهمية مجال البرمجيات، فالحديث عن حروب الجيل الرابع والخامس يتطلب وجود خبرات وكوادر فى مجال الأمن السيبرانى، ففى ألمانيا على سبيل المثال هناك 15 ألف مهندس برمجيات وأمن سيبرانى تابع للجيش الألمانى.

المشروعات المصرية المقدمة فى مجال التكنولوجيا، كشفت عن وجود خبرات وكوادر فى مجال البرمجة والأمن السيبرانى، ونجحت فى إبراز تميزها وسط خبرات ماليزية وجورجية، وكانت محط أنظار من شركات أمريكية وأوربية وعربية

الدكتور عمرو صبحى، خبير أمن المعلومات والتحول الرقمى، من ضمن الـ12 مشروعًا مصريًا من الـ200 فائز على مستوى العالم، يقول إنها مشاركته الأولى فى هذه المسابقة، رغم أنها تم عقدها على مدار 8 سنوات، لكنه قرر المشاركة فى نسخة 2024 من المسابقة لعرض مشاريعه وأفكاره أمام نخبة من الخبراء والمتخصصين فى مجال تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبرانى، خاصة أنها تحظى باهتمام من قبل المهندسين فى مصر والمنطقة العربية بالكامل، مؤكدًا أن هذه الجائزة هى اعتراف بمكانة مصر المتقدمة فى مجال تكنولوجيا المعلومات وأمن البيانات.

وأضاف «صبحى» أن فكرة المشروع قائمة على الحاجة الملحة لتطوير حلول مبتكرة لمشاكل الأمن السيبرانى والتحول الرقمى داخل شركات القطاع الخاص ومشاريع التحول الرقمى داخل الدولة، واعتمد المشروع على أحدث التقنيات وأساليب الأتمتة لضمان تقديم حلول فعالة ومستدامة يمكن تطبيقها فى مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والطبية، واستغرق المشروع العديد من ساعات العمل المكثفة والأشهر من البحث الدقيق لتطويره وتجهيزه ليستوفى الشروط والمعايير التى وضعتها لجنة التحكيم، التى نصت على الابتكار، والفعالية، والاستدامة، على أن يتم تقديم حلول متكاملة وفعالة لمشاكل الأمن السيبرانى ومشاريع التحول الرقمى.

ويرى «صبحى»، أن التواجد المصرى فى المنافسة كان مشرفا وقويًا؛ واستطاعت المشاريع المصرية أن تثبت جدارتها وكفاءتها فى مواجهة التحديات وتقديم حلول مبتكرة ومتميزة، وهذا التواجد المشرف يعكس التطور الكبير الذى يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات فى مصر ومدى قدرته على المنافسة على المستوى الدولى، فالخبراء المصريون لهم دور هام فى تعزيز الأمن الرقمى والتحول الرقمى على المستوى المحلى والدولى.

لا يصح أن تنطوى مصر على نفسها..

مؤتمر السودان ودعم غزة واجب جغرافى



بقلم: **حلمى النمنم**

صباح الأحد استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسى وفدًا من أعضاء مؤتمر القوى السياسية والوطنية السودانية، حضر اللقاء عدد من كبار المسئولين بدول الجوار والإقليم الذين شاركوا فى مؤتمر القوى السودانية. وأكد الرئيس على أن مصر لن تدخر جهدًا ولا وسعًا فى وصول السودان إلى بر الأمان، بإنهاء النزاع المسلح داخله وعودة الحياة إلى طبيعتها، وأكد الرئيس أن الجهد المصرى يتوزع فى عدة محاور، منها العمل على إنهاء القتال والعمل على دعم القوى الوطنية، فضلًا عن تقديم الدعم والمساندة للأشقاء فى السودان الشقيق.

استضافت مصر يوم السبت الماضى مؤتمر القيادات السياسية والوطنية (المدنية) بالسودان، عُقد المؤتمر فى العاصمة الإدارية وبحضور الشركاء فى الإقليم والدوليين، دعت مصر إلى هذا المؤتمر الذى قامت عليه وزارة الخارجية والهجرة، وأعلن الوزير بدر عبدالعاطى فى الجلسة الختامية أن مصر لن تكف عن بذل الجهود حتى يحافظ السودان على وحدته ويعود كما كان..

وجهة النظر المصرية أنه مع بذل الجهود لوقف القتال داخل السودان الشقيق بين الطرفين المتنازعين «قوات الدعم السريع من جانب والجيش السودانى من جانب آخر» لا بد أن يكون هناك إطار سياسى وطنى يكون جاهزًا للمشاركة فى المسئولية لحظة توقف القتال لتسترد الدولة والمؤسسات عافيتها.

فى اليوم نفسه كانت «القاهرة» تستقبل مبعوثين أمريكيين وإسرائيليين للتباحث فى أمر إنهاء القتال الدائر فى غزة، والوصول إلى وقف دائم للقتال وخروج الجيش الإسرائيلى من غزة وعودة الرهائن والأسرى، وهو الدور الذى تقوم به مصر منذ اندلاع الاشتباكات.

هذا وذاك جانب من الجهود المصرية فى المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالجوار أو اللصيق الجغرافى، ومعظمه مشتعل بالفعل والباقى يهدد بالاشتعال.. فى السودان حيث حدودنا الجنوبية الحرب مشتعلة فى الخرطوم وحولها، منذ منتصف أبريل سنة 2023، أى منذ 6 أشهر، وبحكم الجوار الجغرافى تصلنا أصداء ونتائج تلك الحرب، سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا، مئات الآلاف من الأشقاء نزحوا وجاءوا إلى مصر هربًا، ولأسباب عديدة لا يمكن أن نغلق الباب أمامهم، ومهما وضعنا من ضوابط وشروط للدخول، فى النهاية لن نرد شقيقًا جاء مستغيثًا ويهرب من الموت.

وفى غزة عند بوابة سيناء، حيث حدودنا التاريخية مع فلسطين الحرب مشتعلة منذ تسعة أشهر، سقط فيها حوالى 40 ألف فلسطينى شهداء، أكثر من 70 فى المائة منهم أطفال ونساء، وتم تدمير غزة بالكامل، تحولت إلى خرائب وأنقاض، ومطلوب وقف القتل والتدمير فورًا وإدخال المساعدات الغذائية للمواطنين، والأهم حماية حدودنا من احتمال دفع إسرائيل لأهل غزة إلينا فى تهجير قسرى جماعى.. وكل الاحتمالات قائمة، وغنى عن القول إن هناك محاولات جهنمية من أطراف عديدة لدفع مصر كى تتجاوز دور التفاوض والتهدئة إلى أن تكون شريكًا فى القتال، وإشعال النيران بذريعة افتحوا الحدود لأخوتنا.

والحمد لله أن الجوار القريب فى ليبيا ليس مشتعلاً بهذه الحدة، لكنه ليس هادئًا تمامًا، فى السنوات السابقة كان مشتعلاً أيضًا، وهو – إلى اليوم - مهدد بالاشتعال.

اشتعال الجوار الجغرافى، يؤثر علينا ديموجرافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، ديموجرافيًا يضاف إلى مجتمعنا مئات الآلاف وربما ملايين من الأفراد من الأشقاء فى وقت قصير، وهذا عبء اقتصادى مباشر؛ إذ يعنى توفير الطعام والشراب ومقومات الحياة لمجتمع إضافى، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن السلع الأساسية والخدمات الرئيسية هى فى النهاية مدعمة، فذلك يؤدى إلى مزيد من الإرهاق للميزانية العامة، فضلاً عن الإرهاق للمواطن؛ لأن الوافد الجديد، بالأعداد الكبرى يؤدى فورًا إلى رفع أسعار كثير من السلع والخدمات، فضلاً عن أسعار العقارات وخلافه، وهناك كذلك مزاحمة اليد العاملة هنا، بما يعنى احتمال زيادة نسبة البطالة.

لا ننسى أن عدد الأشقاء الوافدين إلينا يتجاوز عدد سكان بعض الدول فى المنطقة والعالم.

هناك كذلك النتائج بعيدة المدى اقتصاديًا وسياسيًا، الحرب الدائرة فى غزة، قادت إلى اشتعال البحر الأحمر، بما هدد الملاحة البحرية وخلق الأزمة فى قناة السويس، وفقدنا حوالى 60 فى المائة من إيراداتها خلال هذا العام، وهو رقم ضخم، يقدر بمليارات الدولارات.

هذه الأجواء المضطربة وما يصاحبها يمكن أن تقود إلى بعض القلاقل الاجتماعية بعيدة المدى، حين زادت الهجرات السورية جراء الأحداث بها إلى لبنان وإلى الأردن، وقعت قلاقل سياسية واجتماعية ضخمة، يمكن أن نلمسها فى لبنان أكثر خارج المنطقة العربية، يمكن أن نتذكر ما جرى فى منطقة



البلقان حين تفككت يوغسلافيا سنة 1992، حيث وقعت مجازر ومذابح عرقية وطائفية، وأمامنا الآن ما يجرى فى أوكرانيا، والهجرات منه إلى دول أوربا، خاصة بولندا، التى تسبب ذلك فى عديد من الأزمات لها.

الحمد لله أنه ليست لدينا مثل هذه القلاقل، لكن الأمر لا يخلو من بعض التوترات الاجتماعية فى بعض اللحظات والمواقف.. صحيح أن مؤسسات الدولة قادرة على احتوائها ومساحة التسامح الاجتماعى والإنسانى فى مصر كبيرة، لكن يجب ألا نستسلم لذلك، فلا بد من بذل المزيد من الجهد السياسى والأدبى، فضلاً عن يقظة رجال وجهات إنفاذ القوانين.. لأن هناك مَن يسعون نحو إثارة القلاقل السياسية والاجتماعية، وهناك مَن يحلمون بخلق أزمات اجتماعية تعصف بهذا البلد وتهدد سلامته واستقراره، ربما حبًا فى الفوضى ذاتها، وربما كراهية عميقة لمصر وللمصريين.

الوعى بكل هذه المخاطر، هو ما يفسر لنا دأب القيادة السياسية ومؤسسات هذا الوطن فى العمل على إطفاء النيران على حدودنا، وزير الخارجية والهجرة أدى اليمين الدستورية، وبدلاً من أن يستقبل المهنئين ويتلقى التبريكات بالموقع الجديد، كان يفتتح المؤتمر القوى الوطنية السودانية ويشارك به، هنا نلاحظ استمرارية وتواصل العمل المؤسسى.. المؤتمر بدأ الإعداد له منذ فترة، دعا إليه الوزير السابق سامح شكرى وجاء الوزير «بدر» ليكمل المسيرة، دولة المؤسسات فى المقام الأول، فى هذا الصدد لا تعمل «الخارجية» وحدها، بل عدد كبير من المؤسسات.. فيما يخص غزة وفلسطين، رجال الأمن القومى يتولون مسألة التفاوض والتواصل مع الأشقاء فى غزة ومع الحكومة الإسرائيلية، وهناك دور الهلال الأحمر ووزارة الصحة فى استقبال المصابين وتقديم الإسعافات للقادمين، وقبل كل هؤلاء جميعًا الرئيس شخصيًا، الدولة بأكملها.

من المهم أن ننتبه لتلك المخاطر وأن نكون على وعى بها، ومن واجبنا أن نقدر الجهود التى تبذلها الدولة بإخلاص وتفان بدءًا من مؤسسة الرئاسة والرئيس شخصيًا، وصولاً إلى كل فرد يذهب إلى المعبر ويمارس مساعدة الأشقاء.

مع بروز بعض الأزمات فى الداخل، مثل مسألة تخفيف الأحمال الكهربائية أو ارتفاع أسعار بعض السلع، ترتفع بعض الأصوات، وتطالب الدولة بتجنب أو إهمال القضايا الخارجية برمتها وعدم الانغماس فى الملف الفلسطينى أو السودانى، ناهيك عن الليبى وغيره، وبعضهم يذهب فى ذلك المطلب بعيدًا، إلى حد التنديد بالدولة أنها سمحت أصلاً لبعض الأشقاء العرب بالدخول والإقامة المؤقتة بيننا، باختصارهم يريدون لنا الانكفاء على الذات، ونعيش مع أنفسنا ولأنفسنا، هؤلاء كانوا موجودين طوال الوقت، فى السبعينيات هناك من دعا إلى حياد مصر والابتعاد عن كل من حولنا، بل طلب أن نذهب إلى الأمم المتحدة كى نصبح مثل سويسرا، بلدًا بعيدًا عن كل المشاكل والأزمات، وهناك من أسماهم وقتها الراحل رجاء النقاش «الانعزاليون فى مصر» وأصدر

مصر كدولة لا يصح أن تنكفئ على ذاتها وأن تنعزل عن محيطها، هذا تحجيم للدور المصرى وإضعاف له، الاستعمار القديم والجديد حاول كثيرًا جعل مصر تنطوى على ذاتها وتبتعد عن التأثير فى الإقليم، الاستعمار البريطانى بذل الكثير والكثير لعزل مصر عن السودان وإبعاد مصر عن فلسطين نهائيًا، وقد رفضت القاهرة ذلك سواء فى المرحلة الخديوية أو الملكية، ثم الجمهورية

عنهم كتابًا بهذا العنوان، وتخبو الفكرة، لكنها مع كل أزمة تطل علينا من جديد، بطروحات ومسميات مختلفة، وأيا كانت بواعث تلك الفكرة أو الطلب وأصداؤه القريبة والبعيدة، فلا بد من وضع بعض النقاط هنا:

أولاً: قضايا الجوار الجغرافى بتشابكاتها المعقدة والصعبة هى ليست قضايا خارجية فقط، لكنها فى لحظة تصبح قضية داخلية بامتياز، ليس ذلك بالنسبة لمصر فقط، بل حول العالم، تأمل مثلاً الحدود المكسيكية - الأمريكية، وكذلك ما بين روسيا والشيشان، وغيرها فى عالمنا العربى تحديدًا، سوريا ولبنان، المملكة العربية السعودية واليمن، وهكذا مصر والسودان، ومصر وفلسطين، ومصر وليبيا.. الأزمات فى الجوار الجغرافى إن استفحلت، حتمًا ستصبح مشكلة داخلية ومن ثم اهتمام الدولة المصرية هنا، هو ضد باب الحصافة والوعى الشديد بحجم كل مشكلة ومخاطرها الحالة والمحتملة على مجتمعنا وعالمنا.

ثانيًا: حجم التداخل السكانى على الحدود لا يمكن تجاهله، خاصة فى منطقة يغلب عليها سكانيًا الطابع القبلى، يمكن أن تجد أبناء قبيلة واحدة يتواجدون فى عدة دول هذا موجود فى

ما تقوم به مصر الآن والرئيس عبدالفتاح السيسى شخصيًا، هو استمرار للدور المصرى القديم، الذى نخسر كثيرًا إذا تخلينا عنه وتركناه، فلن نتركه ليشغله غيرنا من المنافسين أو الحاقدين والحاسدين وهم كثر وربما الخصوم والأعداء

إفريقيا وفى المنطقة العربية وبعض بلدان وسط آسيا، وهذا أمر لا يُستهان به ولا يجب تجاهله إنسانيًا، وفى أوقات الأزمات تحتشد القبائل إنسانيًا لتحتوى أفرعها المنكوبة، ربما كان اتجاه الدولة المصرية مؤخرًا لتفعيل اتحاد قبائل سيناء واتحاد القبائل العربية دليلاً على إدراك معنى تلك الارتباطات ولا بد من وضع قواعد لها ومحاولة تغليب الشعور الوطنى والانتماء للدولة.

ثالثًا: إن مصر كدولة لا يصح أن تنكفئ على ذاتها وأن تنعزل عن محيطها، هذا تحجيم للدور المصرى وإضعاف له، الاستعمار القديم وكذلك الجديد حاول كثيرًا جعل مصر تنطوى على ذاتها وتبتعد عن التأثير فى الإقليم، الاستعمار البريطانى بذل الكثير والكثير لعزل مصر عن السودان وإبعاد مصر عن فلسطين نهائيًا، وقد رفضت مصر ذلك سواء فى المرحلة الخديوية أو الملكية، ثم الجمهورية رفضها محمد على والخديو إسماعيل وعباس حلمى الثانى، كما رفضها الملك فاروق وحتى جمال عبدالناصر وحسنى مبارك.

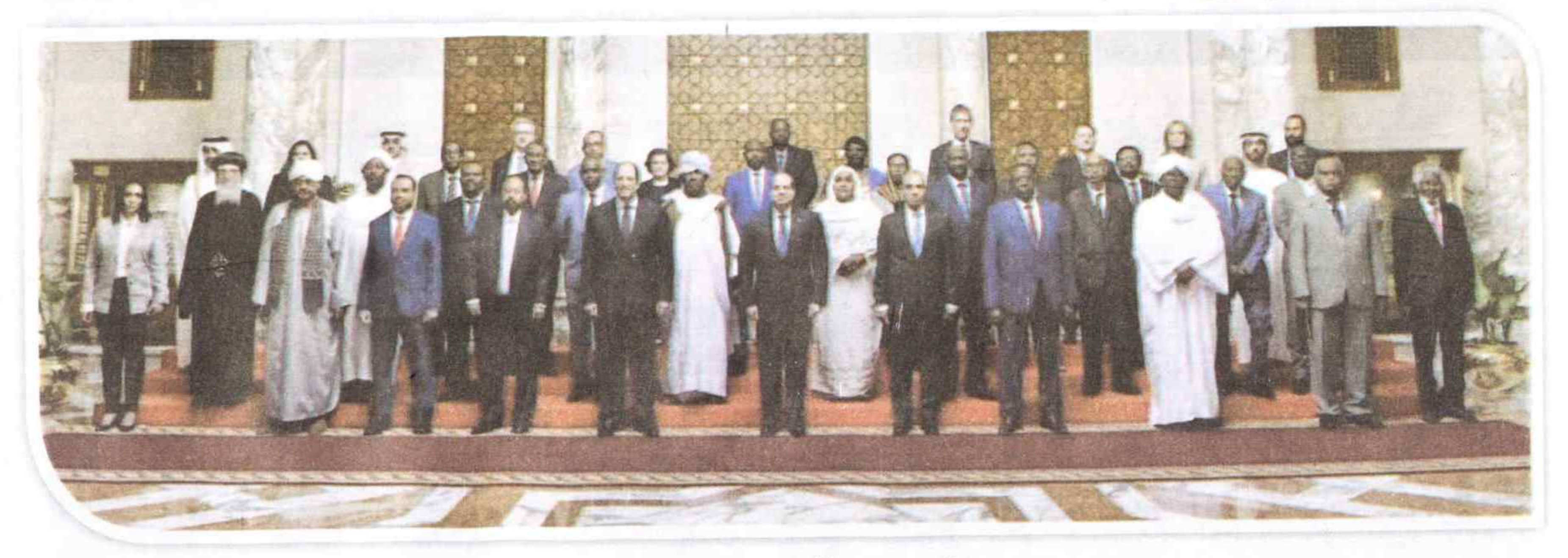
وما تقوم به مصر الآن والرئيس عبدالفتاح السيسى شخصيًا، هو استمرار للدور المصرى القديم، الذى نخسر كثيرًا إذا تخلينا عنه وتركناه، فلن نتركه ليشغله غيرنا من المنافسين أو الحاقدين والحاسدين وهم كثر وربما الخصوم والأعداء.

من يتابع مجريات الأمور فى إفريقيا عند حدودنا الغربية والجنوبية، يلاحظ صراعًا بين القوى الكبرى لتثبيت أقدامها فى إفريقيا، ما بين فرنسا والولايات المتحدة ثم ما بين روسيا والصين، ومن داخل المنطقة هناك التواجد الإسرائيلى ومحاولة إيران التغلغل، بينما يطلب البعض منا أن ندير ظهرنا للأشقاء ونبتعد.. نفقد الكثير ونخسر أيضًا لو فعلنا ذلك.

كان يمكن لنا أن نتساءل أو نشعر بالقلق لو أن الدولة انشغلت بقضايا الجوار الجغرافى عن كل قضايا الداخل، وهذا غير صحيح، وسط هذا الانشغال بما يجرى فى السودان وغزة وليبيا والانخراط فى محاولة إنهاء المشاكل هناك، على حساب الداخل.. التقى الرئيس السيسى الأسبوع الماضى فى القاهرة بقادة الاتحاد الأوربى وعقدت الحكومة عدة اتفاقيات استثمارية فى شراكة جادة مع الاتحاد الأوربى، للنهوض الاقتصادى وتوطين الصناعة ثم تم إجراء التغيير الحكومى والمحافظين، باختصار الدولة تعمل فى المحورين معًا، وتبذل فى كل جانب ما يمكن من المهام.

متابعة الرئيس بنفسه لقضية غلاء الأسعار وتخفيف الأحمال يعنى أن الدولة لم تتجاهل قضايا وهموم الداخل، لكنها تعمل بتكامل وتشابك بين الجانبين.

دورنا مع الأشقاء وفى الجوار الجغرافى لا يصح إهماله أو تجاهله، ويجب الاعتزاز بكل ما تقوم به الدولة فى هذا الجانب وتقديره.. مصر لا يمكن أن تنطوى ولا أن تنكفئ على ذاتها، مصر الحضارة العريقة والدور التاريخى العظيم لا يصح أن تغلق أبوابها ولا آذانها ومشاعرها، بل ضميرها عما يجرى فى محيطها الجغرافى.



معًـــا لوقف الحـــرب

الرئيس السيسى: القاهرة مستمرة فى دعم الخرطوم حتى يتحقق الاستقرار

مصر تفتح أبواب التوافق بين القوى السياسية والمدنية السودانية



تقرير يكتبه:
أحمد عسكر

تواصل مصر جهودها الحثيثة لرأب الصدع السودانى ووقف إطلاق النار انطلاقا من دورها العربى والإفريقى. لذا جاءت دعوة واستضافة القاهرة لمؤتمر القوى السياسية والمدنية السودانية ليكون خطوة جديدة تخطوها القيادة السياسية على طريق إنقاذ السودان الشقيق، وتؤكد الإصرار المصرى وصدق مساعية فى أن يبقى السودان لأبنائه دون تدخلات خارجية أو حسابات فردية، وذلك وفقا لكلمات الرئيس السيسى خلال استقباله وفدا من المشاركين السودانيين فى المؤتمر التى شدد فيها على ضرورة تكاتف المساعى للتوصل لحل سياسى شامل، يحقق تطلعات شعب السودان، وينهى الأزمة العميقة متعددة الأبعاد التى يعيشها بما تحمله من تداعيات كارثية على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية والإنسانية.

المؤتمر الذى دعت إليه القاهرة وحظى بمشاركة واسعة من مختلف القوى السياسية والمدنية وعدد من الدول العربية والإفريقية والمنظمات الإقليمية والدولية جاء بيانه الختامى كحجر أساس تبنى عليه جهود الإنقاذ، ودستور ينير طريق الوفاق بين الأطراف كافة، حيث نص البيان الختامى على النقاط الأساسية التى تحدد الأزمة وكيفية الخروج منها، وهى استمرار التشاور بين القوى السياسية والوطنية السودانية من أجل وقف الحرب، مع التأكيد على أن الأزمة فى السودان تسببت فى كارثة، والاتفاق على أن الحرب مزقت السودان، وإدانة كافة الانتهاكات المرتكبة فى حق السودانيين، والسعى لتجاوز الحرب، مع ضرورة المصالحة الشاملة والوقف الفورى لإطلاق النار وحماية العاملين فى المجال الإنسانى، بالإضافة إلى التأكيد على أن الأزمة السودانية هى الأكبر فى العالم ومن الضرورى وصول المساعدات إلى السودان، والتشديد على وجوب الحفاظ على السودان موحدا.

اللواء محمد إبراهيم الدويرى نائب المدير العام للمركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، يرى أن انعقاد مؤتمر القوى السياسية المدنية السودانية فى القاهرة تحت شعار «معا من أجل وقف الحرب» يؤكد استمرار مصر فى دعم الدولة السودانية وعلى كافة المستويات، وأنها لن تتأخر عن تقديم كل الدعم للسودان الشقيق حتى يحظى بالأمن والاستقرار والتقدم بتخطى المرحلة الراهنة، فكما أكد الرئيس السيسى خلال استقباله وفدا من المشاركين فى مؤتمر القوى السياسية والمدنية السودانية الذى عقد بمصر تحت شعار «معا لوقف الحرب»، أن المشاركة تأتى فى ظل لحظة تاريخية فارقة يمر بها السودان الشقيق، والتى تتطلب تهيئة المناخ المناسب، لتوحيد رؤى السودانيين تجاه كيفية وقف الحرب، لذلك شدد الرئيس السيسى على أن مصر لن تألو جهداً، ولن تدخر أية محاولة، فى سبيل رأب الصدع بين مختلف الأطراف السودانية، ووقف الحرب، وضمان عودة الأمن والاستقرار، والحفاظ على مقدرات الشعب السودانى، كما أكد ضرورة تكاتف المساعى للتوصل لحل سياسى شامل، يحقق تطلعات شعب السودان، وينهى الأزمة العميقة متعددة الأبعاد التى يعيشها السودان، بما تحمله من تداعيات كارثية على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية والإنسانية.

> الرئيس السيسى يشدد على ضرورة أن يتضمن الانتقال للمسار السياسى للأزمة، مشاركة كافة الأطراف، وفقاً للمصلحة الوطنية السودانية دون غيرها، وأن يكون شعار «السودان أولاً» هو المحرك لجميع الجهود الوطنية المخلصة

وأضاف «الدويرى» أن العلاقة بين مصر والسودان لها طابع خاص، لذلك أكد الرئيس أن الدولة المصرية تبذل أقصى الجهد، سواء ثنائيا، أو إقليميا ودوليا، لمواجهة تداعيات الأزمة السودانية، وذلك عبر تقديم كافة أوجه الدعم، بما يعكس خصوصية العلاقات المصرية السودانية، حيث تستمر مصر فى إرسال عدد كبير من شحنات المساعدات الإنسانية للأشقاء فى السودان، فضلاً عن استضافة ملايين الأشقاء السودانيين بمصر.

كما شدد الرئيس على ضرورة أن يتضمن الانتقال للمسار السياسى للأزمة، مشاركة كافة الأطراف، وفقاً للمصلحة الوطنية السودانية دون غيرها، وأن يكون شعار «السودان أولاً» هو المحرك لجميع الجهود الوطنية المخلصة، فضلاً عن ضرورة أن ترتكز أية عملية سياسية ذات مصداقية، على احترام مبادئ سيادة السودان، ووحـدة وسلامة أراضيه، والحفاظ على الدولة ومؤسساتها، باعتبارها أساس وحدة وبناء واستقرار السودان وشعبه الشقيق، مؤكدا حرص مصر على التنسيق والتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لحل الأزمة السودانية.

وأوضـح «الـدويـرى» أن جهود مصر فى هذا الصدد تأتى من منطلق أن السودان يدخل فى الدائرة الأولى للأمن القومى المصرى، بالإضافة إلى أن الدولتين ترتبطان بروابط تاريخية قوية لا يمكن كسرها بأى حال من الأحوال، لذلك حرصت مصر من خلال عقد مؤتمر القوى السياسية المدنية السودانية الذى حظى

بمشاركة قيادات سودانية مرموقة وممثلى المنظمات الدولية والعربية، على محاولة تقريب المواقف الخلافية بين كافة الأطراف السودانية من أجل التوصل إلى ما يمكن أن يسمى بخريطة طريق واضحة تؤدى إلى تحقيق تطلعات الشعب السودانى الشقيق الذى يستحق أن يعيش فى دولة آمنة مستقرة، مع التأكيد على أن حل الأزمة السودانية لن يكون حلاً سياسياً فقط بل من خلال توافق كافة القوى والأطراف السودانية على الأسس اللازمة لإنقاذ السودان من مستقبل مجهول.

وأشار «الدويرى» إلى أن مصر تحركت منذ إندلاع الصراع فى أبريل 2023 بجهود متنوعة ومتواصلة لحل الأزمة السودانية والعمل على وقف الحرب التى أدت بالسودان إلى الدخول فى مستنقع من الدماء والمعاناة الإنسانية، حيث دعت مصر إلى انعقاد مؤتمر دول الجوار فى القاهرة فى يوليو 2023 الذى شارك فيه كافة قادة هذه الدول، وتم خلال المؤتمر بلورة مجموعة من المبادئ الرئيسية لإنهاء الحرب تمهيداً لبدء الحوار السياسى الشامل لحل هذه الأزمة التى يؤثر استمرارها على استقرار المنطقة كلها، كما عقدت مصر أكثر من حوار وطنى لقوى الحرية والتغيير والكتلة الديمقراطية فى القاهرة.

وأوضح اللواء محمد إبراهيم، أن مصر ترى أن حل الأزمة السودانية يجب أن ينبع من خلال رؤية سودانية خالصة وليس من خلال أى رؤى خارجية مفروضة لا تحقق إلا مصالح الأطراف التى تطرحها، وأن مصر هدفت من عقد المؤتمر أن يكون خطوة رئيسية فى مسار الحل الدائم للأزمة السودانية بالاتفاق على مبادئ محددة يمكن البدء فى متابعتها وتنفيذها فى أقرب وقت على أن تحظى هذه المبادئ بتوافق عام يركز فقط على المصالح العليا للشعب السودانى وليس مصالح حزبية أو شخصية ضيقة، لذلك ناشد البيان الختامى الدول الداعمة لأطراف الصراع بالتوقف عن إشعال المزيد من نيران الحرب، خاصة أن مؤتمر القاهرة جمع لأول مرة منذ بدء الحرب كل الفرقاء المدنيين على الساحة السياسية، حيث توافقوا جميعاً على العمل من أجل وقف الحرب، كما ركز البيان الختامى على أهمية تجنيب المرحلة التأسيسية التى ستعقب الحرب، كافة أسباب فشل الفترات الانتقالية السابقة، بجانب تشكيل لجنة لمتابعة هذا الجهد من أجل التوصل إلى سلام دائم، كما شدد «الدويرى» على أنه لا يمكن أن تنجح الجهود المقبلة أو تستكمل بالشكل الأمثل إلا إذا تحملت كافة القوى والأطراف السودانية أولاً مسئولياتها أمام الشعب السودانى من منطلق أن الحل السودانى - السودانى فقط هو الحل الأمثل.

السفير صلاح حليمة مساعد وزير الخارجية الأسبق، يقول إن هذا المؤتمر يأتى ضمن سلسلة جهود مصر بصدد تجاوز الأزمة السودانية وتسويتها ويأتى فى توقيت غاية فى الأهمية مع ما تشهده الأزمة من تطورات فى الصراع المسلح وزيادة معاناة الشعب السودانى فى مناطق عديدة، وبعد محاولات كثيرة لم تحقق نتائجها فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ومعالجة الأوضاع الإنسانية وربما تأتى أهمية هذا المؤتمر فى مكافحة جوانب الأزمة السودانية بما يمكن أن نسميه مبدأ الشمولية، فهناك ثلاثة محاور تم تشكيل ثلاث لجان بشأنها تجعل المؤتمر هو الأول من نوعه، لجنة تتعلق بوقف إطلاق النار ولجنة أخرى تتعلق بمعالجة الأوضاع الإنسانية ولجنة ثالثة تتعلق بالرؤية السياسية لتسوية الأزمة، وتم منح كل لجنة أربع ساعات للتوصل إلى مخرجات كل لجنة من هذه اللجان، وفى نفس الوقت هناك تأكيد لموقف مصر فى هذه الأزمة من خلال المؤتمر بالتأكيد أولا على وحدة السودان وسلامة أراضيه، ثانيا التأكيد على عدم التدخل الخارجى فى الشأن السودانى الداخلى، وثالثا أن يكون الحوار سودانيا سودانيا ويكون حوارا مجتمعيا يشمل القوى السياسية والمدنية السودانية، وفى نفس الوقت هناك شمولية بمشاركة الدول والمنظمات الإقليمية والدولية فى المؤتمر بما يحقق مبدأ الشمولية الكاملة الذى أعلنت عنه الخارجية المصرية منذ فترة قبل انعقاد المؤتمر، وعلى خلفية ما تقدم أعتقد أن هناك فرصا تحقق تقدما ونتائج إيجابية وبناءة من المؤتمر، فهناك تفاؤل ولو على الأقل مرجعيا بما يفيد ما بعده، ومن ضمن المبادئ التى يجب التوافق عليها لإنهاء الأزمة وإنقاذ السودان أن يكون هناك جيش سودانى واحد، أما بالنسبة للصراع الموجود بين القوى السياسية فالهدف من المؤتمر هو التوصل لتوافق فيما بينها على المحاور الثلاثة، بمعنى التوافق على وقف إطلاق النار وبالتالى تنفيذ ما جاء فى منبر جدة، ثم التوافق على معالجة الأوضاع الإنسانية بفتح ممرات آمنة، ثم التوافق على مرحلة سياسية انتقالية فى إطار حكم مدنى يستند إلى حكومة كفاءات.. ذلك يعنى أن القوى السياسية بما فيها الموالية للمكون العسكرى هذا أو ذاك سيكون عليهما أن يتوافقا على إنهاء هذا الصراع.

ويضيف السفير حليمة، أن المشكلة الرئيسية فى السودان والتى يدور عليها الخلاف أن هناك انقسامات داخل المجتمع السودانى مع وجود صراعات داخل المكون الواحد، وهذه الصراعات تدور حول السلطة والثروة والسيطرة والنفوذ، والمشكلة تزداد تعقيدا بسبب وجود قوى إقليمية ودولية تساند كل طرف ضد الآخر، لذلك مطلوب من القوى السودانية المشاركة فى مؤتمر القاهرة الاتفاق على صيغة ليكون حوارهم سودانيا خالصا دون تدخل أو دعم خارجى لأى طرف على حساب الآخر، فالمطلوب هو التوافق لإنقاذ السودان وشعبه من المعاناة التى يعانيها جراء الحرب، سواء كانت معاناة إنسانية أو مؤسسية وخدمية، كذلك الحفاظ على الدولة من مخططات وأخطار التفتيت والتقسيم فى ظل وجود حركات انفصالية.

السفير محمد الشاذلى سفير مصر الأسبق فى السودان يقول إن مصر تواصل جهودها من أجل استقرار السودان لعدة أسباب، أولها مسئولية مصر التاريخية تجاه السودان انطلاقا من مسئوليتها العربية والإفريقية، فمصر دولة مؤسسة لجامعة الدول العربية ومؤسسة للاتحاد الإفريقى مما يحملها مسئولية تاريخية لا تتوانى عنها فى أى وقت، أيضا هناك المصلحة الذاتية لمصر، فجزء مهم من تجارة مصر كان مع السودان ومحاولة تلافيها للاجئين الذين يتدفقون على مصر من أى دولة مجاورة يحدث فيها اضطرابات، كذلك تقدير مصر لأهمية السودان للأمن القومى العربى، فالسودان دولة بها إمكانات زراعية هائلة حيث تمتلك 200 مليون فدان قابلة للزراعة، وهى الدولة العربية الوحيدة القادرة على علاج أضعف حلقة من حلقات الأمن القومى العربى وهى الأمن الغذائى، فالعرب يستوردون تقريبا 70 فى المائة من غذائهم، ورغم هذا إلا أن السودان يعانى من مجاعات، كل هذه دوافع تجعل مصر مهتمة باستقرار السودان ولكن اهتمام أى طرف أو قيامه بأى وساطة لن يكون مجديا إلا إذا تنبه أهل السودان لمسئولياتهم فى الحفاظ على استقرار وسلام وطنهم وأراضيهم، فالسودان اليوم مهدد بالتشرذم ومنذ انفصال السودان عن مصر عام 1956، نشبت حرب أهلية بين الشمال والجنوب أدت فى النهاية لانفصال الجنوب، ثم بعدها بدأت الحرب مع الغرب فى دارفور ثم الحرب فى الوسط بين الجيش والدعم السريع وهناك كتاب لوزير سودانى سابق له عنوان يعبر عن حال السودان وهو النخبة السودانية وإدمان الفشل، وإذا لم يتنبه السودانيون لحرمة دم أبنائهم على أيدى أبنائهم فأى وساطة لن تجدى.

ويؤكد «الشاذلى» أن مصر لم ولن تتوقف عن دعم السودان سياسيا واجتماعيا ودوليا، قائلا إن المؤتمر الأخير يأتى ضمن سلسلة من المؤتمرات والوساطات التى تسعى مصر من خلالها لرأب الصدع السودانى، لكن لا يمكن تكليل هذا الجهد بالنجاح إلا مع تكاتف الشعب السودانى نفسه وتوحده ووقوفه أمام أى محاولة تهدد أمنه، لكن إذا كان الشعب يقتل بعضه ويهدد ما تبقى من بنى تحتية لا تكفيه من الأساس فلا سبيل لعودة السودان مرة أخرى ولا جدوى من أى جهود أو وساطة، ومن وجهة نظرى فالسودان أمة تنتحر منذ زمن وتحديدا منذ انفصالها عن مصر، لذا لا يمكن إنقاذ هذه الأمة إلا إذا راجعت نفسها وأوقفت هذا العبث المجنون.

ويضيف السفير الشاذلى، أن الحل هو أن تفيق القوى السودانية وتتقى الله فى بلدها وشعبها واختيار من هو أهل للتصدى لهذه الكارثة الحضارية، فى ظل ما يشهده السودان من حركات انفصالية فى الشرق وفى جبال النوبة والنيل الأزرق وغيرها مدعومة بكيانات خارجية تزكى هذا الصراع وهذه الكيانات الانفصالية سواء من إثيوبيا أو إسرائيل أو القوى الإمبريالية الدولية وغيرهم من أصحاب الأجندات المغرضة.







بقلم: يوسف القعيد
yalkaied@yahoo.com

هذا كتاب وجدته فى مكتبتى واعتبرت أن وجوده حدث مهم. وأصبح رفيقى أتصفحه فى كل لحظة يمكن أن أخلو له فيها. وهو مجلد ضخم شارك فى كتابته عدد من الكُتَّاب والمؤلفين، بل لا أبالغ عندما أقول نجوم الكتابة فى مصر الآن: العميد طارق الخليلى، الدكتور نبيل الطوخى، الأستاذ محمد الشافعى، الأستاذ خالد أبو الليل، الشاعر أحمد سويلم، سيد نجم، الناقد السينمائى المعروف: محمود قاسم. ويقدم كل هذا الجهد سليمان القُلشى.

جيش المصريين عندما حرَّر سيناء من الاحتلال البغيض

الصفحة الأولى تبدأ من الآية رقم 60 من سورة الأنفال من القرآن الكريم. تقول الآية:

- وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ.

(صدق الله العظيم).

وفى الصفحات الأولى من هذا المجلد الجميل الذى يحيى روح الوطنية المصرية فى أعماق كل مصرى.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

- إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا منها جنداً كثيفاً، فهم خير أجناد الأرض، وهم فى رباطٍ إلى يوم القيامة.

وقال نابليون الثالث بعد حرب المكسيك:

- بعد وصول الكتيبة المصرية لم نحظ بانتصار واحد. وهُزمنا.

وقال البارون بو الكونت وقد أذهلته معارك الجيش المصرى فى سوريا عام 1832:

- إن المصريين هم خير من رأيت من جنود.

وقال المارشال الفرنسى مارمون عندما تولى قيادة الحلفاء فى حرب القرم:

- لا ترسلوا لى فرقة تركية، ولكن ارسلوا كتيبة مصرية.

وقال الطيار الإسرائيلى الأسير سمحا موردخاى روزين فى حرب السادس من أكتوبر:

- لقد اندهشت من دقة تصويب المدافع المصرية المضادة للطائرات. بما يؤكد أن مستوى رجالها عالٍ جداً. والدليل على ذلك كثرة ما أسقطوه من طائرات.

ويقول الجنرال أندريه بوفر:

- أبرزت حرب رمضان أن الدفاع مهما كان حصيناً كقلاع خط بارليف. فسوف يظل عُرضة للاختراق والتدمير مادامت القوات المصرية المهاجمة من القوة والكثافة والتصميم بالقدر الذى يضمن لها الغلبة.

جيشنا العظيم وقائده البطل

وفى مقدمة هذا السفر الجليل والجميل والذى يُعد درساً من دروس الوطنية المصرية كتب سليمان القلشى:

جيش الشعب
(الصورة الكاملة)

بقلم: مجموعة من المفكرين والمبدعين والباحثين

إنه الجيش العظيم الذى خلّص المصريين من حكم الإخوان البغيض، وقد وقف جيشنا بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسى ضد هؤلاء وقفة شجاعة، سجلها التاريخ بأحرف من نور

- كنت أتساءل: هل يُمكن أن يصمُت الجيش تجاه ما يجرى؟ ومع أن هذه الفترة كان قائد الجيش الفريق عبدالفتاح السيسى فى ذلك الوقت كان يصب اهتمامه بصورة كبيرة على التدريبات العسكرية والانضباط العسكرى ورجوع العلاقة الحميمة بين الجيش وشعبه، بعد أن وصلتها بعض الأتربة جراء المرحلة الإخوانية للدولة، وهب الجيش فى 30 يونيو، وكالعادة وقف الجيش بجوار شعبه وقفة تاريخية لا يمكن أن تُنسى، وذهب الإخوان بغير رجعة، ليتأكد الجميع أن هناك رابطا يربط بين الجيش والشعب لا يمكن لأحد أن يؤثر فيه.

وتصور البعض فى الخارج أوهاما كثيرة، ومن يقول هذا الكلام لا يعرف أبدا معنى الجيش المصرى، ولا يعلم جيداً من هو الشعب المصرى. فالجيش المصرى جزءٌ من نسيج الشعب المصرى. قدّم إليه شعب مصر كل ما يملك لكى يظل قوياً مدافعا عن الأرض والعرض.

وعندما كانت مفاصل الدولة المصرية كلها فى اهتزاز شديد أثناء الثورتين. كان الجيش هو الركيزة الأساسية التى سندت الدولة لتقوم ولا تقع. إن ما قدمه الجيش المصرى لشعبه فى الثورتين يناير ويونيو مثال نادر على المستوى العالمى، ولم يقدر أن يصفه أحد من علماء السياسة والاقتصاد إنها ظاهرة مصرية خالدة.

كان السؤال الذى يراودنى تلك السنوات وإلى الآن: ما سر هذه العلاقة القوية والشديدة والصلبة بين الشعب وجيشه؟

ولماذا وكيف ساند الجيش الثورتين؟ لماذا كان الشعب المصرى على يقين أن جيشه لن يتركه فى محنته مع الإخوان، لماذا أخرج الجيش كل ما يملك من أموال كان يضعها لحفظ التسليح ليضخها فى الاقتصاد المصرى فى محنته بعد ثورتين؟.

فكرة الكتاب

يقول الكاتب:

- ظلت هذه الأسئلة تراودنى، ولكن كنت دائماً أريد أن أرد على تلك الأسئلة بطريقة علمية بحثية. فعرضت على زملائى فى دار نشر دلتا، الأستاذ الشاعر الكبير أحمد سويلم، والصحفى الشاب النابغ محمد هشام عبية، والأستاذ حاتم صادق الكاتب والباحث فى التراث الإسلامى أن نعمل على إصدار كتاب لا يكون مؤلفه كاتباً واحداً، ولكن نستعين بعدة باحثين فى مجالات متعددة، نتحدث فيه عن سر العلاقة وأسرارها، ولماذا صارت تلك العلاقة بهذا الشكل الحميم؟.

والحقيقة أن الزملاء تحمسوا جداً للفكرة، كان لابد من عرض الأمر على الأستاذ أحمد التلاوى رئيس مجلس الإدارة، ووافق الرجل على الفور، وتحمّس بصورة كبيرة للفكرة، وأكد أنه أقل واجب يقدم للمكتبة المصرية والعربية والعالمية مثل هذا الكتاب. وبدأنا العمل منذُ شهور لنقدمه هدية إلى جميع المصريين بفئاتهم المختلفة، ونجيب على السؤال: لماذا تلك العلاقة القوية بين الشعب المصرى وجيشه؟.

الروح العسكرية

تحت عنوان إحياء الجيش الوطنى، عودة الروح العسكرية المصرية فى عهد محمد على كتب العميد طارق الحريرى مقالاً مهماً عن جيشنا العظيم فى زمن محمد على، فى الفترة من عام 1805 حتى عام 1848.

فى ذلك الزمان البعيد كان سبب إبعاد المصريين عن الجيش هو محاولة إخماد روح المقاومة لدى الشعب المصرى. واستقر الرأى لدى الباحثين فى مجمل تاريخ العالم على أن المصريين هم أول من قدم فكرة الجيش فى القوة النظامية تقوم بالدفاع عن البلاد.



ويكتب طارق الحريرى أن الجيش المصرى فى عهد محمد على لعب دوراً هاماً فى إحداث نقلة جوهرية للحياة الاجتماعية. فالقاعدة الكبيرة من شباب المواطنين التى التحقت بالخدمة العسكرية الإجبارية انتقلوا من حياة العُزلة فى قُراهم إلى نمط جديد من الحياة اليومية القائمة على النظام واحترام الكرامة بدرجة كبيرة.

جيشنا والثورة العُرابية

كانت الثورة العُرابية 1881 – 1882 نموذجاً لدور الجيش المصرى فى مواجهة التدخل الأجنبى، البطولات طويلة وتحتاج إلى صفحات كثيرة لتدوينها. ونحن جميعا نحفظها عن ظهر قلب. فقد برز دور كل فرد فى الأمة المصرية بما يملك لمؤازرة الثورة ومواصلة القتال، ثم يورد معارك جيش مصر العظيم فى تلك الفترة.

ويكتب الكاتب الصحفى والمؤرخ محمد الشافعى عن ملاحم الجيش وبطولات الشعب على خط النار:

- وذلك بعد أن جاءت ثورة يوليو 1952 بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر تتويجا لرحلة طويلة من النضال الوطنى، خاضها الشعب المصرى ضد الحُكم الملكى وعدوانية الاحتلال الإنجليزى.

ويصل إلى حرب الاستنزاف التى استمرت أكثر من 1000 يوم. تلقى خلالها العدو الصهيونى ضربات موجعة، مما جعله يطلب وقف إطلاق النار، ويلجأ إلى الدنيا كلها لتقف معه.

أكتوبر بطولات الأسلحة المشتركة

تُعد حرب السادس من أكتوبر العظيمة النموذج الأمثل لحرب الأسلحة المشتركة حيث تعاونت وامتزجت كل أفرع القوات المسلحة المصرية لتصل فى النهاية إلى هذا الأداء الباهر، فالقوات الجوية مع الدفاع الجوى، مع القوات البحرية، مع المشاة والصاعقة، مع المدرعات، مع المهندسين. كل هؤلاء صنعوا الملحمة العظيمة.

ويتوقف الكتاب أمام حرب الاستنزاف وقبلها معركة راس العش وشهداء هذه المعركة العظام ضد العدو الصهيونى وهكذا يصل إلى انتصار السادس من أكتوبر الذى أعاد للشعب المصرى على نحو ما، ما أعاده إلى الجيش ثقته فى نفسه، واعتزازه بقدراته وإمكاناته. بل أعادت العلاقة بينهما إلى طبيعتها.

ويلجأ إلى أبيات من الشعر كتبها المقاتلون عن أكتوبر 1973، بدءاً من الإعداد للحرب وجرأة السادات والخطة التى أعدها لتلك الحرب، وكذلك الضربة الجوية الأولى التى قادها الرئيس الأسبق حسنى مبارك وما فعلته بالعدو، وتحقيق نصر ليس لمصر فحسب ولكن لكل العرب.

إنه الجيش العظيم الذى خلص المصريين من حكم الإخوان البغيض، وقد وقف جيشنا بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسى ضد هؤلاء وقفة شجاعة وعملاقة، سجلها التاريخ بأحرف من نور.



حصاد «المشروعات القومية الزراعية»

زيادة احتياطى القمح لـ6,6 شهر

موسم مبشر لحصاد القمح، وذلك رغم استمرار عمليات توريد القمح من المزارعين حتى منتصف أغسطس لصالح هيئة السلع التموينية، إلا أن معدلات التوريد الحالية فاقت الكميات التى استهدفتها وزارة التموين بداية الموسم بزيادة قدرها 50 ألف طن، وذلك بفضل المساحات المنزرعة بالأراضى الجديدة فى توشكى وشرق العوينات، وأيضا سرعة سداد مستحقات المزارعين والموردين التى بلغت 45 مليار جنيه حتى الآن.

حسام الجراحى، نائب رئيس هيئة السلع التموينية، قال إن «موسم توريد القمح يسير بسلاسة وانتظام ولم يتلقوا أى شكاوى أو اختناقات طوال الموسم»، لافتًا إلى نجاحهم فى تأمين المخزون الاستراتيجى من القمح الذى وصل إلى 6,6 شهر، بخلاف التعاقدات للاستيراد من الخارج.

وأضاف «حسام»: أن نصيب كافة المحافظات من التوريد نحو 3,39 مليون طن، ويُضاف إليها توريد الأراضى المستصلحة حديثا ليصبح إجمالى التوريد 3,58 مليون طن، وهناك توقعات بزيادة تلك الكميات خلال الفترة المتبقية من الموسم الجارى لتسجل رقما قياسيا، خاصة أن أسعار التوريد مجزية للموردين ويتم صرفها خلال 48 ساعة من التوريد.

من جانبها، أكدت فايزة عبد الرحمن، وكيلة وزارة التموين بالشرقية، أن «معدلات التوريد هذا العام أفضل من العام الماضى، ومازالت محافظة الشرقية فى المرتبة الأولى؛ حيث سجلت معدلات التوريد نحو 614 ألف طن، ويتم ذلك خلال 56 موقعًا للتجميع والتخزين، ونظرا لزيادة معدلات التوريد بالمحافظة يتم صرف القمح فورا للمطاحن على مستوى الجمهورية بخلاف الشون والصوامع التى امتلأت بالقمح».

رغم تبقى شهر من المهلة الممنوحة للمزارعين لتوريد المقح إلا أن بعض المحافظات تجاوزت معدلات التوريد المستهدفة، فحققت محافظة المنيا معدلات 128.8 فى المائة بإجمالى 324.5 ألف طن وكذلك أسوان 120 فى المائة بنحو 388 ألف طن وباقى المحافظات مستمرة فى التوريد.



لتقليل الانبعاثات الكربونية وتوفيرًا لفواتير الكهرباء..

المصانع والشركات تؤمِّن مصادر طاقتها بالمحطات الشمسية

رغم استثناء المناطق الصناعية من جدول تخفيف الأحمال، فإن المستثمرين سعوا للتحوط ضد أى مستجدات مستقبلية، عبر البحث عن مصادر طاقة دائمة ورخيصة تحسبًا لأى زيادات قادمة فى أسعار الكهرباء للقطاع الصناعى، فضلًا عن رغبتهم فى تقليل الانبعاثات الكربونية، ما دفعهم للتوسع فى إقامة محطات طاقة شمسية، ووفقا لتأكيدات رئيس جمعية «مستثمرى العاشر من رمضان»، يوجد عدد من مصانع العاشر وضعت ضمن خطتها للعام المالى الجديد إنشاء محطات طاقة شمسية.

تقرير: بسمة أبوالعزم -- رانيا سالم



وفى هذا الصدد، أعلنت شركة حلوانى إخوان، عن تعاقدها لتدشين محطتى طاقة شمسية باستثمارات 16 مليون جنيه بمنطقة العاشر من رمضان، كما تعتزم شركة يونيفرسال للأجهزة الكهربائية إنشاء محطة للطاقة الشمسية بمصنعها بديلا للكهرباء؛ للتوافق مع شروط الحياد الكربونى والحصول على مصادر طاقة نظيفة منخفضة التكلفة بما ينعكس على أسعار المنتجات، أيضا تعاقدت الشركة الهندسية للصناعات المعدنية على إنشاء محطة طاقة شمسية ضمن استراتيجية الشركة لعام 2024 بتكلفة استثمارية 6 ملايين جنيه، وكذلك وقعت شركة مصر للألومنيوم اتفاق إنشاء محطة طاقة شمسية لمصانعها مع شركة نرويجية بقدرة 1 جيجا وات، كما تعد شركة أبو قير للأسمدة أحدث المنضمين للطاقة الشمسية، وأعلنت الشركة فى بيان صادر عنها موجه للبورصة المصرية اعتزامها تركيب محطة طاقة شمسية بقدرة 2,5 ميجاوات لتوفير استهلاك الكهرباء.

وتستخدم الطاقة الشمسية فى مصر داخل ثلاثة قطاعات صناعية، لكن بمعدلات محدودة، أولها: صناعة المواد الغذائية لتشغيل خطوط الإنتاج وتوفير طاقة للإضاءة والتدفئة والتبريد وتسخين المياه بما يساعد فى توفير 50 فى المائة من فواتير الكهرباء، ثانيا: قطاع النسيج بما يساعد على تقليل 30 فى المائة من انبعاثات الكربون، وأخيرًا: التعدين بما يقلل تكاليف التشغيل بنسبة 20 فى المائة.

المصانع الصديقة للبيئة حتمية وضرورية، حسبما يرى الدكتور محمد السبكي، أستاذ هندسة القاهرة ورئيس سابق لهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، منوهًا بأن التوسع فى إنشاء المحطات الشمسية أمر مفيد جدًا، فهى توفر جزءًا من القدرات الكهربائية للمصنع من طاقات متجددة، وفى الوقت ذاته يوفر من كمية الوقود المستخدم فى تشغيل المحطات الكهربائية، ولتعظيم الاستفادة من المحطات الشمسية يتم ربطها ببطاريات لتخزين الطاقة التى يتم توليدها أثناء السطوع الشمسى لتعمل المحطة الشمسية على مدار اليوم، ورغم ارتفاع التكلفة بوجود بطاريات لكن العائد المالى سيغطى على هذه التكلفة.

«السبكى» بيَّن أن مميزات إنشاء المحطات الشمسية مزدوجة، فهى تؤمِّن توفير القدرات الكهربائية للمصنع دون التأثر بأى انقطاعات للكهرباء، كما تقدم طاقة حرارية للمصانع التى تحتاج إلى مياه ساخنة أو بخار دون حاجة إلى وقود، وفى الوقت ذاته تجعل المصنع صديقا للبيئة، ويطلق عليها مصانع طاقة خضراء، تعطى ميزة تنافسية للمنتج فى التصدير للخارج.

وأضاف أستاذ هندسة القاهرة، أن تكنولوجيا المحطات الشمسية متوفرة، كما يسهِّل إنشاء المحطات فوق أسطح المصانع أو فى الأراضى المجاورة لها كمصنع نجع حمادى، أما التكلفة المادية فتتوقف على المساحة وحجم القدرات الكهربائية المطلوب توليدها، فمن 500 دولار إلى 1000 دولار لكل 1 كيلووات، والتكنولوجيا والمعدات يتم استيرادها من الخارج، أما المساحات المطلوبة فتحتاج من 10 إلى 12 مترا مربعا لكل 1 كيلو وات، وفى حالة استخدام بطارية للتخزين تتضاعف التكلفة.

فى نفس السياق، أكد الدكتور سامح نعمان، أستاذ الهندسة وخبير الطاقات الجديدة والمتجددة، أن التوسع فى تأسيس محطات طاقة شمسية بجوار المصانع يوفر فواتير الكهرباء، ولن تتعدى تكلفتها خلال عشر السنوات القادمة 1,50 سنت، وسيتم استرداد تكلفة إنشاء المحطة الشمسية ما بين 8 إلى 10 سنوات من




محطات وألواح فوق أسطح المنازل والمصانع ويتم ربطها بالشبكة ويتم الحساب بأسلوب المقاصة».

بدوره، قال بسيم يوسف، رئيس لجنة الطاقة الجديدة والمتجددة باتحاد الصناعات: إننا تأخرنا كثيرًا فى الاتجاه نحو الطاقة الشمسية، كما تنقصنا ثقافة ترشيد الاستهلاك؛ ولهذا نعانى حاليا من مشكلة تخفيف الأحمال التى يعانى منها القطاع السكني، وللأسف استهلاك الطاقة فى مصر وفقا للهرم المقلوب، يكشف أن أكبر معدلات للاستهلاك من نصيب القطاع السكني، ثم التجارى وأخيرا الصناعي، بعكس كافة الدول المتقدمة التى تأتى فيها المصانع فى المرتبة الأولى من الاستهلاك.

وشدد «يوسف» على التوسع فى الاستعانة بالطاقة الشمسية، سواء على مستوى المنازل للطبقة المتوسطة على أسطح منازلهم، أو فى المصانع، لافتًا إلى أن القوانين تسمح لدينا بتبادل الطاقة المولدة بين الأفراد وبعضهم، وكذلك مع الشبكة الرئيسية للكهرباء إذا كان الإنتاج أكبر من احتياجات البعض.

وأفاد رئيس لجنة الطاقة الجديدة والمتجددة باتحاد الصناعات، بأن المشكلة الوحيدة فى اتجاه المصانع نحو الطاقة الشمسية تكمن فى التكلفة الكبيرة لإقامة محطات التشغيل، بينما مؤخرًا وُجدت حلول جيدة، عبر اتجاه أحد البنوك الكبرى، بالإعلان عن تمويله لهذا الغرض بفوائد مناسبة وفترات سداد جيدة، ويقوم البنك بتمويل قيمة 7 سنوات استهلاكا، ثم الدفع فى نهاية المدة مع دفع فوائد مقبولة.

وطالب «يوسف»، بالتوسع فى استخدام الطاقة الشمسية فى المدن والتجمعات السكنية الجديدة والمصانع، كون بعض المدن الأوروبية تجبر السكان فى المدن الجديدة على استخدام السخانات الشمسية وممنوع السخانات الكهربائية، وبالتالى يجب الاتجاه نحو إقامة شركات متخصصة فى الاستثمار فى إقامة محطات طاقة شمسية بالمناطق الاستثمارية وبالقرب من تجمعات للمصانع، على أن يتم توزيع الطاقة على هذه المصانع، ولا يمكن البيع بسعر أعلى من التعريفة المقررة، وسيكون المردود للوطن.

وأضاف رئيس لجنة الطاقة الجديدة والمتجددة باتحاد الصناعات، أن هذه التجربة يقوم بها عدد محدود جدًا، وبالتالى يجب التوسع فى إقامة تجمعات الطاقة الشمسية عبر القطاع الخاص بتمويل البنوك بفوائد ميسرة، ومع التوسع فى ذلك يمكن إضافة الفائض على الشبكة القومية وتصديرها خارجيا، مناشدًا جهاز تنظيم الطاقة برعاية هذا التوجه واعتباره مشروعا قوميا، وعلى الحكومة تيسير عمليات استيراد الخلايا الشمسية والخامات المطلوبة.

وفيما يخص القطاع الخاص، أوضح «يوسف»، أن عليه تحمل التكاليف والإنتاج، كون الدولة جهازا تنظيميا فقط، وعليها تسهيل الإجراءات فقط مع اتخاذهم قرارات بمنع السخانات الكهربائية فى المدن الجديدة والاتجاه نحو السخانات الشمسية، وهنا ستتجه المصانع لعمل خطوط إنتاج فورية، ولن يتضرر أحد.

وفى السياق ذاته، قال المهندس على حمزة، رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، إن المدن الصناعية كانت لا تنقطع عنها الكهرباء أبدا، فمنذ ثمانى سنوات كانت هناك معاناة من أزمة الكهرباء وانقطاع مستمر فى المصانع، فالصعيد به نحو 35 مدينة صناعية كانت تعانى من أزمة فى الكهرباء، لكن خلال السنوات الماضية استطاعت الدولة عمل العديد من محطات الكهرباء التى نجحت فى تشغيل كافة المصانع، لكن فى ظل ما يحدث حاليا فى الدولة من ارتفاع تكاليف الكهرباء وما يتبعها من استيراد الغاز الطبيعى والوقود اللازم لتشغيل محطات الكهرباء، أصبح واجبًا على المصانع التوسع فى استخدام الطاقة الشمسية لديها، خاصة أنها تمتلك مساحات كافية لإقامة تلك المحطات، ونجاح المصانع فى تغطية أغلب احتياجاتها من الطاقة الشمسية سيخفف الضغط على شبكات الكهرباء التى ستوجه إنتاجها إلى الاستهلاك السكنى، ولا نحتاج أبدا إلى تخفيف الأحمال.

أكد «حمزة» أن هناك اتجاها قويا فى الصعيد خلال الفترة الحالية، للتوجه نحو استخدام محطات الطاقة الشمسية فى مشروعات الاستثمار الزراعي، خاصة أنها لا تحتاج إلى بطاريات للعمل الليلي، وهناك تفكير جاد نحو الاتجاه لاستخدام الطاقة الشمسية فى الصناعة لتقليل تكاليف فواتير الكهرباء، وفى هذه الحالة تكون تكلفتها أكبر من استخدامها فى الزراعة، لأن المصانع لديها ورديات ليلية، لكن فى النهاية تكلفتها أقل من فواتير الكهرباء، خاصة مع زيادات الشرائح فيما بعد.

«أبو قير للأسمدة» تعلن عن إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 2,5 ميجاوات لتوفير الكهرباء وخبراء: استرداد تكلفة المحطة الشمسية ما بين 8 إلى 10 سنوات



16 مليون جنيه لإقامة محطتى طاقة شمسية لمصنع منتجات غذائية بالعاشر

خلال الاستهلاك، وفقًا لتصميم المحطة والتكنولوجيا المستخدمة، وبالتالى الـ10 سنوات الباقية تكون تكلفة الكهرباء «صفرا»، كما يصبح المصنع بعيدًا من مشاكل انقطاعات الكهرباء، سواء نقص غاز أو سولار أو مشاكل فى محطات الكهرباء.

ويضيف «نعمان»، أن القائمين على المصنع قادرون على ربط هذه المحطة مع الشبكة الكلية للكهرباء؛ حيث إن الفائض من القدرات الكهربائية التى يقوم بتوليدها يمكنه بيعها للدولة، والعكس فى حالة احتياجه يتم أخذ قدرات كهربائية من شبكة الدولة، وفى نهاية الشهر يتم عمل مقاصة.

وأشار خبير الطاقات المتجددة، إلى أن فائدة التوسع فى محطات الطاقة الشمسية، لن تتوقف على المصانع فقط، ولكنها تمثل فائدة للدولة، فكل 150 كيلو وات يوفر وحدة حرارية للدولة، فأيا كان ما يستخدمه المصنع يتم قسمته على 150 كيلو وات، وبالتالى سيحدث وفر فى الوحدات الحرارية المستخدمة أو كمية الوقود المستخدم فى محطات الكهرباء، وتوفيرها فى صناعات البتروكيماويات أو فى التصدير، وهو ما يحقق قيمة مضافة كبيرة جدًا.

كما يؤكد «نعمان»، قائلًا: «اعتماد المصانع على محطات شمسية يوفر كميات ضخمة من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، فكل وحدة حرارية توفر 57 كيلو وات لكل وحدة حرارية، لذا لا بد من توفير حوافز وتشجيعات وتسهيلات للإسراع من عملية التوسع، سواء على مستوى المحطات الشمسية للمصانع أو الألواح الشمسية للاستخدام المنزلي؛ مثل دولتى إنجلترا وألمانيا، فهناك إلزامية لبناء

هبوط اليوان والين

تراجع العملات الآسيوية أمام قوة الدولار

تقرير: سلمى أمجد

انخفض اليوان الصينى إلى أدنى مستوى له فى سبعة أشهر عند 7.2702 مقابل الدولار، ويتجه نحو الانخفاض للشهر السابع على التوالى بعد أن وضع البنك المركزى الصينى توجيهات رسمية أضعف بكثير، فى حين وصل اليوان إلى الطرف الأضعف من نطاق التداول فى معاملات التسوية النقدية.

ويؤكد الضعف المستمر لليوان مقابل الدولار على تدفقات رأس المال الكبيرة الخارجية المدفوعة بانخفاض العائدات، وهذا التحول له آثار حقيقية على الأسواق العالمية، حيث يمكن للتغيرات فى قيم العملات أن تؤثر على موازين التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار، خاصة مع اقتراب اليوان الخارجى من مستويات حرجة.

وبشأن تراجع اليوان الصينى أمام الدولار، قال الصحفى الصينى نادر رونج هوان لـ«المصور»: «إن العوامل الخارجية أدت إلى هذه النتيجة، والضغط المرحلى الأخير على سعر صرف الرنمينبى مقابل الدولار الأمريكى هو انخفاض سلبى فى قيمة مؤشر الدولار فى ضوء عوامل؛ مثل تمايز السياسات النقدية فى الاقتصادات الكبرى، وارتفاع مشاعر المخاطرة العالمية، وغيرها من العوامل التى دفعت إلى زيادة قوة مؤشر الدولار».

وأضاف: تأخر مجلس الاحتياطى الفيدرالى فى خفض أسعار الفائدة أدى أيضًا إلى هذه النتيجة، والعوامل الأساسية للاقتصاد الأمريكى لا تزال أقوى من أوربا واليابان، وارتفاع مؤشر الدولار الأمريكى منذ يونيو، ما أدى إلى انخفاض سلبى فى قيمة الرنمينبى مقابل الدولار الأمريكى.

وتابع: فى النصف الثانى، مع استقرار قوة الانتعاش الاقتصادى المحلى، يتباطأ زخم النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطى الفيدرالى مرة أخرى، وعندها سيحصل سعر صرف الرنمينبى على مزيد من الدعم، ومن المتوقع أن يستقر تدريجيًا ويحقق انتعاشًا طفيفًا.

كما أكد، أن «الحكومة الصينية ستقوم بدور تنظيمى الفترة القادمة من خلال الأسعار الوسيطة، وتعزيز ضبط السيولة باليوان الصينى فى الخارج، بما فى ذلك من خلال زيادة حجم إصدار التذاكر المركزية فى الخارج».

وعلى الصعيد العالمي، تواجه العملات الأخرى مثل الين اليابانى أيضًا ضغوطًا كبيرة، حيث واصل سعر الفائدة المنخفض فى اليابان مقارنة بالولايات المتحدة الضغط على الين، إذ بلغ العائد على السندات اليابانية لأجل عشر سنوات 1.03 فى المائة يوم الأربعاء الماضى، فى حين بلغ العائد على سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات 4.304 فى المائة.

وكانت قوة الدولار الأمريكى مدفوعة باحتمال أن يحافظ بنك الاحتياطى الفيدرالى على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول من المتوقع، استنادا إلى البيانات الاقتصادية الأمريكية الأخيرة التى تشير إلى اقتصاد قوى. وعلاوة على ذلك، أعادت الولايات المتحدة مؤخرا إدراج اليابان على قائمة مراقبة المتلاعبين بالعملة، ما أثار تكهنات بأنه قد يكون من الصعب على السلطات اليابانية التدخل فى سوق العملات، وفقًا للتجار، فى حين لم تصدر الحكومة تفاصيل يومية، وصرحت وزارة المالية بأنها أنفقت ما يقارب من 9.79 تريليون ين (حوالى 61 مليار دولار) بين 26 أبريل و29 مايو لإبطاء الانخفاض السريع للين مقابل الدولار.



بقلـم: **د. نجلاء فراج**

خبير أسواق المال

غالبا ما يُستدل على حركة واتجاه البورصة بعدة محددات، منها «مؤشرات البورصة الرئيسية»، التى يتم حسابها تبعا لسعر كل سهم مكون منه المؤشر وكمية التداولات على الأسهم ، أى أنه لكمية التداول أهمية فى تحديد قوة وضعف حركة الأسهم، فارتفاع المؤشر وارتفاع أسعار الأسهم بأحجام تداول كبيرة يعتبر تأكيدا على قوة حركة الأسهم، فى حين أن فى حال ارتفاع الأسعار بأحجام تداول ضعيفة يعتبر فى أغلب الأحيان ارتفاعا وهميا، ويشبه المؤشر فى هذه الحالة البالون.

هل تسترد أحجام التداول بالبورصة قوتها؟

خلال النصف الأول من العام الحالى 2024 تطابق حجم التداول مع المؤشر، فمن الواضح أن الربع الأول من السنة كان ربعا حافلا بالمكاسب وارتفاع الأسهم والمؤشرات التى وصلت إلى أكثر من 34 ألف نقطة بالمؤشر الرئيسى، وفى الوقت نفسه شهد ارتفاعا فى أحجام التداولات التى حققت خلال الربع الأول 4625 مليار جنيه فى حين تحقيق 2501 مليار جنيه فى خلال الربع الثانى من نفس العام، أى انخفضت أحجام التداول فى الربع الثانى بحوالى 46 فى المائة مصحوب بانخفاض فى المؤشر الرئيسى الذى لم يتعدَّ منطقة الـ2800 نقطة.

ويرجع انخفاض أحجام التداول لأكثر من سبب، فمع انخفاض الأسعار تتم نفس عمليات التداول بنفس كميات الأسهم، لكن نظرًا لانخفاض السعر تكون المحصلة النهائية لإجمالى قيمة تداول العملية أقل، كذلك احتواء هذه الفترة الزمنية على عدد من الإجازات الطويلة التى خفضت مدة التداولات، وبالتالى خفض أحجام التداول.

ومن الأسباب المهمة أيضا لانخفاض أحجام التداول، أن فى نهاية الربع الأول اتخاذ البنك المركزى عدة قرارات منها رفع أسعار الفائدة 6 فى المائة؛ ما أثر على الأداء فى الربع الثانى، فدائما هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأداء البورصة، كما فضل العديد من المستثمرين خفض محافظهم فى البورصة وتخفيض نسب «المارجن» الخاص بهم لارتفاع نسبة الفائدة عليهم، وأيضا دخول أغلب المستثمرين فى حالة ترقب، فلا يستطيع اتخاذ قرار البيع لتدنى الأسعار ولا يمكنه إدخال سيولة جديدة خوفا من تكملة الانخفاض، لذلك كانوا فى حالة ترقب لحال البورصة، وبالتالى عدم التداول بشكل عام.

وفى النهاية، ننصح المستثمرين بعدم إهمال معلومة أحجام التداول وإعطائه القدر المناسب من الاهتمام، مع التأكيد أن أحجام التداول مهمة فى حال ارتفاع المؤشر أو الأسهم؛ لأنها تؤكد صحة وقوة الارتفاع، ولأن رفع الأسعار يحتاج بشكل كبير إلى دفعة من رءوس الأموال التى تُقاس بحجم التداول.

أما فى حاله الانخفاض، فلا يجب أن نضع حجم التداول فى المقام الأول؛ لأن الأسعار يمكن أن تنخفض من تلقاء نفسها، ولا تحتاج إلى أحجام تداول كبيرة، ولكن ارتفاع أحجام التداول فى حالة انخفاض الأسهم يدل على خروج رءوس أموال من تداولات البورصة، وليس بيعًا بغرض التداول.

فنادق الساحل الشمالى «كاملة العدد» ونقص الغرف «يرفع الأسعار»

10 مليارات دولار عائدات منتظرة بعد صفقة «رأس الحكمة»

تحتفظ منطقة «الساحل الشمالى» بمكانتها الخاصة عند المصريين والعرب والأجانب، وأصبحت «قبلة السياحة الأولى» فى ظل ما تتمتع به من مميزات تجعلها تتفرد عن غيرها من المناطق السياحية الشاطئية، سواء داخل أو خارج مصر، كما أنها محل اهتمام عالمى حاليا، بعد إتمام صفقة رأس الحكمة، التى من المنتظر أن يكون لها مردود كبير على السياحة فى الساحل الشمالى بالكامل، إلا أن الزخم حول الساحل الشمالى، يصطدم بقلة عدد الغرف الفندقية، ما يجعل العلاقة عكسية بين كثافة الطلب وقلة المعروض من الغرف الفندقية أمام السياح، بما أشعل أسعار الحجز بها طوال الصيف فتتراوح أسعار الحجز بين 150 إلى 1200 دولار للفرد فى الليلة، ومن المتوقع ارتفاعها خلال شهرى يوليو وأغسطس مع زيادة الطلب من السياح العرب.

تقرير: صابر العربى



وحسبما تقول وزارة السياحة، فإن «الساحل الشمالى لم يحصل على نصيبه العادل من السياحة الدولية»، كاشفة عن أن «عدد الغرف الفندقية المرخصة فى الساحل الشمال بالكامل يقدر بـ4174 غرفة فقط، فى حين يوجد فى الساحل الشرقى للبحر الأحمر قرابة 87 ألف غرفة فندقية، ما يجعل هناك فجوة كبيرة فى الفنادق بين الساحل الشمالى والساحل الشرقى للبحر الأحمر، وينعكس على محدودية الطلب في الساحل الشمالى، وسعة فى المتاح فى الساحل الشرقى للبحر الأحمر».

كما أن رئيس هيئة تنشيط السياحة، عمرو القاضى، أوضح أن سعر حجز الغرفة فى الساحل الشمالى تخطى حاجز الـ 1200 دولار، مرجعًا السبب لارتفاع الأسعار، كون الطلب على الساحل الشمالى أكبر من المعروض، والأسعار قفزت بشكل كبير وغير مسبوق، مضيفا أن «الناس بتجيب واسطة عشان غرفة فى الساحل الشمالي».

وفى السياق ذاته، قال وليد البطوطي، الخبير السياحي، ومستشار وزير السياحة الأسبق: الساحل الشمالى يضم 4 آلاف غرفة فقط، بينما يحتاج على الأقل إلى 15 ألف غرفة خلال عام، ليصبح قادرًا على استقبال السياح القاصدين للساحل، والجميع يتحدث حاليا عن مشروع رأس الحكمة، وهو مشروع بالفعل سيحول المنطقة لمقصد سياحى فى مقدمة المقاصد السياحية على مستوى العالم، إلا أننا نتحدث عن مشروع يحتاج إلى وقت نظرًا لضخامة تنفيذه.

وأكد «البطوطى»، ضرورة تواجد القطاع الخاص بقوة ودعم المستثمرين للاستثمار فى إنشاء الغرف الفندقية فى الساحل الشمالي، ليصبح عدد الفنادق كبيرًا ويستوعب عدد السياح، وأن تزداد المنافسة بين الجميع لتقديم أفضل منتج سياحى واستقطاب أكبر عدد من السياح فى مناطق الساحل المتفرقة أو فى العلمين الجديدة أو فى رأس الحكمة وغيرها من المناطق السياحية الجذابة فى الساحل، لأن فى النهاية ستكون المنافسة لصالح مصر وزيادة الدخل من العملة الصعبة.

مستشار وزير السياحة الأسبق، أضاف أنه «وفقًا للتقديرات الحكومية، فمشروع رأس الحكمة منفردًا سيزيد عدد السياح إلى 8 ملايين سائح، ما يوضح أن الدخل المنتظر من العدد السالف، يتراوح ما بين 8 إلى 10 مليارات دولار».

بدوره، قال الخبير السياحي، إيهاب الجندى: إن «منطقة الساحل الشمالى بداية من شهر يونيو الماضى شهدت زيادة فى أعداد السياح الوافدين، كما أن أعداد السياح ارتفعت بنسبة 35 فى المائة، ومتوقع أن ترتفع لأكثر من 50 فى المائة خلال أشهر الصيف، خاصة السياح القادمين من منطقة الخليج الذين يرغبون فى قضاء الإجازات فى الساحل خلال الصيف، ونظرًا لقلة المعروض من الغرف، ترتفع الأسعار جراء زيادة الطلب، مع الأخذ فى الاعتبار أن ارتفاع الأسعار لا يمثل عائقًا أمام السائح العربى القاصد الساحل الشمالى دون غيره من الأماكن السياحية فى مصر».

ولفت «الجندى»، إلى أهمية الإسراع فى الاستثمار فى الفنادق بالساحل الشمالى؛ حيث إن المنطقة تحتاج إلى 30 ألف غرفة فندقية لاستيعاب 8 ملايين سائح كما هو متوقع، مشددًا على أنه لا يجب أن تقتصر الفنادق على فئة الـ5 نجوم فقط، بينما يمكن أن تضم فنادق من فئتى الـ4 نجوم والـ3 نجوم، لاستيعاب عدد أكبر من الشرائح المختلفة للسياح فى الساحل الشمالي، وأن يكون الساحل الشمالى جاهزًا لاستقبال السياح طول العام، دون الاقتصار على موسم الصيف فقط.

17 فى المائة زيادة فى أسعاره عالميا خلال 6 أشهر

المصريون يفقدون شغفهم بالذهب رغم صعود المعدن الثمين



تفاعلت الأسواق بقوة فور صدور تقرير سوق العمل الأمريكي، وانتعاش شهية المخاطرة بسوق الأسهم الأمريكية، كما حقق معدن الذهب قفزة قوية، فى حين هبط الدولار الأمريكى بقوة، وفى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار الذهب محليا بنحو 2.4 فى المائة خلال بضعة أيام، ما زالت شهية المصريين مغلقة تجاه اكتناز الذهب والاستثمار فيه، فوفقا لتأكيدات التجار فإن الطلب ضعيف على الذهب، لتسحب الشهادات البنكية والمشروعات العقارية الساحلية البساط منه فى اجتذاب المستثمرين.

صدور بيانات الوظائف الأمريكية أظهرت تباطؤا فى سوق العمل مع انخفاض متوسط الأجور فى الساعة شهريا وسنويا، بجانب ارتفاع معدلات البطالة، حيث يدعم هذا التباطؤ كافة التوقعات بأن يخفض مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى أسعار الفائدة سبتمبر المقبل، فارتفعت أسعار الذهب فى المعاملات الفورية الأسبوع الماضى بنسبة 2,6 فى المائة لتصل إلى 2392 دولار للأونصة.

وشهدت أسعار الذهب عالميا ارتفاعا ملحوظا خلال الأشهر الستة الماضية، فمع بداية يناير 2024 كان سعر الأوقية 2043 دولارا، فى حين وصلت حاليا إلى 2390 دولارا بزيادة قدرها 17 فى المائة، وأوضح التقرير نصف السنوى للمجلس العالمى للذهب أن سبب الصعود المستمر، هو شراء البنوك المركزية للذهب لزيادة الاحتياطيات وتدفقات الاستثمارات الآسيوية فى المعدن الثمين والطلب الاستهلاكى المرن واستمرار حالة عدم اليقين بسبب الأحداث الجيوسياسية، فضلا عن النمو وتوقعات خفض سعر الفائدة، لكن تخوف مجلس الذهب من هبوط مفاجئ للمعدن الثمين حال انخفاض طلب البنوك المركزية على الذهب واحتمال بداية موجة جنى أرباح على يد المستثمرين الآسيويين، وهذا التخوف لمجلس الذهب يرجع لتوقف بنك الشعب الصينى للشهر الثانى على التوالى عن شراء الذهب بعد مشتريات استمرت على مدار 18 شهرا ما تسبب فى هبوط الدولار 20 مايو الماضى وخسارة 100 دولار للأوقية.

وعن أسعار الذهب محليا، فتشهد ارتفاعا يتوافق مع الزيادات العالمية وبالرغم من زيادة سعر صرف الدولار محليا، إلا أن تلك الزيادة لم يقم تجار الذهب بإضافتها على سعر الذهب بسبب ضعف الطلب على المعدن الأصفر واستمرار تفضيل الادخار فى الشهادات البنكية والعقارات.

لطفى منيب، نائب رئيس الشعبة العامة لتجار الذهب بالاتحاد العام للغرف التجارية، يقول إن أسعار الذهب العالمية فى حالة صعود، وسجل سعر الأوقية2390 دولارا بدلا من 2330 دولارا بزيادة قدرها 60 دولارا بما يعادل 2,5 فى المائة، أما السعر المحلى فيتم حسابه وفقا لحاصل ضرب السعر العالمى فى قيمة الدولار بالجنيه المحلي، وبالرغم من انخفاض قيمة الجنيه الأيام الماضية بنحو 2 فى المائة تقريبا، ما يعد سببًا منطقيا لزيادة سعر الذهب محليا بنحو 4,5 فى المائة، إلا أنه فى ظل نقص الطلب الشديد على الذهب ارتفع الذهب محليا بنحو 2,4 فى المائة فقط، وسجل سعر عيار 21 حاليا نحو 3225 جنيها بدلا من 3150 جنيها، وبالتالى انخفاض الطلب على الذهب قلل من ارتفاع سعره، ويرجع ذلك إلى اتجاه أغلب الأسر لادخار أموالها فى الشهادات البنكية، لفائدتها المضمونة، أما كبار المستثمرين فيفضلون حاليا الاستثمار العقارى فى ظل وجود عروض قوية لمشروعات ساحلية وبالتالى لا توجد سيولة كبيرة لادخار الذهب.

وأوضح منيب، أن الأسعار العالمية متأثرة حاليا بتوقعات سعر الفائدة الأمريكية، وأى قرار قادم بتخفيضها سترتفع معه أسعار الذهب فورا، وبالتالى المعدن الثمين مصيره مرهون بتحركات الفائدة الأمريكية.

المصور الاقتصادى
Issue NUM: 5205
10 يوليو 2024

العالم بين أمريكا والصين (6)

بقلـم: د. محمد فؤاد

تناولنا فى هذه المساحة أبعادا مختلفة للحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها المترامى على باقى دول العالم، أما تأثير هذا الصراع التجارى على منطقة اليورو تحديدا، فهو موضع الحديث اليوم.

فى مقال بعنوان «الحروب التجارية الأمريكية تقوّض التصنيع فى منطقة اليورو» يتحدث الكسندر كبتيسكوفتش عمّا تتعرض له الصناعة فى منطقة اليورو من ضغوط بسبب الصراع، حيث انخفض مؤشر الإنتاج الصناعى الألمانى بنسبة 2.5 فى المائة فى مايو، وبحلول الشهر نفسه من العام السابق، بلغت الخسارة 6.7 فى المائة، وهى أسوأ نتيجة منذ أغسطس 2020، وباستثناء التراجع فى بداية جائحة كورونا، فإن مؤشر الإنتاج الصناعى يقبع عند أدنى مستوى له منذ منتصف عام 2010.

ويتضح أن التدهور قد بدأ عام 2018 مع أولى انطلاقات حروب الرئيس الأمريكى ترامب التجارية، ثم تسارع فى أوائل العام الماضى، وفى كلا الظرفين، كان العامل المحفز للتدهور هو الحروب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتى ألحقت ضررا بالغا بألمانيا.

وفى الوقت نفسه، وجد الاقتصاد الأوربى صعوبة أكبر فى الاعتماد على الطلب المحلى بسبب الارتفاعات الحادة فى أسعار الفائدة التى بدأت قبل عامين، كما يتعرض قطاع التصنيع الفرنسى أيضًا لضغوط، حيث انكمش بنسبة 2.1 فى المائة فى مايو، وبنسبة 3.1 فى المائة مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، وظل مؤشر الإنتاج الصناعى فى فرنسا راكدًا منذ نهاية عام 2020، بالقرب من أدنى مستوياته فى عام 2014 تقريبًا.

وكما هو الحال فى ألمانيا، تمت الإشارة إلى اتجاه هبوطى طويل المدى فى عام 2019، وبلا شك يحمل التراجع أخبارًا سلبية للعملة الموحدة، على الرغم من أن رد الفعل لا يمكن رؤيته إلا مقابل الجنيه الاسترلينى والين اليابانى، حيث لا يزال الدولار يهيمن على العملات الأجنبية العالمية.

وعلى الصعيد التجارى تعلم منطقة اليورو جيدًا أنها سوق مستهدف للصين والتى تسعى إلى اختراقه لفتح جبهات أخرى فى حربها مع الولايات المتحدة، وفى هذا الصدد قالت» مارجريت فيستاجر» نائب الرئيس التنفيذى للمفوضية الأوربية فى تصريحات لها الأسبوع الماضي: إن الاتحاد الأوربى أصبح «أفضل بكثير» فى الدفاع عن نفسه ضد الممارسات التجارية غير العادلة، وأنه سيواصل إيجاد طرق جديدة للتنافس بشكل عادل مع شركائه الاقتصاديين.

أيضا أكدت «فيستاجر» أن «النقطة المهمة هى أن يدرك الاتحاد الأوربى أنه لا يستطيع أبدًا أن ينفق أكثر من الصين أو الولايات المتحدة»، فى إشارة لأن أوربا بصدد تشديد موقفها فى هذه الحرب التجارية تجاه الصين.

وقد صدق القول العمل حين أعلن الاتحاد الأوربى الأسبوع قبل الماضى عن رسوم جمركية جديدة أزيد على واردات السيارات الكهربائية الصينية بعد أن وجد تحقيق أجراه الاتحاد الأوربى أنها استفادت بشكل كبير من الدعم غير العادل الذى يهدد بتقويض منتجى السيارات الكهربائية الأوربيين، ويأتى ذلك فى أعقاب إجراءات مماثلة اتخذتها الولايات المتحدة الشهر الماضى، وهى المرحلة الأخيرة فى التوترات التجارية المتزايدة بين القوتين الاقتصاديتين.

وقد كان الاتحاد الأوربى حذرا فى موقفه وسط الخلاف، وحرص على عدم تنفير الصين -أحد أكبر شركائه التجاريين- مع حماية تحالفاته الجيوسياسية والاقتصادية عبر المحيط الأطلسى، إلا أن الصين ردت على الرسوم الجمركية التى فرضها الاتحاد الأوربى بإطلاق تحقيق لمكافحة الإغراق يستهدف بعض منتجات لحوم الخنزير القادمة من الاتحاد الأوربى.

لكن التوقعات تتجه ناحية أن يكون رد بكين محسوبا بناء على التوقيت الجيوسياسى، ومع كون دونالد ترامب منافسًا قويا لاستعادة البيت الأبيض فى نوفمبر المقبل، وبالتالى قد تشكل عودته إزعاج التحالف عبر الأطلسى.

ومن هذا المنطلق سوف يكون لدى بكين حافز لتجنب حرب تجارية شاملة مع أوربا فى هذه المرحلة، فالصين تلعب لعبة طويلة النفس، وتعلم أنها إذا انتظرت فترة كافية حتى يعود ترامب، فإن حكومات أوربا سوف تتعرض لضغوط كبيرة من دوائر الأعمال لتكوين صداقات مع بكين مرة أخرى.

في ظل توجهات التنويع الاقتصادي بسلطنة عمان .. مبادرات واهتمام متنام بالاستثمار الرقمي والصناعات الإبداعية

توسعة دور الإبداع في الاقتصاد يعكس الثقافة والهوية العُمانية ويسهم في توفير فرص العمل الحر الجاذبة للشباب

في ظل توجهات التنويع الاقتصادي بسلطنة عمان، حققت أنشطة المعلومات والاتصالات نموا حقيقيا بمعدلات جيدة خلال الربع الأول من العام الجاري، وزادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مقوما بالأسعار الثابتة، من ١٤٥ مليون ريال عماني بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٣ إلى ١٥٢ مليون ريال عماني بنهاية الربع الأول من العام الجاري، بنسبة نمو ٤,٩ بالمائة، وتواصل هذه الأنشطة بذلك ما سجلته من معدل نمو مرتفع خلال العام الماضي بنسبة ٨,٤ بالمائة مقارنة مع عام ٢٠٢٢، مما رفع مساهمتها في الناتج المحلي من ٥٣٣ مليون ريال عماني في عام ٢٠٢٢ إلى ٥٧٨ مليون ريال عماني بنهاية عام ٢٠٢٣.

الاستثمار الرقمي والصناعات الإبداعية

ويأتي نمو أنشطة المعلومات والاتصالات بدعم من الاهتمام المتنامي في سلطنة عمان بالاستثمار الرقمي والصناعات الإبداعية في ظل توجهات التنويع الاقتصادي التي تستهدف تعزيز الأنشطة القائمة على الابتكار وجذب الاستثمارات الرقمية وترقية البنية الأساسية للتقنيات، وتوفير فرص العمل الحر الجاذبة للشباب، وضمن ذلك يتم حاليا تنفيذ برنامج الاستثمار الرقمي وبرنامج التحول الإلكتروني للخدمات الحكومية وتطوير المنصات الإلكترونية لتسهيل وتبسيط الخدمات المقدمة للمستثمرين، كما يشهد الإنفاق الحكومي على البحوث والمبادرات التقنية ارتفاعا مع تنفيذ برامج الخطة الخمسية لدعم مخرجات البحوث والابتكارات، ومواصلة سلطنة عمان طرح المبادرات النوعية ومن أهمها مبادرة تعزيز دور الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة الإنفاق التنموي، ودعم الصناعات الإبداعية التي تبرز الهوية الوطنية وتسهم في تشجيع مشروعات الشباب في مختلف الصناعات الإبداعية.

بناء مجتمع معرفي مستدام

ويستهدف برنامج التحول الرقمي الحكومي بناء مجتمع معرفي مستدام ورفع إنتاجية وكفاءة القطاع العام عبر بناء القدرات الوطنية وتعزيز البُنى الأساسية وتطوير صناعة تقنية المعلومات وتحسين جودة الخدمات الحكومية وطرق تقديمها وفق ضوابط ومعايير ومراحل زمنية محددة مع ضمان توافقها مع أهداف تبسيط إجراءات الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال.

أما برنامج الاستثمار الرقمي، فقد جاء وفق التوجيهات السامية للسلطان هيثم بن طارق ،استشرافا منه لأهمية الاقتصاد الرقمي كأولوية ورافد لدعم الاقتصاد الوطني وتوجهات التنويع الاقتصادي.

تدشين ثلاث منصات إلكترونية لدعم بيئة الأعمال

وضمن جهود التحول الرقمي للخدمات الحكومية وخدمات المستثمرين، تم نهاية العام الماضي تدشين ثلاث منصات إلكترونية لدعم بيئة الأعمال ورفع تنافسية الاقتصاد وهي منصة عُمان للأعمال ومنصة معروف عمان ومنصة حزم؛ بهدف الانتقال إلى الأعمال الرقمية والاستفادة من فرص التقنيات الرقمية لتحسين الكفاءة وتنفيذ الأعمال بطريقة رقمية جديدة ومبتكرة، وتسهيل أداء الأعمال وتحسين بيئة الأعمال بتطبيق أفضل الممارسات العالمية، وهو ما يعزز التقدم المتواصل لسلطنة عُمان في رفع مكانتها في المؤشرات الدولية فيما يتعلق بسهولة بدء ممارسة الأعمال والتنافسية والابتكار.

وامتدادا لهذه الجهود، شهد العام الحالي بدء تنفيذ مبادرة الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحكومية بهدف إدماج تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المشروعات والبرامج الإنمائية في قطاعات التنويع المستهدفة في خطة التنمية الخمسية العاشرة، واعتمدت وزارة الاقتصاد ١٠ ملايين ريال عُماني لمشروعات المبادرة في عام ٢٠٢٤، و١٥ مليون ريال عُماني للعام المقبل.

وإلى جانب جهود التحول الرقمي وتشجيع الاستثمارات الرقمية، تبدي سلطنة عمان اهتماما كبيرا بالصناعات الإبداعية نظرا لدورها في رفد الناتج المحلي وتوفير الوظائف.

الصناعات الإبداعية توفر ما يقرب من ٥٠ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم

وعلى النطاق العالمي، تعد منظمة اليونسكو، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية من أهم الجهات الدولية المعنية بوضع محددات وأسس مساهمة الإبداع والابتكار في الاقتصاد العالمي ورصد تطور الدول في مختلف جوانب الابتكار والإبداع، كما تسهم العديد من المؤسسات العالمية المتخصصة في استشارات قطاع الأعمال في تقديم دراسات حول تطور الاقتصاد الرقمي والإبداعي، وتقدر بيانات منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة أن حجم الاقتصاد الإبداعي عالميا يقدر بنحو ٩٨٥ مليار دولار، كما تشير تقديرات مجموعة العشرين إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ يمكن أن يمثل الاقتصاد الإبداعي نسبة تصل إلى ١٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتتوقع شركة ديلويت لاستشارات قطاع الأعمال أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون هناك نمو يصل إلى ٤٠ بالمائة في حجم الصناعات الإبداعية. ووفقا لتقديرات اليونسكو، توفر الصناعات الإبداعية ما يقرب من ٥٠ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم، وتشغل النساء نحو نصف هذه الوظائف، كما تمثل هذه الوظائف جاذبية كبيرة لدى الشباب حيث ترصد تقارير اليونسكو أن هذه الصناعات توظف عددًا أكبر من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عامًا مقارنة بأي قطاع اقتصادي آخر.



اهتمام عُماني بالاستثمار الرقمي والصناعات الإبداعية

التلفزيون والفنون البصرية أكبر صناعات الاقتصاد الإبداعي

ويشكّل التلفزيون والفنون البصرية أكبر صناعات الاقتصاد الإبداعي من حيث الإيرادات، في حين أن الفنون البصرية والموسيقى هي أكبر الصناعات من حيث التوظيف. وتمثل مثل هذه الإحصائيات أهمية كبيرة بالنسبة لتوجهات النمو ومستهدفات التوظيف في سلطنة عمان في ظل ارتفاع أعداد الشباب في هيكل النمو السكاني، وسعي السلطنة لتشجيع العمل الحر ومشروعات ريادة الأعمال والشركات الناشئة.

مبادرات وجهود دعم الابتكار والإبداع تحقق تقدما في تنفيذ مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠

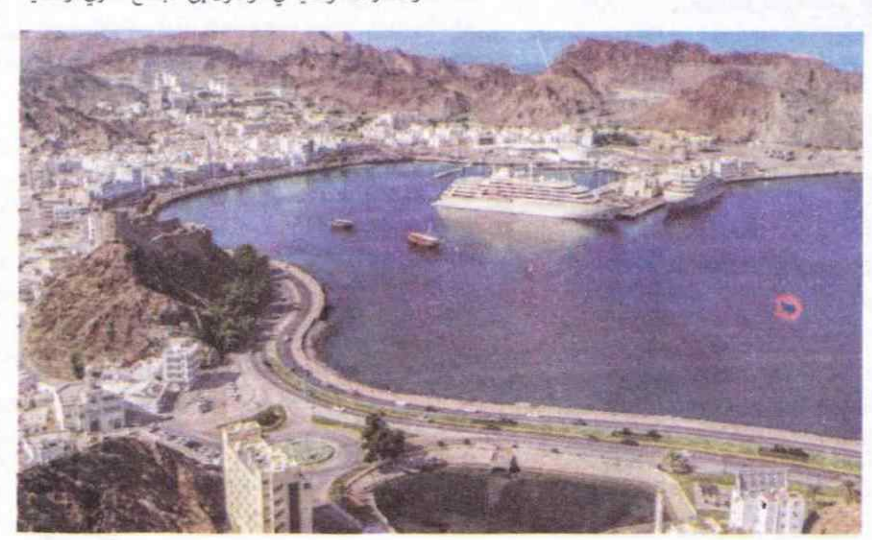
وتحقق مبادرات وجهود دعم الابتكار والإبداع تقدما في تنفيذ مستهدفات رؤية عمان المستقبلية ٢٠٤٠ نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد، واحتلال سلطنة عمان مركزا بين أفضل ٤٠ دولة في دعم الابتكار بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تكون من بين أفضل ٢٠ دولة بحلول ٢٠٤٠م، حيث تركز رؤية عمان على دعم البحث العلمي والابتكار في أولوياتها؛ نظرا لدور التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية في الوصول إلى مجتمع معرفي، وتحقيقا لهذه المستهدفات تتضمن الخطة الخمسية العاشرة ١٣ برنامجا استراتيجيا لقطاع البحث العلمي والابتكار، كما تتوجه السلطنة إلى تحفيز القطاع الخاص لتعزيز إنفاقه على البحث والتطوير، ودعم دور الإبداع في الاقتصاد الوطني، بما يعكس الثقافة والهوية العُمانية، ويسهم في توفير فرص العمل الحر الجاذبة للشباب.

يذكر أن سلطنة عمان تقدمت ١٠ مراتب في مؤشر الابتكار العالمي لعام ٢٠٢٣ الذي أصدرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وحلّت بالمرتبة الـ(٦٩) عالميا من بين (١٣٢) دولة، وحققت السلطنة أعلى أداء لها في ركيزتي الرأسمال البشري والبحوث وركيزة البنية الأساسية.

ارتفاع عدد السجلات التجارية

وفي سياق متصل، كشفت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عن ارتفاع عدد السجلات التجارية المسجلة إلى ١٥,٤ ألف سجل بنهاية الربع الأول من العام الجاري، وبنسبة ٩٧,٢٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق والبالغ عددها ٧,٨ ألف سجل، ويصل عدد السجلات التجارية التراكمية المسجلة حسب الشكل القانوني لمختلف محافظات سلطنة عُمان حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، إلى (٤٥٠,٧٦٨) سجلاً تجاريًا.

وأكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بأن توجه المستثمرين والشركات وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقديم معاملاتهم من خلال البوابة الإلكترونية «منصة عُمان للأعمال» ساهم بشكل كبير في ارتفاع إنجاز معاملاتهم والحصول على سجلاتهم التجارية المختلفة بكل سهولة ويسر، وقالت الوزارة إن السجلات التجارية التراكمية المسجلة حسب الأشكال القانونية تمثلت في تاجر فرد وحكومي وشركة محدودة المسؤولية وشركة الشخص الواحد وشركة تضامنية وشركة مساهمة عمانية مقفلة؛ بالإضافة إلى مكاتب التمثيل التجاري والباعة المتجولين وشركات التوصية والأعمال التجارية المنزلية، وكذلك المنظمات الغير ربحية والعمل الحر وأفرع الشركات الأجنبية، حيث سجلت ارتفاعات متفاوتة خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.



من مشروعات جذب الاستثمارات الأجنبية في عُمان

Issue NUM: 5205
10 يوليو 2024

الحكومة بين ثقة النواب وثقة الشعب

بقلم: عبدالقادر شهيب



تحتاج الحكومة لكى تحوز ثقة مجلس النواب أن تفرغ اللجنة التى سوف يشكّلها من دراسة برنامجها الذى قدمه الدكتور مصطفى مدبولى للبرلمان، وقبول أغلبية النواب هذا البرنامج، لكنها تحتاج لكى تحوز ثقة الناس التى اعتبرها رئيس الحكومة ضرورة لتحقيق حكومته النجاح المرجو، إلى ما هو أكبر من اقتناع النواب ببرنامجها، وهو تنفيذ وعودها التى تضمنها هذا البرنامج الذى استغرق ٣٠٠ صفحة، وهذا أصعب بالطبع لأنه يقتضى عملًا كبيرًا وجهدًا عظيمًا وقدرة على تجاوز العقبات والعراقيل ومواجهة التحديات، وهى كثيرة ومتنوعة.

وبرنامج الحكومة الجديدة يتضمن مجموعة من الأمور التى ألزمت نفسها بها ومجموعة من الوعود التى تقدمها للنواب، وهى تأتى فى إطار تكليف الرئيس السيسى لرئيس الوزراء، وهو يكلفه بتشكيل الحكومة، ومخرجات الحوار الوطنى وأيضاً رؤية مصر 2030.. فهو يتضمن أربعة محاور أساسية شاملة لعدد كبير من الأهداف والأعمال والاتهامات والوعود والتعهدات.

وأول هذه المحاور يتعلق بحماية الأمن القومى المصرى فى ظل التحديات الكبيرة الضخمة التى تواجه بلدنا وتحيط به من كل جانب الآن.. وهنا اهتم الدكتور مصطفى مدبولى بالتركيز فى بيانه أمام البرلمان على مجموعة من الالتزامات لحكومته، أهمها دعم القدرات العسكرية للبلاد، والاستمرار فى مكافحة التطرّف والإرهاب، وتعزيز العلاقات المصرية مع أشقائها العرب ودول الجوار الإقليمى، وانتهاج سياسات التوازن الاستراتيجى فى مواجهة اتساع الاستقطابات الدولية، مع الاهتمام بالأمن المائى للبلاد، والحفاظ على حصة مصر من مياه نهر النيل، وكذلك أمن الطاقة والأمن السيبرانى والحفاظ على قوة مصر الناعمة.

وثانى محاور برنامج الحكومة الأربعة يتعلق ببناء الإنسان المصرى بالمفهوم الشامل، أى اجتماعيا وصحيا وثقافيا وتعليميا وتعزيز رفاهيته.. وهنا ركز الدكتور مصطفى مدبولى على مجموعة من الالتزامات لحكومته، أهمها الارتقاء بخدمات التعليم والصحة والتوسع فى توفير الحماية الاجتماعية لمَن يحتاجها خاصة من كبار السن وذوى الهمم، وتمكين الشباب اقتصاديا واجتماعيا، كذلك تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، والاستمرار فى تخفيض معدل البطالة عن 6 فى المائة، كما سجل فى شهر مايو الماضى.

أما المحور الثالث من برنامج الحكومة فهو يتعلق ببناء اقتصاد تنافسى جاذب للاستثمارات.. وهنا ركز الدكتور مصطفى مدبولى على مجموعة من الالتزامات، أهمها تحقيق معدل نمو اقتصادى يبلغ 4.2 فى المائة خلال السنة الأولى للبرنامج الذى يستغرق تنفيذه ثلاث سنوات، ويرتفع إلى خمسة فى المائة بعدها، وضبط التضخم والأسواق والسيطرة على ارتفاع الأسعار، ودور أكبر للقطاع الخاص، والاستمرار فى برنامج الأطروحات، والاستمرار فى دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى، وزيادة الصادرات بنسبة 15 فى المائة سنويا، والوصول بعدد السائحين الأجانب إلى 30 مليون سائح، والتوسع فى الإنتاج الزراعى وتوطين الصناعات المتقدمة ليصل نصيب الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات إلى نسبة 38 فى المائة من الناتج القومى، وإعداد خريطة استثمارية جاذبة.

بينما اهتم المحور الرابع ببرنامج الحكومة بتحقيق الاستقرار النسبى والتماسك الوطنى.. وهنا قدم الدكتور مصطفى عددًا من الوعود السياسية والمجتمعية المهمة؛ مثل تعزيز المشاركة السياسية، والتواصل مع كافة مكونات المجتمع، وزيادة المشاركة الشعبية فى صنع القرار، والتواصل مع الأحزاب والنقابات واستقلال المجتمع المدنى، والحرص على حقوق الإنسان للفئات الأولى بالرعاية، ونشر ثقافة التسامح.. والهدف هو إقامة دولة ديمقراطية مدنية تقوم على الحقوق والواجبات وتكون رائدة اقتصاديا وقادرة على بناء الإنسان بالمفهوم الشامل.

> **اهتم المحور الرابع فى برنامج الحكومة بتحقيق الاستقرار النسبى والتماسك الوطنى.. وهنا قدم د. مدبولى عددًا من الوعود السياسية والمجتمعية المهمة؛ مثل تعزيز المشاركة السياسية، والتواصل مع كافة مكونات المجتمع**

وهكذا تضمن برنامج الحكومة مجموعة كبيرة من الوعود والتعهدات والالتزامات محل طلبٍ من عموم الناس، ولعل هذا ما سوف تشير إليه اللجنة التى شكلها البرلمان لدراسته وعرض تقريرها أمام النواب قبل البدء فى مناقشته قبل نهاية هذا الشهر.. لذلك فى غضون أسابيع قليلة سوف تحظى الحكومة بثقة البرلمان.. لكن ثقة الشعب التى ركز على أهميتها الدكتور مصطفى مدبولى فى بيانه سوف تحتاج لوقت أطول وجهد أكبر وعمل مدروس ومخطط من قِبل كل أعضاء الحكومة وذلك لتنفيذ ما التزمت به فى برنامج عملها.. فإن ثقة البرلمان تعتمد على اقتناع النواب أو أغلبيتهم بقدرة الحكومة على تنفيذ ما التزمت به فى برنامجها، أما ثقة الناس فهم يمنحونها للحكومة بعد تنفيذ التزاماتها، أو بعد تنفيذ بعض هذه الالتزامات، وبذلك فإن حصول الحكومة على ثقة الناس أصعب.

وتزداد هذه الصعوبة أكثر فى عصر التكنولوجيا الحديثة الذى لا يحفل فقط بملايين الأعين التى تراقب وإنما يحفل أيضا بالمتربصين.. ولذلك فإن نهج الشفافية والإفصاح يضمن للحكومة، وكل حكومة، سبل النجاح فى تحقيق أهدافها وسياساتها وبرامجها؛ لأنه يتيح تشاركها مع الناس فى المشاكل والتحديات والأزمات.



بلد شهادات!

المصريون من أقدم شعوب العالم التى اخترعت التعليم منذ بدء الحضارات، فداخل المعابد القديمة كان لأولاد الفرعون وأسرته حق التعلم، وتشهد جدران المعابد الفرعونية على ذلك، وقد أقامت الحضارة المصرية نهضتها التى مازالت تبهر العالم على العلم، وبدقة شديدة نتعجب منها حتى الآن، وكان لدينا بجانب المعابد مكتبة الإسكندرية القديمة ودورها العلمى والمعرفى فى تاريخ مصر والبشرية وتقدمهم.

بقلم: **إيمان رسلان**

كانت الكتابة بشكلها المتعارف عليه الآن قد بدأت من اللغة السومرية إلا أن ذلك ليس معناه أنها لم تظهر مصر القديمة، فنحن لدينا اللغة ولكن عبر أشكال ورسومات، ومن مصر انتقل العلم المتقدم الهندسى والفلكى إلى بلاد اليونان قديما، ورغم ذلك نسبت الفلسفة لها والأفكار، ومنها انتقل الفكر إلى الإيطاليين وروما ثم أوربا.

استمر اهتمام المصريين بالتعليم حتى فى عصور لاحقة، فالتعليم لم يتوقف أبدا فى مصر فكانت مركزا للإشعاع فى العصر القبطى أو بعد دخول المسيحية إلى مصر، والمسيحية المصرية تفردت وقدمت إسهامات للعالم حتى فى التاريخ الدينى، وبعد دخول الإسلام لمصر واستقراره كانت مصر ملاذا للمفكرين والباحثين فى علوم الدين لأن ذلك كان شعار المرحلة القديمة، فالعلم كان منضويا تحت الستار الأكبر وهو العلوم الدينية والفقه والحديث، ونرى العلماء وقتها يكتبون فى الطب والرياضيات وعلوم الدين والفقه، فحج إليها وزار مصر وعاش بها العلماء. من الشافعى حتى ابن الهيثم، فقد لعب الأزهر دورا هاما كجامعة علمية فى التعليم، وحتى بعد التغيرات الاقتصادية عالميا فى العصور الوسطى ودخول عصر التجارة والتبادل التجارى ومن ثم الانفتاح مع العالم كان هناك اهتمام بالعلماء ونذكر مثلا صالونات الأعيان ودور الشيخ حسن العطار فى نهاية القرن الثامن عشر وأيام المماليك، وكان ذلك دليلا على بداية حركة نهوض مصرية كما ذكر المؤرخ بيتر جران أدت سريعا إلى استيعاب تحديث ودخول الفرنسيين وحملة بونابرت التحديث من خلال الوالى محمد على أى أننا لم نكن أمة خاملة حتى وإن كان التعليم الجيد محدودا، للبعض فقط، فوجود الكتاتيب فى أغلب قرى ونجوع مصر كان إتاحة للجميع بنات وأولاد. مسيحيين ومسلمين فكان الأداة التى من خلالها حافظ المجتمع على الحد الأدنى من التعليم حتى لو كان فك الخط ومبادئ الحساب، وبعد ثورة 1919 طالب المصريون باستحقاقاتهم فى الثورة فكان دستور 1932 وإتاحة التعليم الأولى الإلزامى فقط إلى أن جاء الثنائى نجيب الهلالى ومن ورائه الأعظم طه حسين فهو المحرك الأول لقضايا التعليم والثقافة فى القرن الماضى وما يزال، فتمت إتاحة المجانية للجميع حتى نهاية المرحلة الثانوية فى عام 1950، 1951 قبيل ثورة يوليو 1952 واستمر الحال هكذا حتى العيد العاشر للثورة فى الستينيات فصدر قرار مجانية التعليم الجامعى التى كانت بمصروفات حتى نهاية العقد الأول من الثورة ثورة يوليو 1952 فالمجتمع المصرى وتاريخيا لأنه صاحب أول وأقدم حضارة تمثل له قضية التعليم تمثل للمجتمع المصرى قضية محورية من الثوابت فى وجدانه.

وسنجد أنه لاحقا وفى مقابل تقلص دور الدولة والمدرسة واجه وقاوم المصريون ذلك بالدروس الخصوصية بل والسناتر، فهى المقاومة المصرية من المجتمع للحرص على التعليم بعد أن أهملته الدولة ولم يصبح من الأولويات، وفى عقد السبعينيات ومع الانفتاح «سداح مداح» انتقل ذلك إلى التعليم والأولوية للشهادات الأجنبية، وأصبحت من وقتها، ومازالت البوابة للعمل والوظائف، وانتشر القطاع الخاص بالتعليم بترويج الشهادات الأجنبية للثانوية العامة، وما معركة الثانوية العامة كل عام إلا دليل على مقاومة المصريين ومن الطبقة المتوسطة تحديدا بالرغبة فى دخول الجامعة والحصول على الشهادة، وانعكس فى هذا الاهتمام الشديد بالتعليم ومسار التعليم العالى تحديدا للطبقة المتوسطة، وهذا فى تفسيرى لقضية الغش فى الامتحانات بالثانوية العامة، والمستمرة عبر عقود فذلك له أسبابه الاجتماعية والاقتصادية، وما نراه كل عام من تواجد الأهالى حول المدارس ليس بالدعاء فقط، وإنما أيضا بمحاولات المساعدة فى الغش وتمكين أبنائهم، وتفسيرى لأن الأهالى دفعوا دم قلبهم لهذه السنة الدراسية الحاسمة لدخول الجامعة، وللحصول على الشهادة.

ويعلمون أى الأهالى أنه حتى الطالب عمل ما عليه، وأنه واقع تحت ضغط نفسى رهيب أى ليس هناك تقصير، وبالتالى ليس هناك استهجان اجتماعى لعملية الغش، بل أصبح له حاضنة اجتماعية وكله من أجل البحث عن مكان فى التعليم العالى والحصول على الشهادة فى محاولة للمساواة مع الشهادات الأخرى.

بينما نفس الأهالى قد يستهجنون الغش فى مرحلة التعليم الجامعى. لأنهم يرون ذلك خطرا لأن بالجامعة هناك مساواة على الأقل فى حدها الأدنى بين الجميع حتى من أصحاب الشهادات الأجنبية، مع أنهم نفس الأهالى الذين يوفرون حاضنة للغش بالثانوية العامة لأنهم عانوا معها، وفى نفس الوقت يشعرون بعدم المساواة مع شهادات التعليم الأجنبى، فحدث التعاطف المجتمعى مع الغش رغم تغليظ العقوبات، لأن المجتمع له رأى للحصول على المساواة والتعايش، فذلك ليس فهلوة، رغم أنهم نفس الأهالى قد يوبخون أبناءهم على الغش بالجامعة والحصول على الشهادة أو حتى فى السرقات العلمية بالدرجات والرسائل وشهادات الدكتوراه والماجستير.

فمقولة عادل إمام التاريخية. بلد شهادات تمثل لى تفسيرًا صحيحا تماما لأحوال ورغبات المجتمع فى الحصول على الشهادات الجامعية والأعلى منها أيضا بالدراسات العليا والماجستير والدكتوراه، فهى رغبة مجتمعية حقيقية حتى تعكسها أرقام الجهاز المركزى للإحصاء من ارتفاع معدلات القيد فى الدراسات العليا وإن كان حدث انخفاض مؤخرا لارتفاع مبالغ به بالرسوم الدراسية بها.

وحتى الآن رغم كل العراقيل مازالت سمعة التعليم العالى جيدة، وهناك طلب حتى فى الخارج على الخريجين المصريين والدليل ارتفاع أعداد ونسب المصريين بالخارج من حملة المؤهلات العليا، إذن مطلب التعليم والشهادات العليا حتى الدكتوراه هو مطلب مجتمعى حتى من أصحاب رءوس الأموال والمشاريع الخاصة لأنها أيضا تعكس مكانة اجتماعية، لذلك يسعى الكثيرون بشتى الطرق وربما التحايل أيضا للحصول على درجات وألقاب ودراسات ما بعد مرحلة الجامعة، وهذا يفسر ذلك سر اللغط الأخير وربما الغضب الشديد فى المجتمع المصرى مؤخرا حول الشهادات العليا وذلك مرجعه أنها تمثل نوعا من حرص المصريين على قيمة الشهادة العليا ومكانتها فى المجتمع المصرى فنحن بلد شهادات صحيح ويحرص الجميع للحصول عليها سواء من كان السلك الأكاديمى أو من خارجه لأنها بوابة أيضا للمكانة المجتمعية بجانب الوظائف العليا.

> رغم كل العراقيل مازالت سمعة التعليم العالى جيدة، وهناك طلب حتى فى الخارج على الخريجين المصريين والدليل ارتفاع أعداد ونسب المصريين بالخارج من حملة المؤهلات العليا

جرت التساؤلات مؤخرا بشأن دخول إسرائيل المرحلة الثالثة من الحرب فى قطاع غزة، والتى شملت شن هجمات جوية دقيقة، والقيام بعمليات خاطفة فى القطاع. أثيرت التساؤلات حول مدى نجاح إسرائيل عبر هذه المرحلة فى تحقيق ما تتطلع إليه من أهداف. كانت توقعات المحللين العسكرية تشير إلى أن الجيش الإسرائيلى سيواجه العديد من العقبات خلال هذه المرحلة من القتال بالنظر لتنفيذ حماس العديد من العمليات ضد الجنود الإسرائيليين نظرا لمعرفة عناصرها الأكبر بتضاريس قطاع غزة. ولهذا شدد المحللون على أنه بدون القضاء كلية على معظم القوة المقاتلة لحماس لن تتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها المتمثلة فى تفكيك البنية التحتية العسكرية لهذه الحركة، وتجريد غزة من السلاح، وإطلاق سراح الرهائن.



آفاق

بقلم: سناء السعيد

إسرائيل والفشل فى تحقيق المراد

فى ظل الخسائر التى تكبدتها إسرائيل فى العتاد العسكرى والبشرى خلال توغلها البرى بالمرحلتين الأولى والثانية وعدم تحقيقها لأهداف حربها المتمثلة فى القضاء على حماس وتحرير المختطفين قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية: (إن المرحلة الثالثة قد تنتهى أواخر يوليو الجارى، ولكنها ربما تستمر طيلة العام الحالى 2024 فيما إذا واجهت القوات تهديدات جديدة).

وأوضح وزير الدفاع الإسرائيلى «يوآف غالانت» أن القوات الإسرائيلية ستتحول إلى ما سماه: (مرحلة المناورة المكثفة فى الحرب)، نحو أنواع مختلفة من العمليات الخاصة، وحذر الوزير من أن الفصل التالى من الصراع سيستمر لفترة أطول، وأن إسرائيل لن تتخلى عن أهدافها المتمثلة فى تدمير حماس كقوة مقاتلة، وإنهاء سيطرتها على قطاع غزة وتحرير الرهائن المتبقين.

وقد شملت المرحلة الثالثة التى تبنتها إسرائيل غارات جوية دقيقة، وتنفيذ عمليات خاطفة فى غزة، وعمليات اغتيال قادة حماس، وعمدت إسرائيل إلى تغيير شكل القتال فى الشمال وتحريك القوات والحيلولة دون إبقائها فى مكان ثابت يسهل معه استهدافها، ولم تقرر إسرائيل ما ستفعله فى رفح ومحور فيلادلفيا لكونها منطقة حساسة تتطلب تنسيقا مع مصر والولايات المتحدة، كما حرص الجيش الإسرائيلى على إقامة محطات رقابة وحواجز عسكرية لمنع عودة الغزاويين الذين هجروا الشمال إلى الجنوب ويريدون العودة إلى بيوتهم وأراضيهم، ولكن هل يمكن لإسرائيل أن تحقق أهدافها؟. يظل الأمر صعبا على الرغم مما أعلنته من تفكيك البنية التحتية لحماس فى شمال غزة إلا أن المعارك فى الجنوب تظل مستعرة حيث قتلت العشرات من مقاتلى حماس، ولكنها تكبدت أيضا خسائر جزئية بسبب النيران الصديقة وهجوم عناصر حماس. ويظل إرسال فرق صغيرة من الجنود إلى أرض معركة غزة شبيها بالكارثة لأن هذه المجموعات الصغيرة تصبح أهدافا سهلة للكمائن.

أمر آخر بدا واضحا وهو أن إسرائيل لا تتفق داخليا على أهدافها الاستراتيجية، إذ أن الرسائل مختلفة، فهناك من يزعم بأن الحرب فى غزة قد تستمر لمدة عام، وآخرون يرون أنها ستنتهى قريبا. ولكن تظل إسرائيل حريصة على إسقاط عدة آلاف من مقاتلى حماس المتبقين، وهو ما سيتطلب منها زيادة كبيرة فى قواتها بدلا من الانسحاب وتقليل الأعداد، وفى الوقت نفسه فإن إسرائيل تشعر بشكل متزايد بتصعيد فى مناطق أخرى قد تحتاج فيها إلى إعادة توجيه مواردها، مثل التركيز على إخراج قيادة حماس خارج غزة، والتعامل مع حزب الله. لكن قد يكون بإمكان إسرائيل إبقاء القتال فى كثافة منخفضة نسبيا مع التركيز على أهداف أخرى خارج غزة حتى الانتخابات الأمريكية. وقد يتغير الوضع برمته فيما إذا عاد الجمهورى «ترامب» إلى البيت الأبيض.

وبشأن مدى نجاح الكيان الصهيونى فى خطته الجديدة يرى «مايكل ميلروي» نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكى السابق لشئون الشرق الأوسط أن إسرائيل ستنجح نسبيا، ولكن ليس فى تدمير حماس لكونها أيديولوجية. وعليه ستنجح فقط فى تدمير قدراتها العسكرية. وهذا هو هدف الولايات المتحدة الرئيسي. وعامة فإن ما يبدو حتى الآن على الساحة أن إسرائيل فشلت فشلا ذريعا فى تحقيق أهدافها المعلنة من الحرب، سواء بالنسبة للقضاء على حماس أو بالنسبة لتحرير المحتجزين. ولهذا فإن مسألة المرحلة الثالثة التى تتحدث عنها إسرائيل ليست سوى تسويق بائس لإرضاء الرأى العام الداخلى من خلال الحديث عن تحقيق انتصار وهمى فى قطاع غزة.

لقد فشلت إسرائيل فى مراحل القتال المختلفة ولم تنجح إلا فى ارتكاب إبادة جماعية بحق المدنيين العزل، وهدم 80 فى المائة من مبانى قطاع غزة. لتظل الخسائر التى تتكبدها إسرائيل يوميا خير دليل على الهزيمة التى منيت بها. ولهذا فإن خطة إسرائيل للمرحلة الثالثة والتى تتضمن تقليص العمليات العسكرية، وتنفيذ توغل وهجمات فى نقاط محددة والانسحاب منها وتنفيذ عمليات اغتيال محكوم عليها بالفشل فى ظل صمود الفصائل الفلسطينية ومطاردتها للجيش الإسرائيلى فى الشوارع والطرقات بقطاع غزة.

الجدير بالذكر أن الخطة التى تتبناها إسرائيل هى فى الأصل مطلب أمريكي، وإسرائيل مجبرة على القبول به لتخفيف حجم خسائرها التى تعرضت لها داخل عمق المدن الفلسطينية خصوصا بشمال قطاع غزة الذى لا يزال يقاوم رغم ما يسوّقه الجيش الإسرائيلى من ادعاءات حول السيطرة عليه. ولهذا فإن نجاح المرحلة الثالثة يظل مرهونا بقدرة الجيش الإسرائيلى فى ظل خسائره على الصمود، وكذلك برد فعل المقاومة الفلسطينية.



بعد 9 أشهر من صمود قطاع غزة

خسائر دولة الاحتلال فادحة

56 مليار دولار على المستوى الداخلى.. 5 آلاف قتيل.. 23 ألف مصاب.. وتدمير 850 دبابة ميركافا

تقرير: دعاء رفعت

منذ تسعة أشهر ويقف قطاع غزة شامخًا أمام العدوان الإسرائيلى الغاشم وبينما يصرخ جنود الاحتلال من ويلات الحرب، تُلقن المقاومة الفلسطينية القوات الإسرائيلية خسائر فادحة تُكذب ادعاءات تدمير قدراتها، فضلا عن الضربات القاسية لصواريخ حزب الله اللبناني، ما يضع حكومة الحرب والمجرم بنيامين نتنياهو، بين رحى الرأى العام الإسرائيلى والإدارة الأمريكية التى ضاقت ذرعًا من إطالة أمد الحرب التى أصبحت وسيلة للحفاظ على حكومة يمينية متطرفة وسط غضب عالمى غير مسبوق.

تتزايد الضغوط على نتنياهو، المتهم بإفساد جميع صفقات تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار، بعد إعلان استئناف المفاوضات التى وصفتها هيئة البث الإسرائيلية بالصعبة وقد تستغرق من 3 إلى 5 أسابيع. وبحسب استطلاع رأى أجرته القناة 12 العبرية، يعتقد 54 فى المائة من الإسرائيليين أن الحرب تطول بسبب الاعتبارات السياسية لرئيس الوزراء الذى يكبد إسرائيل خسائر عسكرية وسياسية غير مسبوقة، فيما يرى 68 فى المائة منهم بأن إدارته السيئة للحرب هى السبب فى موجة الغضب العالمى ضد إسرائيل بداية من الحراك الجامعى فى الولايات المتحدة وغيرها من المؤسسات التعليمية العالمية، ومرورًا بالقرارات الدولية المناهضة لسياسة الإبادة الجماعية على رأسها قرار رئيس المحكمة الجنائية الدولية كريم خان، بإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلى وعدد من القادة الإسرائيليين.

وفضلا عن إدراج إسرائيل كدولة "قاتلة للأطفال" أثناء النزاعات العسكرية، وسحب عدد من الدول سفراءها من دولة الاحتلال اعتراضًا على سياسة الاضطهاد وقتل المدنيين، تورط الجيش الإسرائيلى مؤخرًا بجريمة استخدام الأسرى الفلسطينيين كدروع بشرية فى ميدان الحرب، لتضاف إلى سجل الجرائم والانتهاكات التى يتعرض لها المعتقلون الفلسطينيون. وفى أعقاب حادث "مسنة جباليا" أعلن المرصد الأورومتوسطى لحقوق الإنسان عن توثيق فريقها المدنى عدة انتهاكات لقوات الاحتلال ضد مدنيين باستخدام الكلاب البوليسية التى تهاجم المواطنين العزل عند مداهمة المنازل وتنهشهم فى مشاهد أثارت غضبًا عارمًا بين شعوب العالم التى أصبحت ترى بعين الحقيقة مدى وحشية الاحتلال الذى ينادى - زيفا - بحق الدفاع عن نفسه، ولعل تلك أبرز الخسائر السياسية التى لحقت بجيش الاحتلال الذى فشل بتحقيق أهدافه المعلنة المتمثلة فى القضاء على قدرات حماس واستعادة الرهائن.

وفقا لصحيفة معاريف العبرية، تضررت أكثر من 500 مدرعة إسرائيلية منذ بداية الحرب فى أكتوبر الماضي، بينما خرجت عشرات المدرعات من الخدمة بشكل كامل. وأفادت الصحيفة، بأن القوات المسئولة عن نقل المدرعات المتضررة تعانى من الإرهاق الجسدى والعقلي. ويأتى التقرير فى أعقاب إعلان إذاعة الجيش الإسرائيلى إحصاء قتلاه من القادة خلال خمسة أشهر منذ بداية الحرب، إذ أفاد بمقتل «4 قادة ألوية، و39 قائد فصيلة، و13 قائد سرية، و6 ضباط برتبة مقدم». ووفقا لإحصائية شملت الخسائر فى صفوف الجيش الإسرائيلى على مدار مائتى يوم منذ بداية الحرب، وصل عدد الجنود القتلى إلى أكثر من 665، ونحو 3894 مصابا من بينهم 1977 بالمعارك البرية، أغلبهم إصابات حرجة وخطيرة. وبحسب صحيفة هآرتس العبرية، كشفت الحرب عن عوار داخل المنظومة العسكرية والمجتمع الإسرائيلي، خاصة فى أعقاب قرار تجنيد الحريديم (اليهود الأرثوذكس)، إذ أبلغت الصحيفة عن رفض عشرات جنود الاحتياط العودة إلى القتال فى غزة، وسط الخسائر الفادحة التى يتكبدها، فيما كشفت عن مغادرة المئات منهم خارج إسرائيل دون إبلاغ قادتهم هروبًا من الحرب.

ولم تقتصر خسائر إسرائيل على المستوى المحلى فحسب، فخلال الأيام القليلة الماضية، أعلنت الجمعية العامة للكنيسة المشيخية الأمريكية بغالبية الأصوات "إنهاء الدعم المالى لإسرائيل، وسحب أموال الكنيسة من السندات الإسرائيلية". وذكرت الجمعية أنه سيتم تشجيع شركتين (لم تسمهما) تزودان إسرائيل بمحركات الطائرات وبتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى على تغيير مواقفها فضلا عن قرار إدانة الصهيونية المسيحية.

الدكتور أشرف الشرقاوى، أستاذ الدراسات الإسرائيلية بآداب المنصورة قال تعرض الكيان الصهيونى للعديد من الخسائر منذ بداية العدوان على غزة، إذ تبلغ التكلفة اليومية للحرب حوالى 260 مليون شيكل، فيما اضطر الكيان إلى مضاعفة أجور جنود الاحتياط، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن هناك 300 ألف جندى تم استدعاؤهم لخدمة الاحتياط، فهذا يعنى إضافة نحو 1.5 مليار شيكل جديد لبند الأجور فقط، هذا فضلا عن انهيار قطاع السياحة بشكل تام، ونظرًا للأرقام، فإن خسائر إسرائيل فى مجال السياحة خلال التسعة أشهر الماضية تُقدر بنحو 16 مليار دولار، فيما أعلنت نحو 350 شركة بمجال البناء عدم قدرتها على الاستمرار. وأضاف الشرقاوى «فى القطاع الزراعى أيضًا عانت إسرائيل من ويلات الحرب إذ تضطر لاستيراد مواد غذائية بنحو 20 مليار دولار يوميًا، وبالطبع خسرت الأسواق التى تبيع فيها منتجاتها، وفضلا عن توقف ميناء إيلات تماما، فإن التوقف المتقطع لمصافى النفط يتسبب بخسائر يومية تُقدر بنحو 30 مليون دولار، فيما تُقدر الخسائر الداخلية بسبب القصف بنحو 56 مليار دولار، بالوقت الذى وصل فيه عدد النازحين بالداخل إلى نحو 550 ألف نازح وتوقف الهجرة إلى إسرائيل بشكل شبه تام».

وعلى المستوى العسكري، أكد الشرقاوى، أن التقديرات غير الرسمية تفيد بأن عدد القتلى من القوات الإسرائيلية قد يتجاوز خمسة آلاف قتيل وعدد المصابين قد يتجاوز 23 ألف مصاب من بينهم نحو 10 آلاف أصيبوا بعاهات مستدامة، فيما يحتاج نحو 10 آلاف آخرين للتأهيل النفسي، وتشير الإحصاءات إلى أن خسائر إسرائيل من الدبابة "ميركافا"- التى تصدر إسرائيل الواحدة منها بنحو 17 مليون دولار- بلغت نحو 850 وحدة ومن العربة نمر - التى يبلغ ثمنها 13 مليون دولار- نحو 920 وحدة، هذا فضلا عن خسائر إسرائيل على مستوى التأييد الشعبى العالمى وزيادة حركات المقاطعة للشركات والمؤسسات الداعمة للكيان».

Issue NUM: 5205
10 يوليو 2024

انقلب السحر على الساحر

مفاجأة «اليسار» تطيح بأحلام «ماكرون» وفرنسا أمام 3 سيناريوهات

تقرير: إيمان السعيد

صدمة تلقاها اليمين المتطرف فى تحول مفاجئ فى مسار الانتخابات الفرنسية؛ فبعد حصوله على عدد كبير من الأصوات فى الجولة الأولى للانتخابات التشريعية، تراجع تيار اليمين إلى المركز الثالث فى الجولة الثانية، وعلى عكس التوقعات قلب اليسار الطاولة وحصل على العديد من المقاعد فى البرلمان الفرنسي، ولكنه لم يحقق الأغلبية، ومع عدم حصول أى من الكتل الثلاث على غالبية مطلقة، أصبح السؤال: مَن سيشكل حكومة فرنسا المقبلة؟ ومَن سيكون رئيس مجلس الوزراء؟ وهل ستتجه الجمهورية الخامسة إلى أول حكومة تكنوقراط فى تاريخها؟

قام الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون بمغامرة جريئة بإجراء انتخابات تشريعية مبكرة بعد صعود اليمين المتطرف فى انتخابات البرلمان الأوربي، بهدف الحيلولة دون تمدده فى فرنسا. توقع كثيرون صعود اليمين فى الانتخابات الفرنسية خاصة بعد نجاحه فى الجولة الأولى، إلا أن مغامرة ماكرون نجحت فى نهاية المطاف. وعلى الرغم من أن معسكر ماكرون لم يفز بأغلبية، فقد تمكن من إيقاف زحف اليمين المتطرف . بالمقابل، فقد ماكرون السيطرة على البرلمان، ما يعنى احتمالية أن يقود البلاد جنبًا إلى جنب مع رئيس وزراء يسارى يعارض العديد من سياساته الداخلية. هذا من شأنه أن يؤدى إلى فترة سياسية متوترة، لتواجه فرنسا الآن أسابيع متوترة من الصراعات السياسية لتحديد مَن سيكون رئيس الوزراء وزعيم الجمعية الوطنية.

بمشاركة قياسية تجاوزت 66 فى المائة، شهدت فرنسا انتخابات حاسمة؛ حيث حصلت الجمعية الوطنية على 182 مقعدًا، بينما حصد التحالف الرئاسى «معًا» على 163 مقعدًا فى الجمعية الوطنية المقبلة. وجاء التجمع الوطنى اليمينى المتطرف وحلفاؤه فى المرتبة الثالثة بعدد مقاعد وصل إلى 143 مقعدًا. فى ضوء هذه النتائج، قدم رئيس الوزراء الفرنسى غابرييل أتال استقالته صباح يوم الانتخابات، مشيرًا إلى أن نتائج الانتخابات أظهرت أنه لا يمكن أن يشكل المتطرفون أغلبية ساحقة. وأوضح أنه مستعد للبقاء فى منصبه «طالما يقتضى الواجب»، خاصة أن فرنسا تستعد لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية قريبًا، مضيفا: «سأتولى بطبيعة الحال مهماتى طالما يقتضى الواجب ذلك». الا ان مكتب ماكرون اشار في بيان، إن الرئيس طلب من غابرييل أتال البقاء رئيسا للوزراء في الوقت الحالي من أجل ضمان استقرار البلاد والآن، الأمر متروك للرئيس ماكرون الذى أكد على «احترام الخيار السيادى للشعب الفرنسي»، فى ظل تشتت أحزاب اليسار، الذين شكلوا ائتلافًا جديدًا باسم «الجبهة الشعبية الجديدة»، تم إطلاقه فى 10 يونيو استجابة لدعوة ماكرون لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة، ولكن هذا لا يعنى اتفاقهم على شكل الحكومة الجديدة أو أهدافها.



ولكن يبقى السؤال الأهم الآن: ما هى السيناريوهات المحتملة لتشكيل الحكومة فى ظل عدم حصول أى كتلة على الأغلبية المطلقة؟ يقول الدكتور قويدر شيشى توفيق، كاتب صحفى وباحث فى العلاقات الدولية: فى ظل عدم حصول أى تكتل على الأغلبية المطلقة، يبقى الاحتمال الأول هو حكومة تكنوقراط، والاحتمال الثانى هو اللجوء إلى تكتلات، فعلى سبيل المثال حزب الجبهة الشعبية الجديدة بقيادة اليسارى المتطرف جان لوك ميلنشون، الذى يجمع بين أحزاب مثل «فرنسا الأبية» والحزب الاشتراكى وحركة «الخضر»، وعدة أحزاب ومجموعات يسارية أخرى، يسعى إلى الحصول على تحالفات مع مَن يشاركه فى برنامجه؛ حتى يتمكن من تشكيل حكومة جديدة تقوم بتسيير أمور الدولة الفرنسية ويمكنها تمرير القوانين؛ لأنه من دون أغلبية لا يمكن تمرير القوانين. والاحتمال الآخر أن ينتهج ماكرون سياسة التعايش مع اليمين واليسار، مثل ما حدث مع رؤساء آخرين، ولكن هذه السياسية ستكون محفوفة بالمخاطر وتصادمات وعدم تمرير قوانين، والفيصل سيكون فى مجلس الشيوخ.

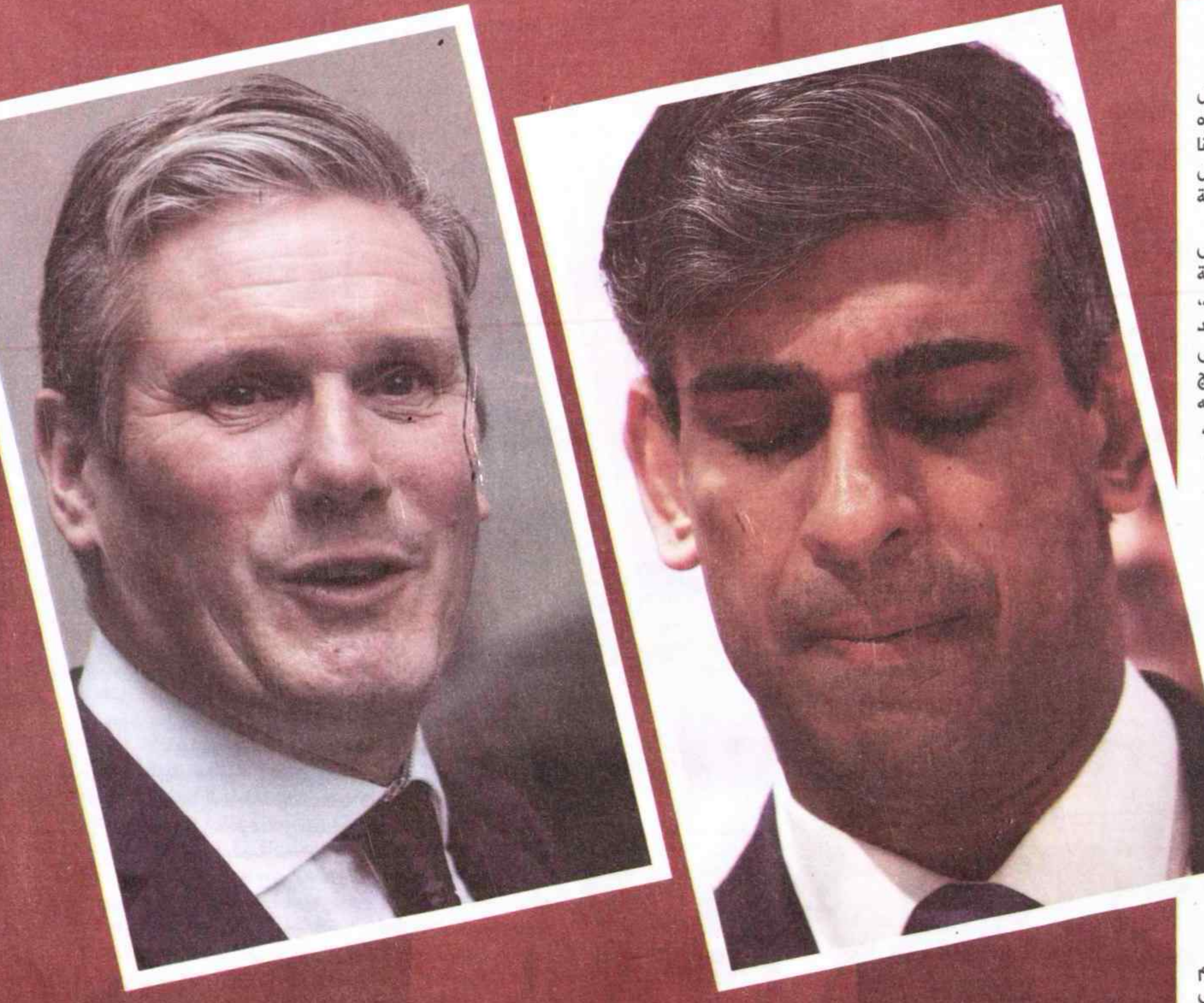
والسؤال الذى يطرح نفسه: ما هو تأثير فقدان ماكرون الأغلبية فى البرلمان على سياسته الداخلية والخارجية؟ أشار «قويدر» إلى أن ماكرون كان فى حزب الجمهورية إلى الأمام عندما أتى فى 2017، حينها كان يتمتع بأغلبية مطلقة، ثم تناقص العدد وخسر الأغلبية، وأصبح الحزب الآن يحوز مئات المقاعد فقط، ما أدى إلى سحب الثقة وتعرضه إلى هزات سياسية داخلية عدة؛ لأنه لم يملك الأغلبية، الأمر الذى يؤثر على مشاريع ماكرون؛ مثل: مشروع الطاقة، ومشروع الانتقال الإيوكولوجي، ومشروع مساعدة الطبقات الهشة، وكذلك مساعدة المؤسسات والاستثمار.

أما على الصعيد الأوربى والدولي، فأكد قويدر: «لن ننسى أن ماكرون هو قاطرة الاتحاد الأوربي، وبالتالى يحتاج إلى أغلبية فى البرلمان من أجل تدعيم سياساته وتصدير فكرته بأن مكان فرنسا هو فى الاتحاد الأوربى ولكن مع قدوم بعض الأحزاب التى فازت بالأغلبية ستكون هناك خلافات على قضايا رئيسية، مثل الحرب فى أوكرانيا؛ حيث كان ماكرون متحمسًا إلى مساعدة زيلينسكي، وأبدى عداءه الشديد لبوتين، فى حين أن حزب الجبهة الشعبية الجديدة يريد المصالحة مع بوتين وعدم مساعدة أوكرانيا بهذا الشكل السخي».

كذلك بالنسبة لفكرة حلف الناتو، والتخلص من عباءة الحلف الأطلسى لأن ماكرون يراهن على جيش أوربى مستقل عن المظلة الأمريكية، وهذا صعب تنفيذه فى ظل وجود معارضة شديدة، هناك مَن هم أطلسيون يحاولون البقاء فى الحلف الأطلسي. أما فيما يخص كيفية تعامل «الجبهة الشعبية الجديدة» مع الخلافات الداخلية حول السياسات والأهداف المستقبلية؟ فأشار «قويدر» إلى أن الجبهة الشعبية سوف تتعامل بواقعية؛ لأن الجبهة الشعبية ليست فقط من حزب فرنسا الأبية، بل بالعكس هى منطوية على عدة أحزاب أخرى. وعلى الرغم من وجود خلافات عميقة، لكن الحل لهذه الأحزاب حسب رأى «قويدر» هو التنازلات وإبداء مرونة من أجل إنقاذ الجمهورية.

للمرة الثالثة فى تاريخهم.. «التصويت العقابى» يُعيد «العمال» البريطانى إلى السلطة

تقرير: سلمى أمجد



مع صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة فى فرنسا ودول أخرى فى أوربا، تأرجحت المملكة المتحدة فى الاتجاه المعاكس. وأظهرت النتائج الرسمية للانتخابات فوزًا ساحقًا لحزب العمال الذى يمثل يسار الوسط فى البلاد، وهو أول فوز له منذ 19 عامًا تحت قيادة تونى بلير، مما شكل نقطة تحول سياسية لبريطانيا «الهشة».

«حان وقت التغيير».. بهذه الكلمات احتفى رئيس الوزراء الجديد كير ستارمر، بفوزه التاريخى منهيًا حقبة شهدت إدارة خمسة قادة مختلفين من المحافظين للبلاد، مؤكدًا بأنه سيقود «حكومة خدمة» فى مهمة التجديد الوطنى. ووعد رئيس الوزراء الجديد بإعادة بناء بريطانيا فى أول خطاب له خارج مقر إقامة رئيس الوزراء فى 10 داونينج ستريت بعد انتهاء مراسم انتقال السلطة واستقالة سلفه ريشى سوناك. وأكد ستارمر، أنه سيضع «البلاد أولًا، والحزب ثانيًا»، معلنًا عن تشكيل حكومته الجديدة، بما فى ذلك تسمية راشيل ريفز، كأول امرأة تتولى منصب وزيرة الخزانة. وجاء أول قراراته بإلغاء العمل بقانون «رواندا» الخاص بترحيل اللاجئين الذى أقرته الحكومة السابقة، كما تعهد بأن تعمل حكومته على إعادة هيئة الخدمات الصحية الوطنية إلى الوقوف على قدميها، وتأمين الحدود، وتحسين السلامة العامة، وخفض فواتير الكهرباء - مع الاعتماد على الطاقة النظيفة المحلية.

ويشكك الخبراء من اليسار فى أن ستارمر، لن يكون جريئًا كرئيس للوزراء، لكنه سيلتزم بالوسطية الناعمة، وسينصب الكثير من تركيزه على السياسة الداخلية فى محاولة لدعم الاقتصاد البريطانى.

حصد حزب العمال 412 مقعدًا، بينما انخفضت مقاعد حزب المحافظين إلى 121 مقعدًا، وحصل حزب الديمقراطيين الأحرار على 71 مقعدًا. وبالنسبة للمحافظين كانت هذه أسوأ هزيمة فى تاريخ حزبهم الذى يبلغ ما يقرب من 200 عام، حيث عوقب المحافظون فى صناديق الاقتراع بسبب كل الاضطرابات التى حدثت فى عهدهم، وعلى رأسها خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربى، وهو الأمر الذى يندم عليه معظم البريطانيين الآن؛ وفضيحة جونسون، التى أقام فيها رئيس الوزراء آنذاك حفلات بينما كانت البلاد تحت إغلاق بسبب فيروس كورونا، ثم كذب جونسون بشأنها؛ وميزانية تروس، خليفة جونسون، الكارثية لعام 2022، والتى أرسلت موجات صادمة عبر الأسواق المالية. وتعد أزمة الهجرة، والرعاية الصحية، والغزو الروسى لأوكرانيا، وزيادة الضرائب وديون الطلاب؛ من ضمن الملفات التى أضرت بالاقتصاد وأوقعت المحافظين فى بئر الهزيمة. ومع وصول حزب العمال إلى عتبة السلطة، فإنه يواجه تحديات صعبة تعكس تداعيات تلك السنوات: بلد منهك ويائس من التغيير.

وفى تصريحات خاصة لـ «المصور» أكد الدكتور عادل درويش، وهو صحفى معتمد فى مجلس العموم البريطانى، على فوز حزب العمال بأنه «فوز كراهية» إذ قام الناخب هذه المرة بالتصويت بناءً على عواطفه وليس بشكل عقلانى، وكانت النتيجة كراهية فى المحافظين وليس حبًا فى العمال. وأضاف: «الغريب أن العمال سيقومون بالأمور التى يرفض الناخب البريطانى «المحافظين» بسببها، فحين كانت أولويات الناخب الهجرة الشرعية وغير الشرعية والحد منها، وارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع الضرائب خاصة الضرائب البيئية والضرائب الخضراء، سيفتح العمال أبواب الهجرة وسيزيدون من الضرائب على الشعب. لذلك من الواضح أنه تصرف «غير عقلانى». وأشار إلى أن فوز العمال بنحو 412 مقعدًا لم يكن الحد الأقصى بل الحد الأقصى يعود إلى تونى بلير بنحو 418 مقعدًا عام 1997. كذلك كان مجموع الأصوات العامة التى صوتت أقل من الثلث (34 فى المائة) بينما عندما فاز تونى بلير، كانت الأصوات تقترب من 50 فى المائة (49.9 فى المائة) وعندما فاز بوريس جونسون، بزعامة المحافظين كانت 43.4 فى المائة، وبالتالى مجموعة الأصوات العامة للشعب البريطانى تكشف عن عدم تصويت ثلثى الناخبين للعمال.

وأوضح دكتور عادل، أنه من ضمن أسباب هزيمة المحافظين انقسام الصوت الانتخابى على اليمين المحافظ بين حزب الإصلاح بزعامة نايجل فاراج، وهو زعيم شعبوى وبين المحافظين، قائلا: «النقطة الثانية إنه خلال المائة عام الأخيرة كان العمال فى الحكم لمدة 30 سنة فقط، بينما بقى «المحافظين» لمدة 70 سنة؛ والنقطة الإيجابية للعمال أنهم فازوا باكتساح فى انتخابات اسكتلندا، وبالتالى الحزب القومى الاسكتلندى لم تزد مقاعده عن 9 أو 10 مقاعد، لذلك المعارضة سيكون شكلها «قوس قزح» لأنها من أقصى اليمين بزعامة نايجل فاراج، إلى أقصى اليسار بزعامة الخضر «4 مقاعد» والمستقلين «4 مقاعد»، وبالنسبة للمستقلين من العمال؛ فمن ضمنهم 4 مسلمين تمردوا على الحزب بسبب موقف الحزب مما يحدث فى غزة مما حرمهم من الوقوف تحت رايته».

وكشف الدكتور عادل، فى حديثه عن التحديات التى تواجه الحزب والمتمثلة فى ملف الهجرة كما سيواجه العمال مشكلة فى فرض ضريبة بقيمة 20 فى المائة على مصاريف المدارس الخاصة، مما سيعرض بعض تلك المدارس إلى الإغلاق، وسيبقى 40 ألف طالب ليس لهم أماكن سوى فى المدارس الحكومية التى بالأصل فصولها مزدحمة، مضيفًا أن هذه هى المرة الثالثة لحزب العمال فى تاريخه الذى يشكل حكومة بأغلبية، مرتين فقط والمرات السابقة كان يوجد ائتلاف أو مساعدة من حزب آخر.

Issue NUM: 5205
10 يوليو 2024

بعد فوز بزشكيان برئاسة إيران

الانفتاح والحجاب على طاولة الطبيب الإصلاحى

تقرير: أمانى عاطف

وسط ظروف استثنائية وتوترات واسعة النطاق تجتاح الشرق الأوسط، فاز الإصلاحى مسعود بزشكيان، فى انتخابات الإعادة الرئاسية فى إيران، متغلبًا على المحافظ سعيد جليلي.ليبقى السؤال ما هى أهم التحديات التى تواجه الرئيس الجديد وما هى أهم الملفات على طاولته،وهل سيحدث تغيير فى العلاقات الخارجية مع الغرب أم لا؟

فاز مسعود بزشكيان بنحو 54 فى المئة من أصوات الناخبين التى تم فرزها، فى حين بلغت نسبة المشاركة فى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية 49.8 فى المئة. وتعهد الرئيس الجديد بالتواصل مع الغرب وتخفيف تطبيق قانون الحجاب الإلزامى فى البلاد بعد سنوات من العقوبات والاحتجاجات التى تضغط على الجمهورية الإسلامية وهذا ما جعله يفوز فى الانتخابات. كما وعد بزشكيان بعدم إجراء تغييرات جذرية على الثيوقراطية الشيعية فى إيران خلال حملته الانتخابية، ولكن حتى أهداف بزشكيان سوف تواجه تحديات من جانب الحكومة الإيرانية التى لا يزال يسيطر عليها المتشددون إلى حد كبير، فى ظل اعتبار المرشد الأعلى آية الله على خامنئي، هو الحاكم النهائى فى جميع شئون الدولة فى البلاد.

فى الصراعات خاصة أكد لـ«المصور» الدكتور محمد محسن أبو النور، رئيس المنتدى العربى لتحليل السياسات الإيرانية أن أهم تحديات الرئيس الإيرانى الجديد وهى الأزمات الاقتصادية، وأن المرشحين خصصوا المناظرة الرئاسية الأولى للحديث فقط عن الأزمة وسبل مواجهتها فى المرحلة المقبلة بعد رحيل الرئيس إبراهيم رئيسى، مشيرًا إلى أن الجميع يعى ويوقن بأن أزمة البلاد الاقتصادية الأساسية متعلقة بالسياسة الخارجية لأن إيران لو لم تنفتح على العالم الخارجى ولو لم تتمكن من إزالة العقوبات الدولية، لن تستطيع أن تشترى البضائع وأن تصدر سلعها لاسيما أن إيران من الدول الغنية جدًا بالنفط والمنتجة له، وبالتالى هى فى حاجة إلى علاقات دولية طبيعية حتى تتمكن من تصدير بضائعها إلى الخارج لحلحلة الأزمة الاقتصادية.-وأضاف الدكتور أبو النور، أن الأمر الثانى يتعلق بالفساد،حيث صرح المرشح الإصلاحى بزشكيان أن التحايل على العقوبات الأمريكية والتعامل مع السوق السوداء خلق طبقة من الفاسدين والموظفين البيروقراطيين الفاسدين الذين يتقاضون عمولات من السماسرة فى السوق الموازية، لذلك يتوجب على الرئيس الجديد الانفتاح على الغرب والعالم الخارجى وتحسين العلاقات المقطوعة مع الولايات المتحدة والانخراط مجددًا فى مفاوضات من أجل تسوية البرنامج النووى الإيرانى أو العودة مرة أخرى إلى صيغة إحياء الاتفاق النووى لعام 2015، حتى يتمكن من السيطرة على الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التى خلفتها العقوبات الأمريكية التى أقرها الرئيس السابق دونالد ترامب، على إيران فى 2018 والحد منها.

وأوضح أبو النور، أن تعامل الرئيس الجديد مع الدول العربية سيكون ثابتا ولكن مع تغيرات طفيفة ومحتملة،قائلا: «بزشكيان حسم قراره واختار المجموعة التى معه فى الخارجية الإيرانية وهى مجموعة لها انتماءات وتوجهات نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على رأسهم وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف،مما يوضح أنه سوف يصب اهتمامه على مسألة التفاوض النووى والعلاقات مع الغرب مع التأكيد على أن الإصلاحيين منفتحتون على العالم العربي». وفيما يتعلق بملف غزة والحرب اللبنانية الإسرائيلية المتوقعة يعتقد الدكتور أبوالنور، أن التعامل سيكون واحدا لأن ذلك قرار على مستوى استراتيجى أعلى من صلاحيات الرئيس فى الدستور الإيرانى،وأضاف: «منصب الرئيس هو- منصب تنفيذى نوعا ما ومع ذلك له صلاحيات سياسة واسعة جدا وله مساحة حركة على المستوى السياسى والاستراتيجى كبيرة جدا لا يمكن التقليل من شأنها».

وجاءت جولة- الإعادة فى ظل سخط شعبى إزاء حالة الاقتصاد الإيرانى المتضرر من العقوبات المفروضة على البلاد وتوترات أوسع نطاقا تجتاح الشرق الأوسط بشأن الحرب فى غزة. ففى إبريل شنت إيران أول هجوم مباشر على الإطلاق على إسرائيل، كما تشارك مجموعات الميليشيات التى تسلحها طهران فى المنطقة – مثل حزب الله اللبنانى والمتمردين الحوثيين فى اليمن – فى القتال وصعدت هجماتها. ومن ناحية أخرى، تواصل الجمهورية الإسلامية تخصيب اليورانيوم إلى مستويات تقترب من مستويات تصنيع الأسلحة النووية وتحتفظ بمخزون كبير بالقدر الكافى لتصنيع العديد من الأسلحة ـ إذا اختارت ذلك. وتحتاج إيران إلى قادة يتمتعون بالشرعية لأنها تدعم حركات المقاومة فى جميع أنحاء الشرق الأوسط، وتتحدى الغرب بشأن غرض وحجم بُرنامجها النووى المتوسع حاليًا.

وبالأوضاع المحلية والعالمية الراهنة، يواجه بزشكيان، جراح القلب ووزير الصحة السابق والبالغ 69 عامًا، عددا من الأزمات على رأسها العدالة الاجتماعية وإصلاح النظام الصحى والتعليمى وتعزيز النمو الاقتصادى وخلق بيئة مناسبة للاستثمار وتمكين المرأة الإيرانية خاصة فى ظل التوترات الكبيرة منذ حادث مقتل الشابة الإيرانية الكردية مهسا أمينى وهى رهن الاعتقال من قبل الشرطة بتهمة انتهاكها قواعد اللباس الشرعي، إذ وعد الطبيب الإصلاحى خلال حملته الانتخابية بالعمل على مشاركة المرأة فى أدوار نشطة ومتساوية فى جميع المجالات.

وعلى الصعيد الخارجي، يواجه أيضًا عددا من الملفات على رأسها- التوترات الدولية واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم. وبالرغم من الجدل حول مدى صلاحياته، يعد فوزه دفعة قوية للتيار الإصلاحى فى إيران التى تعتبر الرئيس أرفع مسئول منتخب ويأتى فى المرتبة الثانية بعد المرشد الأعلى؛ إذ يتولى الرئيس مسئولية إدارة الشئون اليومية للحكومة ولديه تأثير كبير على السياسة الداخلية والشئون الخارجية، ولكن صلاحياته تعتبر محدودة نسبيًا فى المسائل المتعلقة بالأمن؛ إذ يعد المرشد الأعلى المسئول المباشر عن قائد الشرطة التابع لوزارة الداخلية وقائد قوات الحرس الثورى.

مؤتمر شيكاغو يحدد مصير بايدن فى السباق الرئاسى

تقرير: يمنى الحديدى



فى مقابلة استمرت 22 دقيقة على قناة ايه بى سى الأمريكية، نفى الرئيس الامريكي جو بايدن جميع المخاوف التي ظهرت على السطح الأسابيع القليلة الماضية بشان عمره وقدرته العقلية واستعادة منافسة دونالد ترامب في الانتخابات القادمة، وذلك بعد ظهور دعوات تطالب بايدن بالانسحاب من السباق الرئاسي، وأثناء ذلك تعهد بايدن، أنه سينسحب فقط اذا أمره "الرب عز وجل".. فهل سيصمد بايدن أم سيكون للقدر رأى آخر؟!..

تتعالى الصيحات المطالبة بانسحاب الرئيس الامريكى الحالى من السباق الرئاسى القادم، وذلك بعد ادائه الذى وصفه الكثير بانه كان سيئا للغاية امام غريمه الرئيس السابق دونالد ترامب، فى أولى المناظرات بينهما التى تمت الأسبوع الماضي، حيث تأكد البعض من ضعف فرص بايدن فى الفوز، كما ظهر جليا ان قدراته الجسدية والعقلية قد لا تتنافس مع القدرات الجسدية والعقلية وحتى القدرات الكلامية لمنافسه ترامب، الأمر الذى طرح تساؤلات عدة عن امكانية حدوث ذلك و ماذا من الممكن ان يحدث بعده. وبينما يعلم بايدن، جيدا أن لديه أياما قليلة لحسم موقفه من الانتخابات القادمة، فان لديه خيارات محدودة، فاما ينصاع لصيحات الانسحاب، او ينجح فى إنقاذ موقفه واستعادة أكبر قدر من مؤيديه وتهدئة الرعاة الذين تعالت أصواتهم ونادت بانسحابه جنبا الى جنب مع بعض الديمقراطيين أنفسهم. الوضع الذى يهدد بانقسام الحزب قبل مؤتمره الوطنى الشهر المقبل فى شيكاغو، حيث من المقرر أن يقبل بايدن ترشيح الحزب الديمقراطى.

وكانت أولى محاولات بايدن لتلافى ما فعله فى مقابلته مع ترامب هى المقابلة التى أجراها مع جورج ستيفانوبولوس على قناة ايه بى سى والتى يبدو ان بايدن، أبلى فيها بلاء حسنا مقارنة بمقابلته مع ترامب. واستمرت المقابلة 22 دقيقة وكانت غير ممنتجة واصر فيها بايدن انه سيكمل مسيرته الانتخابية، وطلب من الناخبين تذكر إنجازاته أثناء فترة حكمه، ووجه اليهم أسئلة للتأكيد على اهميته فى الحكم مثل من سيستطيع الحفاظ على تماسك الناتو مثلى؟، ومن يقدر على ابقاء حوض المحيط الهادى فى وضع ما، حيث على الاقل نسيطر على الصين الآن؟، ولاستكمال برنامج الانقاذ هذا سيكثف بايدن من زيارته للولايات وتأتى على رأسها بنسلفانيا ويسكونسن.

كل هذه الجهود قد تكلل بالنجاح أو بالفشل، لكن ماذا سيحدث اذا قرر بايدن، بالفعل الانسحاب، خاصة وانه حتى هذه اللحظة يمكن لبايدن الانسحاب والتنحى عن منصبه كحامل لواء الحزب الديمقراطى فى السباق القادم، وحينها سيتم اختيار مرشح للحزب رسميا فى المؤتمر الوطنى الديمقراطى فى شيكاغو فى الفترة من 19 إلى 22 أغسطس، وهناك يتعين على المرشح أن يفوز بدعم أغلبية "المندوبين" وهم مسئولو الحزب الذين يختارون المرشح رسميا، ويتم تعيين المندوبين للمرشحين بشكل متناسب بناء على نتائج الانتخابات التمهيدية لكل ولاية. ويشار الى أن بايدن، فاز بما يقرب من 99 فى المائة من أصوات المندوبين البالغ عددهم حوالى 4000، ووفقا لقواعد اللجنة الوطنية ففى المؤتمر القادم للحزب، من المفترض أن يتعهد هؤلاء المندوبون بدعم الرئيس الحالى. وفى حال انسحب بايدن، عن طيب خاطر وهو احتمال غير وارد حتى هذه اللحظة، فسيتم ترك الديمقراطيين أمام مؤتمر مفتوح حيث يقترحون مرشحين محتملين ويستمرون فى التصويت حتى يحصل أحدهم على أغلبية أصوات المندوبين، ويأتى على رأس هؤلاء المرشحين المحتملين كاميلا هاريس، نائبة الرئيس.

والسؤال الذى يطرح نفسه حاليا، هو هل يمكن اجبار بايدن، عن التنحى اذا رفض ذلك طواعية؟، والاجابة هى انه وفقا للوائح اللجنة الوطنية الديمقراطية هناك بعض الثغرات التى يمكن من الناحية النظرية أن تجعل من الممكن دفع بايدن للخروج، لكن فى العصر السياسى الحديث لم تحدث مثل هذه الحادثة من قبل، ولكن ليس هناك شىء مستبعد، خاصة فى ظل الدعوات التى لم تطالب بانسحاب بايدن من الانتخابات فقط، بل من سلطته الحالية.

ويقول الدبلوماسى السابق والخبير فى الشئون الأمريكية مسعود معلوف، فى تصريحات خاصة لـ«المصور»، إن بايدن لديه الوقت للانسحاب بالفعل اذا قرر ذلك رغم ضيق الوقت حيث ستجرى الانتخابات بعد أربعة أشهر بالضبط، ومن وجهة نظرى فان البديل الاقوى هى نائبة الرئيس كاميلا هاريس، لانها على دراية جيدة بجميع القضايا الوطنية والدولية، كما يمكنها استخدام 240 مليون دولار من حملة بايدن والتى لن يتمكن المرشحون المحتملون الاخرون من الوصول اليها.

اما فيما يخص محاولات بايدن، لاستعادة الثقة واقناع الناخبين و الداعمين على حد سواء، اكد معلوف، انه لن يكون من السهل إقناع كبار المانحين بضخ الاموال اللازمة للفوز بالسباق والبقاء فى السلطة اربع سنوات اخرى، واضاف انه لهذا السبب سيقع على عاتق الرئيس بايدن مزيد من الجهد لاثبات قدراته من خلال ترتيب العديد من الاجتماعات والمقابلات التليفزيونية وكذلك الخطب بدون اجهزة تلقين، حتى يظهر انه قادر على الإجابة على الاسئلة بطريقة مرتجلة تثبت انه على مستوى المهمة.

وعن توقعاته للانتخابات بشكل عام، قال معلوف، إنه من الطبيعى أن هناك ولايات "حمراء" ستصوت للمرشح الجمهورى ترامب، وأخرى "زرقاء" ستصوت للمرشح الديمقراطى سواء كان بايدن أو غيره، لكن ستبقى الولايات المتارجحة هى كلمة السر فى هذه الانتخابات وهم 7 أو 8 ولايات أغلبها تتمتع بحضور عربى واسلامى كبير وكانوا السبب فى فوز بايدن فى انتخابات 2020. لكن مع حرب غزة اتخذت هذه الولايات موقفا بعدم التصويت لبايدن ،وبحسب آخر استطلاعات الرأى فان ترامب يتقدم على بايدن بفارق 6 نقاط، لذا إذا أراد بايدن الفوز سيكون عليه أيضا الضغط على نتنياهو فى الأشهر المقبلة لوقف إطلاق النار واقامة دولة فلسطينية، حينها سيسترد نسبة جيدة من أصوات العرب والمسلمين إذا قرر البقاء بالفعل فى السباق.

العلمين الجديدة.. مدينة الأنغام





بقلم:
أشرف غريب

يحيى الفنان الكبير محمد منير غدًا الخميس الحادى عشر من يوليو أولى حفلات الدورة الثانية لمهرجان العلمين – صيف 2024، التى تستمر حتى الثلاثين من أغسطس القادم، ضمن مجموعة من الأنشطة الفنية والترفيهية والرياضية المختلفة، وفق ما أعلنته الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية فى مؤتمرها الصحفى الذى عُقد قبل أيام.

وجاء الإعلان عن إطلاق النسخة الثانية من مهرجان العلمين ليؤكد استقرار وديمومة هذا المهرجان الذى وُلد العام الماضى عملاقا وباهرا لكل مرتادى المدينة الجديدة، وكذلك أولئك الذين تابعوا أنشطته وأيامه عبر وسائل الإعلام المختلفة، وهو أمر فى غاية الأهمية لأى مهرجان يسعى إلى النجاح، فكم من مهرجانات كانت بداياتها قوية ومبشرة، لكن عدم استقرارها وثبات مواعيدها كان المسمار الأول فى نعشها، وصار مصيرها إلى النهاية التى لم يكن يصبو لها مؤسسوها.

غير أن مهرجان العلمين وُلد ليستمر ويستقر ويؤدى دوره المهم الذى وُجد من أجله، وهو ما أكده القائمون على فعالياته، فهو ليس مهرجانا فنيا اعتياديا، وإنما هو جهد بشرى متكامل ذو أهداف فنية وترفيهية وسياحية وتسويقية، فمدينة العلمين الجديدة التى تعتبر الآن نموذجا لمدن الجيل الرابع بعد أن كانت حدودها حتى أشهر قليلة مضت موطنًا للأشباح والألغام ومخلفات الحرب العالمية الثانية؛ كانت بحاجة إلى مهرجان مختلف يجذب إليها عشرات الآلاف من المرتادين والسياح العرب والأجانب، ويروّج لاسمها، وفرصها الواعدة فى الإقامة والاستثمار، وتثبيت دعائم مجتمع عمرانى جديد على أرض مصر، بعيدا عن تكدس الوادى الضيق الذى بات ينوء بساكنيه.

وفى تصورى أن إقامة مهرجان يحمل اسم «العلمين الجديدة» فكرة غاية فى الذكاء، وأكثر تأثيرا وفاعلية من عشرات الإعلانات المباشرة، التى كان من الممكن أن تضيع فيها مئات الملايين من الجنيهات دون تأثير سريع وملموس على أرض الواقع، وكم من مدن ومشاريع استثمارية وسياحية تم الترويج لها عن طريق أفكار وأنشطة مختلفة وغير مباشرة، ولنا فى مدينة الجونة مثل واضح؛ حيث روّج لها أصحابها وباعوا اسمها عن طريق مهرجان للسينما وفريق لكرة القدم يلعب فى مسابقة الدورى الممتاز للعبة.

اللافت فى الأمر والمثير للإعجاب أن القائمين على الشركة المتحدة لم يحاولوا فى دورة هذا العام استنساخ نجاح العام الماضى بكل تفاصيله، وإنما سعوا للتأسيس عليه وإضافة أنشطة فنية وترفيهية ورياضية جديدة مثل العروض المسرحية لكبار النجوم بالتعاون مع هيئة الترفيه فى المملكة العربية السعودية الشقيقة، والفعاليات الرياضية الاستعراضية، وحتى النشاط الغنائى أعدت الشركة المتحدة العدة كى يكون إخراجه على المسرح بصورة باهرة وغير تقليدية، فضلا عن ابتكار أفكار جديدة لتقديم المساهمات الغنائية على النحو الذى سوف نشاهده فى حفل الفنان مدحت صالح الذى تديره الإعلامية منى الشاذلى فى صورة برنامج تليفزيونى، أو تلك الحلقة التى سوف تقدمها - من هناك - الفنانة إسعاد يونس من برنامجها الشهير «صاحبة السعادة» وتذيعه قناة dmc.

ومن الأمور الجديرة بالثناء والتقدير أن الشركة المتحدة وهى تدشن الدورة الثانية لمهرجان العلمين الجديدة لم تنسَ أشقاءنا فى غزة والظروف المعيشية والإنسانية الصعبة التى يعيشون فيها منذ السابع من أكتوبر الماضى، فقد خصصت 60 فى المائة من أرباح مهرجان العلمين فى دورته الجديدة لصالح دعم ومساندة الأشقاء الفلسطينيين فى لفتة غاية فى الأهمية تؤكد من خلالها على دور مصر الداعم والمستمر للقضية الفلسطينية، وهو الدور الذى لم تتوقف عنه مصر، قيادة وحكومة وشعبا، منذ بدء المأساة الفلسطينية وحتى اليوم.. إن لفتة وطنية وقومية كهذه أكسبت مهرجان العلمين بعدًا خاصًا ومنحته مزيدًا من الاحترام والتقدير، وأضافت إلى مرتاديه دوافع أخرى لحضور فعالياته من أجل المساهمة فى دعم الأشقاء الفلسطينيين الذين يصارعون المجهول فى غزة.

وهكذا أصبح لدينا فى مصر مهرجان راسخ الأقدام، متكامل الأركان، متناغم الأهداف، مهرجان يحمل اسم واحدة من أحدث مدننا التى تعد شاهدة على النهضة العمرانية والإنشائية التى تعيشها مصر حاليا، التى تعظم فى الوقت ذاته من ثروتنا العقارية وقدراتنا السياحية، مهرجان نستطيع أن نباهى به مهرجانات راسخة وذات رصيد متراكم من النجاحات؛ مثل قرطاج وجرش، بل ونتفوق عليها أيضا، مهرجان استطاع أن يحول هذه البؤرة العزيزة من أرض مصر من مدينة للألغام إلى مدينة للأنغام، فقط أقترح على القائمين على المهرجان فكرتين من الممكن أن تمنحاه خصوصية فريدة بين المهرجانات المشابهة، وتنوعا إضافيا لأنشطته المختلفة، المقترح الأول هو استحداث مسابقة للأغنية العربية تحكمها لائحة محددة، وتكون جوائزها مميزة يتبارى فيها كبار نجوم الطرب فى العالم العربى.

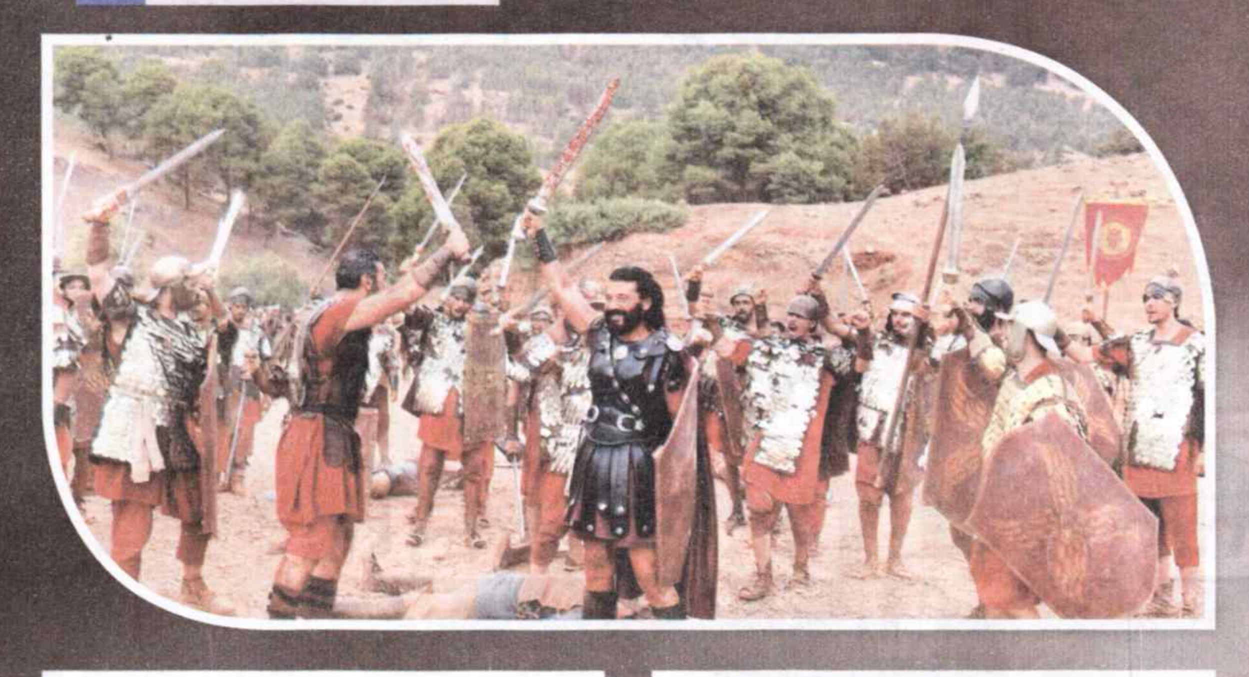
أما المقترح الثانى، فهو إقامة مهرجان مواز للسينما ضمن أيام هذا المهرجان تحت عنوان «مهرجان العلمين السينمائى الدولى»، يشمل مسابقة رسمية دولية بلجنة تحكيم على أعلى مستوى، كما يعرض من خلاله مجموعة منتقاة من أهم أفلام السنة على غرار المهرجانات السينمائية الدولية الكبرى، ففى تصورى أن إضافة النشاط السينمائى إلى أيام العلمين سوف يُزيد المهرجان اكتمالا، ويمنح المدينة الجديدة فرصًا باهرة للترويج لاسمها ومقاصدها السياحية على غرار ما فعلته المهرجانات السينمائية الكبرى فى كان وفينيسيا وفالينسيا.

إشراف: محمد رمضان

الفيلم سيعيش لسنوات طويلة

النجم الكبير خالد النبوى:

«أهل الكهف» حقق النجاح التاريخى والأدبى



نجم كبير متفرد تميز بامتلاكه الموهبة والذكاء والطموح والنضج، جسد شخصيات تاريخية عديدة متميزة متفردة، نالت أعماله فى مجملها إعجاب الجمهور المصرى والعربى، فسقطت قلوب الكبار والصغار فى أسر حبهم له، حصل خلال مشواره الفنى على العديد من الجوائز، منها جائزة أفضل ممثل فى مهرجان «جوهانسبرج» عن فيلم «المهاجر» عام 1995، كما نال شهادة تقدير من جمعية فن السينما عن نفس الفيلم، بالإضافة إلى جائزة السينما المصرية كأفضل ممثل عام 1998 عن دوره فى فيلم «المصير»، فضلا عن الإشادات المحلية والدولية بأعماله التاريخية مثل شخصية «طومان باى» وأعماله الدينية مثل مسلسل «رسالة الإمام» والآن ينافس فى الموسم السينمائى الحالى بفيلمه «أهل الكهف»، المأخوذ عن مسرحية للكاتب الكبير الراحل توفيق الحكيم، والتى تدور أحداثها حول استيقاظ 7 أشخاص داخل كهف بعدما ناموا 300 و9 سنوات بهدف الهروب من بطش الملك «ديقيانوس» وعندما يعودون إلى المملكة، يصدمون بتغير شكل الحياة ويدخلون فى صراع مع الشعور بالوحدة؛ بسبب عدم وجود أى ما يربطهم بحياتهم السابقة، ليكون قرارهم العودة مرة أخرى إلى الكهف انتظارا للموت!

حوار: سما الشافعى

فى البداية ما الحافز الذى دفعك لتقديم «أهل الكهف» خاصة أنه مأخوذ عن رواية الكاتب الكبير الراحل توفيق الحكيم التى سبق تقديمها مسرحيا؟

أؤمن جدا بواجب الفنان تجاه وطنه أن يحكى تاريخه بنفسه حتى لا يتم تزييفه على مر السنين، وهذا دور وطنى لا يقل أهمية عن أى دور وطنى آخر، فلابد لنا أن نحكى تاريخنا العربى بأنفسنا قبل أن يقوم بتزييفه الآخرون، وقصة أهل الكهف نفسها مأخوذة من القرآن والتاريخ، كما أن رواية الأديب الكبير الراحل توفيق الحكيم تستحق الظهور سينمائيا إلى النور نظرا لأهميتها، ولولا صناعة فيلم «أهل الكهف» لبقيت رواية الأديب، توفيق الحكيم، التى تحمل نفس الاسم مركونة على الأرفف ولا أحد من الجيل الجديد يعلم عنها أى شىء، وهذا العمل شرف لى.

من المعروف أنه يتم التحضير لفيلم "أهل الكهف" منذ سنوات عدة فلماذا استغرق تصويره كل هذا الوقت؟

فى واقع الأمر استغرق تصوير فيلم «أهل الكهف» حوالى خمس سنوات متواصلة للظهور على شاشات السينما، وذلك بسبب ضخامة الإنتاج وأيضا لمحاولة تقديم عمل حقيقى وعظيم للجمهور، كما أن تصويره تطلب السفر إلى المغرب للتصوير هناك ما جعله يستغرق وقتا كبيرا فى تصويره، وأعتقد أن كل هذه الفترة كانت فى صالح جودة هذا الفيلم ومثلما يقال بأن «كل تأخيرة وفيها خيرة»، وتأتى أهمية هذا الفيلم من خلال شعورنا بأن أولادنا يستحقون أن نقدم إليهم رائعة من روائع الأديب توفيق الحكيم، فى شكل عمل فنى، وهذا يجعل الشباب غير المهتم بالقراءة يعلم قصة من قصص التاريخ والقرآن.

إذن لماذا أشيع أنه تم تأجيل الفيلم لفترة طويلة بسبب مشاكل إنتاجية؟

بالفعل تم تأجيل الفيلم لفترة أكثر من عامين، ولكن ليس بسبب حدوث أية مشاكل إنتاجية على الإطلاق ولكن التأجيل كان بسبب كتابة السيناريو وبناء الديكورات الضخمة، فضلا عن تصوير العديد من المشاهد الصعبة فى أكثر من دولة، حيث تدور أحداثه فى عام 250 ميلادية، حول صراع الإنسان مع الزمن، وهذا الصراع يتمثل فى ثلاثة من البشر يبعثون إلى الحياة بعد نوم يستغرق أكثر من ثلاثة قرون ليجدوا أنفسهم فى زمن غير الزمن الذى عاشوا فيه من قبل، بل إنهم عندما استيقظوا من نومهم وجدوا أنفسهم فى المستقبل بعد ثلاثمائة وتسع أعوام.

ما هى أصعب المشاهد فى أهل الكهف؟

كل المشاهد كانت صعبة؛ لأننا نجسد عملا تاريخيا فلا مجال للخطأ، ثم إن المعارك كثيرة فى الفيلم وكل هذا استدعى مجهودا وتدريبات وكان من الصعب تجسيده والانتهاء منه فى فترة قصيرة، كما أننى أشكر جميع صنّاع وأبطال الفيلم، لأنهم السبب وراء خروجه بهذا الشكل الراقى الذى يليق بالسينما المصرية، ورحلة صناعة فيلم "أهل الكهف" لم تكن سهلة على الإطلاق لأنه تم تصويره بالكامل فى الصحراء الغربية بمصر، فى ظل ظروف مناخية قاسية وموارد محدودة.

من المشهود للأفلام التاريخية أنها لا تحقق نجاحا تجاريا من حيث الإيرادات فما هو السبب وراء اختياركم لهذه القصة تحديدا؟

السبب هو أن قصة «أهل الكهف» قصة خالدة، تتحدث عن مواضيع عالمية مثل الإيمان والشجاعة والصمود، وقصة ذات صلة بالعالم اليوم، حيث نرى الكثير من الفوضى والانقسام، كما أننى أردت أن أذكر الناس بالدين والتاريخ بأنه لا يزال هناك أمل وخير فى العالم، حتى لو لم نحقق الأرباح التجارية إلا أننا صنعنا عملا للتاريخ سيعيش لسنوات طويلة تتوارثه الأجيال؛ لأننى أحب أن أكون دائما مختلفا.

هل تتوقع فوز «أهل الكهف» بجوائز على غرار اقتناص العديد من أعمالك السابقة للجوائز؟

العمل الذى يحمل قيمة فنية وأساسا ثابتا لابد أن يحصل على جوائز حتى لو كانت جائزته هو أن يعيش للجمهور، وبصفة شخصية أحب دائما أن أخوض التجارب الفنية الجديدة؛ لأن حبى للمغامرة يمثل جانبا مهما فى تركيبتى الشخصية، لأننى مؤمن أن الإنسان الذى يظل يحاول ويجرب كل ما هو مختلف ولا يخشى الفشل، ويتمتع بالحرية طوال الحياة، وغالبية الشخصيات التى قدمتها حازت على جوائز محلية ودولية فى مقدمتها شخصية "طومان باى" التى راهنت عليها أيضا بأنها قيمة فنية ستعيش لأجيال طويلة، كما أننى فخور بتواجدى ضمن فريق عمل «أهل الكهف» وسعيد بالتعاون معهم جميعا وأقول لهم أنتم صنعتم كنزا للتاريخ.

«أهل الكهف» من أصعب أعمالى لأنه تاريخى ولا يحتمل فيه حدوث أى خطأ

يشاركك البطولة نجوم كبار مثل الفنانة غادة عادل ومحمد ممدوح وأحمد عيد وفراج فكيف تم الجمع ما بين كل هؤلاء النجوم على عمل تاريخى؟

عندما كان العمل على الورق تحمس كل النجوم للمشاركة فيه ولو بمشهد واحد، وذلك لأنهم على قدر من الوعى بأن العمل الحقيقى والمميز سيعيش لعقود من الزمن، ورغم صعوبة تنفيذ «أهل الكهف» إلا أن السبب فى نجاحه هو فريق العمل المشارك به ولولاهم ما كان خرج هذا العمل للنور بهذا الحجم، بل تحملوا مشقة كبيرة من أجل استكمال التصوير، وأحب أن أشكر المنتج محمد الرشيدى على إصراره لاستكمال تصوير الفيلم، والمخرج الكبير عمرو عرفة، والكاتب أيمن بهجت قمر، وأشكر أيضًا الكاتب الكبير الراحل توفيق الحكيم، لأنه صاحب مسرحية أهل الكهف المكتوبة منذ 90 عامًا، وها نحن اليوم استطعنا تقديمها كما هو تمنى.

شاركت فى أفلام عالمية مع النجم العالمى الراحل عمر الشريف هل تأثرت بتجربته فى السينما العالمية وهل من الممكن أن تسير على خطاه؟

النجم عمر الشريف من النجوم القلائل الذين جمعوا بين الذكاء الفنى والموهبة والإنسانية، لكن من المستحيل أن أسير على خطاه، لأننى أحب المخاطرة وخوض التجارب الجديدة وأحب أن أتحمل نتائج أخطائى وتجاربى، وبالفعل تأثرت بتجربة النجم العالمى عمر الشريف، خاصة بعدما اقتربت منه ومثلت معه أكثر من عمل عالمى مثل «المسافر» و«المواطن مصرى»، حيث إننا كنا نجسد شخصية واحدة فى فيلم «المسافر» حيث كان يجسد الشخصية نفسها التى قدمتها فى مرحلة الكبر بينما كنت أجسدها فى مرحلة الشباب؛ لذا أعتبر تجاربى الفنية معه من أهم التجارب التى خضتها فى مرحلة الشباب، لذلك تأثرت به لأننى أحب أن أستفيد من كل تجربة حتى لو لم تحقق النجاح التجارى المنشود، إلا أننى أظل ممتنا لكل تجربة أمر بها ولا أخاف المخاطرة أو التجربة ودائما أسعى لكل ما هو جديد.

إذن كيف سعيت للعمل فى أفلام عالمية بالرغم من حداثة سنك؟

لم أسع إطلاقا نحو عملى فى السينما العالمية، ولكن كان هناك إعلان عن اختبار كاميرا لأحد الأفلام العالمية وذهبت بالفعل لعمل «الكاستنج»، فطلبوا منى السفر للقاء المخرج العالمى «ريدلى سكوت» لإجراء اختبار كاميرا هناك، وبعد الاختبار أمام المخرج «سكوت»، تم اختيارى.



إشراف: محمد أبوالعلا

المنتخب الأولمبى.. منافساً قويا فى باريس 2024

تقرير: محمود عزت

غادر منتخب مصر الأولمبى لكرة القدم اليوم الأربعاء، بمشاركة جميع اللاعبين الذين وقع عليهم الاختيار من قبل المدير الفنى «روجيرو ميكالى»، إلى مدينة بوردو الفرنسية؛ لإجراء وديتين قبل بدء أولمبياد باريس 2024، حيث ستكون المباراة الأولى مع المنتخب الأوكرانى فى الـ 14 من الشهر الجارى والمباراة الثانية أمام منتخب العراق فى الـ17 من الشهر نفسه، وبعد ذلك تتجه بعثة المنتخب إلى مدينة نانت الفرنسية والتى تحتضن مباريات المنتخب الأولمبى، حيث يقع المنتخب المصرى بالمجموعة الثالثة التى تضم كلا من منتخب إسبانيا وأوزبكستان والدومينيكان وهى مجموعة ليست بالسهلة، حيث ضمت قائمة المنتخب فوق السن كلا من الثنائى الدولى محمد النني لاعب الأرسنال وأحمد سيد زيزو لاعب الزمالك، فيما أكد الخبراء أن هذا الجيل الحالى قادر على المنافسة ووضع اسم مصر عاليا وتحقق ميدالية أولمبية أولى لمصر فى كرة القدم.

وقال الكابتن ضياء السيد مدرب منتخب مصر الأسبق إنه يشفق على المدير الفني للمنتخب ميكالي؛ بسبب أمور كثيرة أبرزها رفض بعض الأندية المحلية التفريط فى خدمات بعض اللاعبين، مشيرا إلى أنه من الممكن قبول عذر بعض الأندية الأوربية والخليجية فى عدم التفريط فى بعض المصريين الذين يلعبون لهم مثل النجم محمد صلاح لاعب ليفربول الإنجليزى ومحمود تريزيجيه لاعب طرابزون سبور التركى أو عمر مرموش لاعب فرانكفورت الألمانى ومصطفى محمد لاعب نانت الفرنسى أو حتى المحترفين فى أندية خليجية مثل حمدى فتحى لاعب الوكرة القطرى، وجميعهم رفضوا أن ينضم لاعبوهم للمشاركة مع المنتخب الأولمبى من أجل المشاركة فى أولمبياد باريس 2024، وذلك لارتباطهم مع أنديتهم سواء بالاستعدادات للموسم الجديد، أو بعد الالتزامات مع أنديتهم, السؤال هنا .. لماذا رفضت الأندية المصرية انضمام لاعبيها للمنتخب الأولمبى، على الرغم من أن المدير الفنى للمنتخب أبدى رغبته فى الحصول على خدمات عدد من لاعبى الدورى المصرى مثل إمام عاشور ومحمد عبدالمنعم وغيرهما، ولكن فوجئ الجميع بأن بعض الأندية ترفض وهو شيء غريب بحجة أن أنديتهم تنافس على لقب الدورى، فهل أصبحت المنافسة على الدورى أفضل من تمثيل منتخبهم فى المحافل الدولية؟ أما الأمر الآخر فهو الدعم الجماهيرى وهو عامل مهم جدا فى عالم كرة القدم، ولماذا لم يحظ المنتخب الأولمبى بنفس الدرجة التى يحظى بها المنتخب الأول على الرغم أن المنتخب الأولمبى فى الفترة الأخيرة يمتلك إنجازات أكثر.

وشدد «السيد» على ضرورة الدعم الجماهيرى للاعبين والجهاز الفنى، حتى يشعر اللاعبون بأهميتهم وأنهم فى مهمة وطنية، وأشاد ضياء السيد بالدور الكبير الذى يقوم بها الجهاز الفنى من أجل توفير مناخ جيد فى الفترة الماضية بقيادة ميكالى صاحب الخبرات الكبيرة.

بينما أكد الكابتن شوقى غريب، المدير الفنى السابق للمنتخب الأولمبى، أن المجموعة الثالثة للمنتخب الأولمبى والتى تضم كلا من إسبانيا وأوزبكستان والدومينيكان، مجموعة قوية ولابد من دراسة هذه المنتخبات جيدا للوقوف على نقاط الضعف والقوة لكل منتخب، حتى تعرف كيف تسير المباريات خاصة أن الأولمبياد بطولة كبيرة وكل المنتخبات المشاركة تلعب بشغف فى جميع المباريات.

> **مباراة المنتخب المصرى ونظيره الإسبانى ستكون الأقوى لأنه منتخب يلعب كرة سريعة وجماعية وسبق أن تعادلنا معه فى الأولمبياد بطوكيو 2018**

وأضاف «غريب» أن المنتخب الأولمبى يضم قواما مميزا من اللاعبين الكبار، على الرغم من أن المدير الفنى طلب أكثر من لاعب وعلى رأسهم صلاح وتريزيجيه وغيرهما الذين كانوا سيلعبون دورا كبيرا فى ترجيح كفة المنتخب الأولمبى أمام المنافسين، خاصة أنهم يجيدون اللعب على الطريقة الأوربية السريعة، وأشار إلى أنه من الأمور التى يجب أن تراعى فى المستقبل، العمل على وضع ضوابط لكى يحق للمنتخب الأولمبى استدعاء أى لاعب دون الرفض من الأندية مثل المنتخب الأول، لأن تمثيل المنتخب مهمة وطنية من الدرجة الأولى، وأكد «غريب» أن جميع المباريات التى يلعبها فى الدور الأول قوية، ولكن مباراة المنتخب المصرى ونظيره الإسبانى سوف تكون الأقوى؛ لأنه منتخب يلعب كرة سريعة وجماعية وسبق أن تعادلنا معه فى الأولمبياد بطوكيو 2018 الماضية والتى انتهت بالتعادل بين المنتخبين ومن ثم الصعود بالمنتخب المصرى لدور الـ16.

بينما أكد الكابتن ربيع ياسين نجم الأهلى ومنتخب مصر الأسبق، أن المنتخب الأولمبى يضم لاعبين كبارا قادرين على المنافسة فى باريس 2024 خاصة بعد ضم لاعبين فوق السن مثل زيزو الذى يعد أحسن لاعب فى مصر وإفريقيا الآن، وأيضا النجم النني بالإضافة للاعبين صغار السن أصحاب الفنيات العالية مثل إبراهيم عادل ومحمد شحاتة، وهذا المزيج الذى يجمع بين الخبرة وطموح الشباب قادر على خلق جو رائع داخل معسكر الفريق وغرفة الملابس، وأشار «ياسين» إلى أنه من المؤكد أن المنتخب الأولمبى فقد جزءا كبيرا من قوته الضاربة عندما رفض ليفربول الإنجليزى السماح بضم لاعبنا الدولي محمد صلاح، والذى أرى أنه خسارة كبيرة للمنتخب ولكن أثق فى القوام المنضم وأعلم أنهم ذاهبون إلى باريس لكتابة تاريخ، خاصة أن المنتخب المصرى خرج من البطولة الماضية من دور الـ16على يد البرازيل، مشددا على ضرورة تقديم اتحاد الكرة ووزارة الشباب وجميع القائمين على النشاط الرياضى فى مصر الدعم للمنتخب الأولمبى على كل الأشكال، سواء كان دعما فنيا أو جماهيريا من أجل الوصول إلى أعلى مستويات لاعبى المنتخب الأولمبى الذى لم يلق حتى الآن الدعم الجماهيرى الكبير.

المصور الرياضي
Issue NUM: 5205
10 يوليو 2024

صراع القمة يشتعل

الأهلى يبحث عن الفوز وبيراميدز يسعى لتأكيد الصدارة

جماهير الكرة المصرية على موعد مع مواجهة من العيار الثقيل فى السابعة مساء الجمعة المقبل، على استاد القاهرة الدولى، فى المباراة المؤجلة من منافسات الجولة الـ 14 من مسابقة الدورى الممتاز، بين النادى الأهلى ونظيره نادى بيراميدز، لقاء يجمع المنافسين الأقوى على لقب الدورى هذا الموسم، وتأتى صعوبة المواجهة لأنها تأتى بين الفريق الأكثر تتويجا باللقب أمام الفريق الطموح لحصد أول لقب فى تاريخه وفى السطور التالية يوضح الخبراء أى الفريقين أقرب للفوز بالمباراة.

تقرير: أحمد المندوه

ويرى أسامة عرابى، نجم الأهلى، أن النادى الأهلى وجه إنذارا شديد اللهجة لفريق بيراميدز فى صراع المنافسة على لقب الدورى المصرى هذا الموسم، وذلك بعد العرض القوى والفوز الكبير على الداخلية برباعية، لاسيما أن الأهلى حقق مكاسب كثيرة منذ مباراة طلائع الجيش والداخلية بعد الفوز برباعية مع أداء رائع جدا لم يقدمه منذ فترة طويلة فضلا عن استمرار عملية التدوير وإراحة عدد كبير من اللاعبين، وأوضح أن كولر أدار المباراتين الأخيرتين بشكل مميز، والأهلى أرسل إنذارا شديد اللهجة لفريق بيراميدز بأنه قادم لصدارة الدورى واعتلاء عرش بطولته المفضلة، وأشار إلى أن المباراة ستقام فى استاد القاهرة ويجب على لاعبى الأهلى أن يستغلوا العامل المعنوى والاستفادة بأكبر قدر ممكن من عامل الجمهور وتحقيق الفوز والذى يخدم طموح لاعبى الفريق نحو الزحف إلى قمة جدول الترتيب والاقتراب أكثر من تحقيق لقب الدورى.

وأضاف نجم الأهلى الأسبق، أن النتيجة الإيجابية أمام بيراميدز سوف تجعل الفريق يلعب بارتياح دون ضغوط فى باقى المباريات المؤجلة، وأعتقد أن كولر استعد جيدا وجهز جميع لاعبيه من أجل هذا اللقاء، لاسيما أنه بالتأكيد سيلعب على الفوز دون غيره، وأكد أن يوم المباراة سيتوقف على حالة اللاعبين من الناحية الفنية ودرجة تركيزهم والحالة النفسية لديهم وهنا يأتى دور المساعدين فى الجهاز الفنى للنادى الأهلى، ويأتى هذا دور الكابتن خالد بيبو الذى يلعب دور الرجل المجهول من أجل إعطاء التوجيهات النفسية وحث اللاعبين على التركيز وتهيئة الفريق للتعامل تحت ضغط، والكابتن سامى قمصان الذى يعد حلقة الوصل بين اللاعبين والمدرب السويسرى، ويقوم بمجهود كبير من أجل أن يجعل جميع اللاعبين فى قمة عطائهم داخل الملعب، كولر استقر بنسبة كبيرة على طريقة اللعب أمام بيراميدز من شهر مضى وهذا طبيعي، ومن الملاحظ أن السويسرى يبذل مجهودا مضاعفا من أجل قراءة الخصم فى الآونة الأخيرة كما شاهدناه جميعا أثناء متابعته لمباريات بيراميدز بالدورى والحديث عنها كثيرا فى المؤتمرات الصحفية السابقة لكى يبحث عن نقاط معينة عند بعض لاعبى الفريق السماوى.

من جانبه قال حمادة صدقى، نجم الأهلى ومدرب المنتخب السابق، إن مباراة بيراميدز مباراة حاسمة ومصيرية للنادى الأهلى، ولن تكون مثل المباريات السابقة، وأوضح أن المدير الفنى كولر سوف يقوم بتغيير الشكل التيكتيكي للعب من أجل تحقيق الفوز بالمباراة، أيا كانت النتيجة فالأهم أن تكون لمصلحة الأهلى، فكل مباراة لها ظروفها الخاصة من ناحية التشكيل والتخطيط لها، وأشار إلى أن فريق بيراميدز يملك لاعبين مستواهم الفنى والبدنى كبير، ويلعبون بشكل جماعى جيد مثل مصطفى فتحى وإبراهيم عادل والمهاجم الكونغولى مايلى وهو أحد هدافى الدورى حتى الآن، مؤكدا أن مباراة الفريق أمام بيراميدز ستكون مغايرة فى كل شيء، ومن الضرورى أن يتخلى كولر عن الأدوار الدفاعية المبالغ فيها فى مثل تلك اللقاءات الحاسمة، ومن المتوقع أن السويسرى سوف يلعب بطريقة أكثر شراسة على مرمى بيراميدز، وأتمنى أن يكون اللاعبون فى يومهم وفى قمة تركيزهم من أجل تحقيق نتيجة الفوز وعدم التفكير فى عدد الأهداف، الأهم فى تلك المباريات أن لا تستقبل شباك النادى الأهلى أية أهداف، وأكد أنه من البديهيات فى تلك المباراة أن يستغل اللاعبون عامل الجمهور وتكثيف الفرص الهجومية.

وتحدث محمد ناجى جدو، المدرب المساعد لنادى بيراميدز، عن المنافسة الشرسة بين الفريقين على بطولة الدورى الممتاز خلال الموسم الحالى، فهناك اعتبارات لابد أن يأخذ بها لاعبو بيراميدز، لاسيما أن المنافسة هذا الموسم على لقب الدورى ستكون صعبة للغاية، مؤكدا أن فرص حصد بيراميدز للقب الدورى أفضل من الأهلى، لاسيما أن الفريق السماوى يتبقى له عدد معين من المباريات أمام أندية ليست قوية باستثناء مباراتى الأهلى، وأوضح بشكل عام أن مباراتى الأهلى ضد بيراميدز سوف تحددان مصير لقب الدورى فى النسخة الحالية، وأتوقع أن يحسم اللقب فى الأمتار الأخيرة من عمر المسابقة، وتابع ما الذى يمنع من حصول بيراميدز على لقب الدورى، لمَ لا؟ الكرة المصرية تحتاج إلى بطل جديد للدورى حيث لم يحدث ذلك منذ قيادة محسن صالح للإسماعيلى لحصد البطولة المحلية وبعد ذلك سيطر الأهلى والزمالك على اللقب المحلى.







الأولى إفريقياً

جامعة القاهرة تتقدم على 30 ألف جامعة عالميًا

تقرير: وليد محسن

تواصل جامعة القاهرة تقدمها العالمى بخطوات كبيرة جدا فى كل التصنيفات الدولية المرموقة والمعتمدة، وآخرها إعلان نتائج تصنيف «ليدن الهولندى»، حيث احتلت الجامعة المركز 260 عالميًا من بين 31 ألف جامعة على مستوى العالم، لتكون ضمن أفضل 1 فى المائة من الجامعات عالميًا، وتتقدم على 30 ألف جامعة عالميا والأولى على إفريقيا.

وقال د.محمد عثمان الخشت، رئيس جامعة القاهرة، إن نسبة تقدم الجامعة فى تصنيف «ليدن الهولندى» مقارنة بالسنوات الأخيرة، بلغت 34.3 فى المائة وهى نسبة تقدم كبيرة حققتها الجامعة، مشيرا إلى أن الجامعة تقدمت على عدد من الجامعات الأوربية المرموقة مثل جامعة برلين الحرة الألمانية وغيرها من الجامعات، لافتًا إلى أن الجامعة احتلت المركز الأول على مستوى جامعات إفريقيا.

وأكد رئيس جامعة القاهرة، أن جامعة القاهرة عندما تتقدم هذا التقدم، فهو دليل على أن البحث العلمى والعملية التعليمية فى الجامعة تسير بخطوات متسارعة وفق خطة استراتيجية، لافتا إلى أن تصنيف ليدن الهولندى يتميز باعتماده على مؤشرات شفافة جدا ومعايير موضوعية.

وأوضح الخشت، أن جامعة القاهرة استطاعت أن تخترق حاجز أفضل 15 جامعة على مستوى العالم فى تصنيف «يو اس نيوز الامريكي» فى تخصصى الصيدلة والسموم، حيث احتلت الجامعة فيهما المركز 12 عالميا، وأصبحت فى المركز 33 فى الرياضيات، كما حققت الجامعة أكثر من 7 مراكز داخل أفضل 100 جامعة على مستوى العالم فى الزراعة والهندسة وغيرها من التخصصات الطبية، كما تم القفز إلى المركز 38 عالميًا فى تخصص المكتبات والمعلومات فى تصنيف QS كيو اس البريطانى.

وأشار رئيس جامعة القاهرة، إلى أن أسباب هذا التقدم العالمى فى التصنيفات المختلفة، هو وجود خطة استراتيجية منذ عام 2017 لتحويل جامعة القاهرة الجامعة إلى عصر جامعات الجيل الثالث، ثم تطوير هذه الخطة فى عام 2020 لتصبح جامعة من الجيل الرابع، ثم أخيرًا الدخول فى عصر جامعات الجيل الخامس، وإطلاق مبادرة لسد الفجوة المعرفية مع الجامعات المتقدمة دوليًا، وإصدار توجيهات للكليات بعدم استحداث أى برامج جديدة، إلا بعد تشكيل لجنة لمراجعة المحتوى الدراسى مع الجامعات المتقدمة.

وأفاد الخشت، بأن أحد أهم أسباب تقدم جامعة القاهرة فى التصنيفات الدولية، هى الميزانية الضخمة التى تم رصدها لتطوير المعامل البحثية بأفضل الأجهزة العالمية، إلى جانب رفع مكافآت النشر العلمى الدولى 100 فى المائة حتى يتفرغ الأساتذة للبحث العلمي، ووضع معايير علمية للجوائز العلمية، بالإضافة إلى الانفتاح على الجامعات الدولية المرموقة وتوقيع عـدد كبير من بـروتـوكـولات التعاون، بالإضافة إلى التواصل مع قطاع الصناعة والزراعة لتصبح جامعة القاهرة بيت خبرة حقيقيا ومرجعا لهم، فضلاً عن المساهمة فى المشروعات القومية الكبرى التى تنفذها الدولة.

وفى سياق متصل، تسلم رئيس جامعة القاهرة، من الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالى والبحث العلمي، والدكتور أشون فرنانديز، المدير الإقليمى لمؤسسة QS بالشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا، شهادة حصول جامعة القاهرة على المركز الأول فى مصر ووصولها لأول مرة فى تاريخها إلى المرتبة 350 عالميًا فى تصنيف QS العام، ودخـول 6 تخصصات ضمن أفضل 100 جامعة فى العالم، من بينها تخصص ضمن أفضل 50 جامعة وذلك فى إنجاز جديد لجامعة القاهرة فى التصنيفات العالمية، وذلك بعد أن حققت الجامعة تطورًا كبيرًا على مستوى تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

التقدم العالمى لجامعة القاهرة فى التصنيفات المختلفة يرجع لوجود خطة استراتيجية منذ عام 2017 لتحويلها إلى عصر جامعات الجيل الثالث

وأوضح الخشت، أن جامعة القاهرة حققت طفرة كبيرة بالتقدم أكثر من 200 مركز بنسبة تصل إلى 40 فى المائة فى التصنيف الإنجليزى لتتفوق على عدد كبير من الجامعات الأمريكية والأوربية والصينية واليابانية والعربية والإفريقية.

وشهد مركز جامعة القاهرة فى تصنيف QS تطورًا كبيرًا خلال 4 سنوات بنسبة 50 فى المائة؛ حيث ارتفع من 21 تخصصًا فرعيًا بعام 2021 إلى 31 تخصصًا بعام 2024 من بينها 6 تخصصات ضمن أول 100 جامعة عالمية و16 تخصصًا ضمن أول 200 عالميًا، و28 تخصصًا ضمن أفضل 300 عالميًا، و31 تخصصًا ضمن أفصل 400 عالميا، وقفزت فى التطور العام فى سنة واحدة 184 مركزًا بنسبة تطور 33 فى المائة عن العام السابق بينما كان ترتيبها فى الفئة من 551 إلى 560 عام 2017.

كما أظهر التصنيف الإنجليزي، أن جامعة القاهرة هى الجامعة الوحيدة فى مصر، فى الخمسة قطاعات الرئيسة للتصنيف، التى حصلت على ترتيب متطور عن الأعـوام السابقة، حيث جاءت الأولى فى القطاعات الخمسة، ومن أفضل 300 جامعة عالمية فى التخصصات من بين 30 ألف جامعة.

ويعد هذا التصنيف الصادر عن مؤسسة (QS) البريطانية المعنية بتحليل واقع التعليم العالي، يتم بناءً على السمعة الأكاديمية، وسمعة الجامعات لدى أصحاب العمل، والبحوث والاقتباسات لكل ورقة بحثية، وتنوع الموارد البشرية (نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، ونسب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الدوليين).

وزير الطيران:

تحديد المعوقات يساعدنا فى الوصول إلى قرارات حاسمة وحلول دقيقة

تقرير: وليد سمير



أكد وزير الطيران المدنى، الطيار سامح الحفنى، على دعمه الكامل للعاملين بالوزارة فى مختلف مواقع العمل؛ لافتًا إلى أن العنصر البشرى هو حجر الأساس داخل منظومة العمل لدوره الفعال فى نهضة وتقدم قطاع الطيران المدنى، مشيدًا بجهود جميع العاملين بالوزارة والتزامهم بالمعايير المهنية، معربا عن ثقته التامة فى خبراتهم وقدراتهم على استكمال مسيرة البناء والتطوير، لتحقيق مزيد من التقدم ورفعة شأن قطاع الطيران المدنى، وذلك من خلال متابعته سير العمل بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية.

كما استمع وزير الطيران إلى عرض شامل من قبل رؤساء الإدارات المركزية ومديرى العموم حول الأهداف والخطط المستقبلية للوزارة وخطوات سير العمل من خلال التحول الرقمى وميكنة الخدمات التى يقدمها القطاع، كما استمع إلى أراء العاملين ومقترحاتهم حول كيفية تطوير وتحسين بيئة العمل.

وفى أولى جولاته الميدانية لمتابعة موقف التشغيل والاطمئنان على جودة الخدمات، تفقد وزير الطيران المدنى مبنى الخدمات الجوية، مشددًا على الاهتمام بتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء والوقوف على التحديات ومعالجتها وضمان تقديم أعلى معايير السلامة والجودة.

كما تفقد «الحفنى»، شركة مصر للطيران للخدمات الجوية، لمتابعة جميع الإجراءات التى تمر بها مراحل إعداد وتحضير وتقديم الوجبات الغذائية المقدمة للعملاء على متن الرحلات الجوية، بدء من مرحلة التوريد والتخزين والتحضير حتى إنتاجها وتعبئتها ووصولها على متن الطائرات، ويأتى ذلك فى إطار الاهتمام بالتحسين المستمر لجودة الخدمات المقدمة والوقوف على أوجه القصور ومعالجتها لتفادى أى مشكلات مستقبلية قد تواجه معدلات الأداء داخل منظومة العمل.

وتضمنت الجولة، تفقد العديد من مواقع التشغيل من بينها؛ المخازن العمومية وغرف التجميد والتجهيز وكذلك معمل تحليل وسلامة الأغذية ومخازن البضائع ومنطقة إنتاج وتجميع الوجبات ونقلها، هذا إلى جانب الاطمئنان على مراحل إنتاج الوجبات للدرجات السياحية و رجال الأعمال لشركة مصر للطيران والشركات الأجنبية من طالبى الخدمة.

وخلال جولته، استمع وزير الطيران إلى شرح تفصيلى من جانب مسئولى التشغيل والإنتاج للتعرف على مراحل تحضير الوجبات الغذائية من مختلف الأقسام بالشركة، والتقى وزير الطيران بعدد من العاملين للاستماع إلى أرائهم ومقترحاتهم بشأن تحسين وتطوير مستوى جودة الخدمات المقدمة، وفقا لإجراءات ومعايير السلامة الغذائية والمواصفات العالمية فى هذا المجال.



وأكد «الحفنى»، على ضرورة المراجعة الدورية والدقيقة والالتزام بكافة الملاحظات التى تم رصدها خلال الفترة الماضية، للوقوف على أوجه القصور التى تواجه منظومة التشغيل فى مختلف مراحلها، مشددًا على ضرورة التطوير المستمر لكافة مرافق الشركة وخدماتها لضمان تحقيق أعلى معدلات الجودة والسلامة الصحية بما يحقق رضاء العملاء.

كما شدد وزير الطيران على أن العنصر البشرى، هو أساس التميز فى كافة أنشطة الطيران المدنى، مشيرًا إلى أن تحديد المعوقات والاعتراف بها يساعدنا فى سرعة الوصول إلى قرارات حاسمة وحلول دقيقة، تسهم فى رفع كفاءة الأداء وتحقيق التنافسية بما يليق باسم ومكانة قطاع الطيران المدنى.

ورافق وزير الطيران فى الجولة، الطيار منتصر مناع، نائب وزير الطيران المدنى، والمهندس يحيى زكريا رئيس الشركة القابضة لمصر للطيران، والمهندس إبراهيم فتحى، رئيس قطاع السلامة والجودة بالشركة القابضة لمصر للطيران، و كان فى استقبالهم حاتم ممدوح رئيس مجلس إدارة شركة مصر للخدمات الجوية وعدد من مسئولى الشركة.

بـ 274 رحلة.. مصر للطيران تنهى موسم الحج بنجاح



أنهت شركة مصر للطيران موسم الحج لهذا العام بنجاح ودون أى مشاكل فى إقلاع الرحلات، حيث سيرت الشركة خلال مرحلة العودة 274 رحلة جوية بواقع 141 رحلة من مطار جدة و 133 رحلة من المدينة المنورة، كما نقلت ما يزيد عن 60 ألف حاج.

كما نجحت الشركة فى نقل 15 ألف حاج من حجاج دولتى «غينيا ومالى» على متن أكثر من 50 رحلة خاصة مباشرة فى مرحلتى الذهاب والعودة، وأشاد «أمادو أورى باه» رئيس وزراء غينيا وكل من وزير الخارجية ووزير الدولة للشئون الدينية بغينيا بدور الناقل الوطنى مصر للطيران فى نقل حجاج كوناكرى مباشرة إلى الأراضى المقدسة لهذا العام؛ وذلك بعد غياب 12 عامًا عن السوق الغينى.

وأعرب مسئولو الدولة الإفريقية الصديقة عن سعادتهم بعودة مصر للطيران إلى السوق الغينى، كما أشادوا بمستوى الخدمة المتميزة التى تقدمها مصر للطيران لنقل حجاج كوناكرى على أحدث طائراتها من طراز بوينج Dreamliner 9-B787 ، وكذلك دور الشركة الوطنية فى تعزيز العلاقات المصرية مع دول القارة السمراء.

وكانت شركة ميناء القاهرة الجوى، وضعت خطة متكاملة لاستقبال رحلات العودة لحجاج بيت الله الحرام، لتسهيل إنهاء إجراءات الوصول مع ضرورة الالتزام بنفس المستوى الذى تم خلال سفرهم لأداء فريضة الحج، إضافة إلى التنسيق مع كافة الجهات المسئولة بمطار القاهرة خلال رحلات عودة الحجاج، لتيسير الإجراءات لهم وخاصة لكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة، وتشكيل مجموعات عمل من موظفى العلاقات العامة بالميناء لمساعدة الحجاج على إنهاء إجراءات وصولهم، كما تم تجهيز خيمة مكيفة أمام الصالة الموسمية استعدادا لموسم عودة الحجاج من الأراضى المقدسة تحتوى على مقاعد لأسر الحجاج لتوفير الراحة لهم خلال استقبال ذويهم.

وشهد موسم الحج لهذا العام، تشديد من قيادات وزارة الطيران على ضرورة توفير الخدمات والتسهيلات المُقدمة لضيوف الرحمن خلال مرحلتى السفر والعودة، وذلك لضمان انسيابية الرحلات وانتظام التشغيل، كما حرصت الوزارة على العمل وفقا لخطة متكاملة ومُحكمة تم وضعها مُسبقًا للتنسيق مع كافة الجهات لتوفير جميع التسهيلات للحجاج بمطار القاهرة الدولى والمطارات المصرية.

بتخفيضات تصل لـ 40 فى المائة بـ 2254 منفذًا

«الداخلية» تواصل جهود توفير السلع بالمرحلة 26 لـ«كلنا واحد»



تقرير: وائل الجبالى

تواصل وزارة الداخلية فعاليات المرحلة الـ26 من مبادرة (كلنا واحد)، وذلك عقب الإعلان عن مد الفترة اعتبارًا من 1 يوليو الجارى ولمدة شهر لتوفير كافة مستلزمات الأسرة المصرية من السلع الغذائية وغير الغذائية بجودة عالية وبأسعار مخفضة بنسبة تصل إلى 40 فى المائة، وذلك بالتنسيق مع مختلف قطاعات الوزارة ومديريات الأمن على مستوى الجمهورية؛ حيث تتوافر السلع بجودة عالية وأسعار مخفضة بالمنافذ والأسواق التجارية الكبرى الموضحة على الموقع الرسمى لوزارة الداخلية.

وأوضحت «الداخلية» أنه تم التوسع فى أعداد الشركات والسلاسل التجارية المشاركة فى المبادرة، بإضافة أسواق تجارية كبرى وموردى لحوم وخضروات وفاكهة وتجار «جملة وتجزئة»، لتوفير كافة السلع الغذائية وغير الغذائية من خلال (2254 منفذا) بمختلف محافظات الجمهورية، وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة.

وتواصل الوزارة توفير كافة السلع الغذائية وغير الغذائية بأسعار مخفضة من خلال (1026) منفذا ثابتا ومتحركا وسرادقات بالميادين والشوارع الرئيسية وقوافل السيارات الخاصة بمنظومة «أمان» التابعة للوزارة.

يأتى ذلك فى إطار استمرار جهود وزارة الداخلية لرفع الأعباء عن كاهل المواطنين، وانطلاقا من المسئولية المجتمعية للوزارة الهادفة إلى المساهمة فى تقديم كافة أوجه الرعاية الإنسانية والاجتماعية للمواطنين.

وتحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى تم توجيه قوافل إنسانية من قبل وزارة الداخلية لتوزيع الهدايا العينية على المواطنين الأكثر احتياجا بعدد من المناطق الحضارية الجديدة، حيث تم توجيه عدد من القوافل إلى أهالى المناطق الحضارية الجديدة، بالمحروسة والأسمرات ومدينة معا ومدينة أهالينا ومدينة الخيالة لتوزيع عبوات مواد غذائية متنوعة، وتم توزيع (كوبونات) تتضمن قيمة مالية محددة، تتيح لهم شراء احتياجاتهم من السلع المختلفة من خلال منافذ أمان التابعة لوزارة الداخلية، كأحد أشكال الدعم المقدم لأهالى هذه المناطق.



إحباط تهريب أقراص مخدرة بـ13 مليون جنيه

إدراكًا من أجهزة وزارة الداخلية بأهمية مواصلة اليقظة الأمنية لحماية المجتمع من أخطار المخدرات حفاظا على النشء والشباب، وتوجيه الضربات الأمنية الاستباقية لتجار المواد المخدرة والحد من جرائم تهريب وجلب المواد المخدرة، أكدت معلومات وتحريات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بقطاع مكافحة المخدرات والأسلحة والذخائر غير المرخصة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المعنية اعتزام عناصر تشكيل عصابى، يضم أحد الأشخاص وسيدة تحمل جنسية إحدى الدول جلب أقراص مخدرة من إحدى الدول إلى داخل البلاد.

وعقب تقنين الإجراءات، تم ضبط السيدة المشار إليها عند وصولها للبلاد عبر مطار شرم الشيخ الدولى وبحوزتها 20 ألف قرص لعقار الإكستاسى المخدر، وضبط الآخر وبحوزته 10 آلاف قرص لعقار الإكستاسى المخدر، وتقدر القيمة المالية للمواد المخدرة المضبوطة بـ(13) مليون جنيه.

دورة تدريبية لأفضل القواعد الدولية لـ«معاملة السجناء» بأكاديمية الشرطة



نظمت أكاديمية الشرطة «كلية الشرطة» فعاليات دورة تدريبية فى مجال قواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء «قواعد نيلسون مانديلا»، التى عُقدت للأفراد والمدنيين بالوزارة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى المخدرات والجريمة (UNODC).

وتأتى الدورة، فى إطار التعاون المستمر والمثمر بين أكاديمية الشرطة ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، وتستهدف إعداد وتدريب الضباط العاملين فى المؤسسات الإصلاحية على القواعد الدولية النموذجية لمعاملة السجناء، التى تتوافق مع القوانين المصرية.

وتضمن برنامج الدورة العديد من المحاور، من ضمنها الإطار القانونى والمبادئ والأهداف الرئيسية لقواعد «نيلسون مانديلا» والمعاملة الإنسانية للنزلاء وعدم التمييز ومتطلبات إنشاء مراكز الإصلاح والتأهيل وفقًا للمعايير الدولية، بالإضافة إلى إرشادات الأمن والسلامة داخل مراكز التأهيل وكيفية الاستجابة والتعامل مع الحوادث والأزمات داخل مراكز التأهيل والتعامل مع احتياجات النزلاء الطبية وقواعد التعامل مع الفئات الخاصة «ذوى الإعاقة الذهنية والبدنية».

كما تضمن البرنامج محورا يخص دور النيابة العامة فى الرقابة على مراكز الإصلاح والتأهيل فى سياق التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، وكيفية إعادة تأهيل النزلاء وإعدادهم لإطلاق سراحهم وإعادة دمجهم بالمجتمع.

«القاهرة» تسير بخطى ثابتة فى مبادرة زراعة 100 مليون شجرة



تزايدت فى الآونة الأخيرة حدة الانتقادات التى وجهها رواد مواقع التواصل الاجتماعى للأجهزة التنفيذية حول ما أطلقوا عليه «مذابح الأشجار»، والتى جاءت متزامنة مع واحدة من أفضل المبادرات العالمية التى بدأت تنفذها الدولة المصرية خلال الفترة الماضية والمتعلقة بزراعة «100 مليون شجرة» فى المحافظات، ليتضح أن هناك تفاصيل غائبة عن رواد الـ«سوشيال ميديا».

تقرير: رحاب فوزى

«مليون شجرة»، نصيب محافظة القاهرة من المبادرة التى أطلقتها رئاسة الجمهورية لزراعة «100 مليون شجرة» فى المحافظات، وبحسب المهندس هشام عبدالرازق رئيس الادارة المركزية لتجميل القاهرة ، جرى تحديد ما يقرب من 10 آلاف موقع فى أنحاء المحافظات مساحتها الإجمالية 7000 فدان كلها صالحة لإنشاء حدائق أو متنزهات خضراء أو غابات شجرية لتحقيق أحد أهداف المبادرة، والذى يتمثل فى مضاعفة نصيب الفرد من المساحات الخضراء وتحسين الهواء وخفض غازات الاحتباس الحرارى وتحسين الصحة العامة للمواطن.

وقال «عبد الرازق»: أهداف المبادرة تتلخص فى عدة محاور هامة منها الوقوف ضد التغيرات المناخية والحفاظ على الرقعة الخضراء، مع تنمية الوعى بأهمية المساحات المفيدة للبيئة، وكذا مضاعفة نصيب الفرد هنا ينعكس على الصحة العامة للفرد، وقد تسلمت المحافظة منذ بداية العام 500 ألف شجرة على دفعات متفرقة، ثم فى منتصف العام بدأنا فى استلام 500 ألف شجرة، وحددنا الأماكن التى تحتاج وتصلح لوجود هذه النباتات القيمة المثمرة، لأن هذه الأشجار تعد ثروة حقيقية وتم تحديد أنواعها ومعايير اختيارها مسبقا، فمنها أنواع لها عائد اقتصادي، والذى يتحقق بوجود الأشجار المثمرة والأشجار الخشبية.

وأضاف: تستغرق المبادرة بحسب الخطة المعتمدة مسبقا 7 أعـوام يتم فيها زرع 100 مليون شجرة، وقد بـدأت منذ العام الماضى بمشاركة الجهات المعنية مثل وزارات «الزراعة والتنمية المحلية والبيئة»، والأخيرة تكفلت وحدها بزراعة 13 مليون شجرة، وتولت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أمر 7 ملايين ونصف مليون شجرة، بالإضافة للمشروعات التشجيرية الأخرى، وهو مجهود كبير ويحتاج لأيدٍ عاملة وتنظيم من شأنه إنجاز العمل فى وقت قياسى كما هو متوقع.

وكشف «عبد الـرازق»، أن «منطقة حلوان كان لها نصيب الأسد فى المبادرة بحوالى 16300 شجرة، وحلت فى المرتبة الثانية منطقة دار السلام وما حولها التى نالت 16100 شجرة، وكان من نصيب حى عابدين 7700 شجرة، وأقل مكان حصل على شجر جديد كان منطقة المعادى التى حصلت على 3900 شجرة لأن المساحات الخضراء بها يرعاها المجتمع المدنى والمواطنون ولا يسمحون بالعبث بها من المارة أو المحال التجارية، وهو أمر تفتقده مناطق كثيرة نعانى فيها مع أصحاب المحال».

وفى المقابل، لفت إلى أنهم واجهوا صعوبة فى تشجير بعض الأماكن، وتحديدًا الأحياء الشعبية التى تغيب فيها ثقافة التشجير والحفاظ على ما يخص الفرد من ممتلكات عامة للحفاظ على الصحة ونقاء الهواء، فمثلا منطقة التبين استوعبت 1100 شجرة تحت الرقابة المشددة لعدم العبث بها، ورفضت كثير من المدارس الحصول على حصتها من شتلات التشجير بحجة عدم وجود مساحة لديها تستوعب هذا الكم منها، كما أن العمالة مفقودة خاصة التى لها خبرة وخلفية للعناية بالمزروعات بصفة عامة.

وحول حقيقة ما أشيع خلال الفترة الماضية حول «تقطيع الأشجار»، قال «عبد الـرازق»: معظم أنواع الأشجار فى مصر والحدائق العامة والمساحات الخضراء معمر لا يمكن الاستغناء عنه بالقطع وبهذه السهولة التى يتحدث بها البعض، بل إن مسئوليتنا حمايتها والعناية بها ولا نملك أبدًا حق نزع شجرة واحدة من مكانها إلا إذا كانت تشكل خطرا على المشاة أو منطقة وجودها ويتم تقييم وضعها عن طريق الخبراء، فإذا رأوا أنها شجرة مهمة أو معمرة يتم تقليمها أو نقلها لمكان أفضل يناسب نموها بلا مشكلات.

بدوره، قال المهندس محمد عبد الله مدير عام المكتب الفنى في الادارة المركزية لتجميل القاهرة : إن التحديات التى تواجه مصر فى الفترة الأخيرة كثيرة وصعبة، والدولة حين وضعت أهدافا وطنية واضحة لتواجه البعد البيئى الجديد وضعت فى أولوياتها توفير بيئة نظيفة صحية آمنة للمواطن المصري، وهو ما تم العمل عليه فورا من خلال عدة مبادرات استهدفت زيادة المساحات الخضراء على مستوى الجمهورية.

وأضـاف: المبادرة تشمل العديد من أصناف الشتلات، وجميعها أصناف مثمرة كثيفة الأوراق مثل الليمون واليوسفى والبرتقال والزيتون والرمان والجوافة والنبق، وتم تحديد الأعداد المناسبة لكل حى، وكان نصيب الأسد للحدائق العامة والمتميزة والمحاور والميادين والشوارع الرئيسية والمنشآت العسكرية والحكومية والخاصة مع تطوير الأماكن المطلوبة حسب الحاجة، وكلها تمت بواسطة سواعد رجـال الإدارة المركزية للتجميل التابعة لهيئة نظافة وتجميل القاهرة.

وأضـاف «عبد الله»، أن «النبات يزهر حسب نوعه وما يحتاج من ظروف مناخية، فموسم التزهير للنخيل البلدى لا يتماشى مع الليمون والنجيل الطبيعى لا علاقة له بالأشجار المزهرة وموسم إزهارها بالمرة»، كاشفا أن مبادرة التشجير شهدت العديد من العوائق، كان أبرزها اتجاه البعض لسكب خليط «المياه والكيروسين» على الشتلات حتى لا تنمو، ويظل مكانها خاويًا يمكن استخدامه على الرصيف لعرض بضاعة أو استخدامها فى أى شيء من هذا القبيل، ناهيك عن اصطفاف بعض الباعة الجائلين والسياس فى الشوارع الجانبية لمنعنا من العمل بحجة أن وجود شجر «قطع أرزاق» يأخذ من الشارع الذى استغلوه لإغراض تجارية.

نحتاج لنشر الوعى البيئى والمعرفة حول أهمية وجود هذه المساحات الخضراء فى الأماكن الرئيسية أو الشوارع الفرعية أو الخلفية، فى حين أن هناك مناطق تعى تماما هذه الأمور مثل منطقة المعادى التى ساعدنا فيها الأهالى فى أعمالنا ورفعوا السيارات من أماكنها لزرع الشتلات.

ألقى بيان «حكومة التحديات» أمام مجلس النواب

«مدبولى» يتعهد بمواصلة الإصلاح الاقتصادى وضبط الأسواق



تقرير: عبدالحميد العمدة

«معًا نبنى مستقبلًا مستدامًا»، عنوان اختارته حكومة الدكتور مصطفى مدبولى، لبرنامج السنوات الثلاث المقبلة، والذى ألقاه رئيس الوزراء أمس الأول الإثنين، أمام مجلس النواب بالعاصمة الإدارية الجديدة، فى جلسة تاريخية برئاسة المستشار حنفى جبالى، والتى شهدت حضور الحكومة بكامل تشكيلها.

وأكد د.مصطفى مدبولى أنه يقف أمام مجلس النواب لتقديم برنامج عمل الحكومة للسنوات الثلاث المقبلة، مجددًا العهد على استكمال مسيرة بناء الوطن، وتحقيق تطلعات المواطن المصرى، لافتًا إلى أن برنامج عمل الحكومة اعتمد بشكل رئيسى على مستهدفات رؤية مصر 2030، وتوصيات جلسات الحوار الوطنى، ومختلف الاستراتيجيات الوطنية، والبرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية، من أجل تحسين واقع حياة المواطن بجميع جوانبها، والانتقال إلى مرحلة جديدة من التطوير المستدام الذى يضع وطننا فى المكانة التى تليق به.

واستعرض «مدبولى» فى كلمته طبيعة التحديات التى تواجهها مصر فى الآونة الحالية، موضحًا أنها «تحديات ذات وجوه متعددة، حيث يرتبط الوجه الأول بإكمال المسيرة التى بدأتها مصر منذ عشر سنوات، والتى بذلت فيها الدولة المصرية تحت قيادة الرئيس عبدالفتاح السيسى جهدًا كبيرًا فى تطوير البنية التحتية، ومشروعات الطاقة، واستصلاح الأراضى وتطوير الصناعة، وتطوير العشوائيات، وتوفير الإسكان الاجتماعى لقطاعات عريضة من المواطنين، وإتاحة شبكة حماية اجتماعية متكاملة للفئات الأكثر احتياجًا، وتطوير خدمات الصحة مع تقديم مبادرات ناجحة فى القضاء على الأمراض المزمنة، والتوسع فى إنشاء الجامعات والمدارس، والعمل على تقديم نوعية جيدة من التعليم، وتقديم مبادرات تنموية كبرى مثل مشروع «حياة كريمة» لتحسين جودة الحياة فى القرى، ومبادرة مائة مليون صحة، ومبادرة تكافل وكرامة».

وأضاف «مدبولى»: أما الوجه الثانى فهو يرتبط بتحديات جديدة خلقتها الأزمة الاقتصادية العالمية التى ترتبت على الحرب الروسية الأوكرانية، وما تبعها من تعطل لحركة الأسواق العالمية، وتسببت هذه الأزمة فى زيادة غير مسبوقة فى الأسعار، وأثرت على مستوى العرض لسلع بعينها، وقد أدى هذا المشهد إلى صور من المعاناة بالنسبة للمواطن فى كافة دول العالم، وقد أثبت المواطنون المصريون أنهم على قدر المسئولية، فتحملوا الأمر بقوة وصلابة.

وأوضح أن ثمة وجهاً ثالثاً لهذه التحديات يرتبط بالصراعات التى يشهدها الإقليم، والذى تقف مصر فى قلبه، ولا تخفى علينا جميعًا الصراعات والحروب التى تنشب هنا وهناك فى كل الاتجاهات، والتى كان آخرها الحرب الظالمة التى تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطينى فى غزة والضفة الغربية، حيث تبذل الدولة المصرية جهودًا كبيرة فى مواجهة هذه التحديات الإقليمية، وتلعب دورًا بارزًا فى الدعوة إلى السلام والوئام، وتبذل قصارى جهدها لوقف الحرب فى غزة والعمل على قيام دولة فلسطين المستقلة، وقد كان لهذه الحرب تداعياتها شديدة السلبية على موارد الاقتصاد المصرى، وعلى رأسها إيرادات قناة السويس، والتهديدات الحالية لحركة التجارة الدولية فى منطقة البحر الأحمر.

«مدبولى» أشار إلى أنه فى ضوء هذه التحديات وغيرها، يمكن القول بحق إن هذه الحكومة الجديدة هى «حكومة تحديات»، ولذلك تضع الحكومة صوب أعينها خلال المرحلة المقبلة، تكليف رئيس الجمهورية لها بالعمل على تحقيق عدد من الأهداف، على رأسها: قضايا الأمن القومى، وبناء الإنسان المصرى، والارتفاع بمستوى وعيه الثقافى والاجتماعى، والعمل على توفير متطلبات المواطن المصرى من كافة الخدمات خاصة خدمات التعليم والصحة، ومواصلة مسار الإصلاح الاقتصادى، والاستمرار فى إكمال المشروعات والمبادرات التى بدأت مع مسيرة مصر التنموية فى السنوات الماضية، وبذل كل الجهد للحد من ارتفاع الأسعار والتضخم وضبط الأسواق، وذلك فى إطار تطوير شامل للأداء الاقتصادى للدولة فى جميع القطاعات.

كما لفت إلى أن «الحكومة لمست معاناة المواطنين من مشكلة انقطاع الكهرباء»، معاهداً مجلس النواب بأن تعمل الحكومة بكل عزم وإصرار على القضاء على هذه المشكلة نهائيًا خلال نصف العام الأول من برنامجها، كما لمست معاناة المواطنين من ارتفاع الأسعار وبذلت جهودًا كبيرة لضبط الأسواق وسارعت بضخ المزيد من الكميات من السلع لضمان توافرها، وقد أسفرت تلك الجهود عن تراجع معدلات التضخم فى الشهرين الأخيرين، وتستهدف الحكومة مزيداً من التراجع خلال الفترة المقبلة.

وتعليقاً على بيان الحكومة، قال النائب عبدالهادى القصبى، زعيم الأغلبية البرلمانية بمجلس النواب: شهدنا جلسة مهمة، حيث ألقى الدكتور «مدبولى» بيانا حول برنامج الحكومة، وبرنامج الحكومة كما أعلن دولة رئيس الوزراء جاء فى 300 صفحة لكنه ألقى الضوء على أهم المحاور التى تهم المواطن المصرى والتى تهم الدولة المصرية المتعلقة بالأمن القومى والمتعلقة باحتياجات المواطن الملحة فى ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة، واستطاع هذا البيان أن يجسد بصدق وأمانة الضغوط التى وقعت على كاهل المواطن فى المرحلة السابقة، وأشار رئيس الوزراء إلى أن البرنامج يعالج كافة الأزمات التى واجهها المواطن فى المرحلة السابقة .

من جانبها قالت النائبة هالة أبوالسعد، وكيل لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى مجلس النواب، إن بيان الحكومة مهم ومتفائل بعض الشىء، وجيد جدا لأنه وضع يديه على أكبر مشكلتين فى مصر، وأقول دائما إن المشكلة السكانية من أكبر المشاكل التى تشهدها مصر وهى التى تلتهم أى تنمية تحدث.

Issue NUM: 5205
10 يوليو 2024

قوانين «الانتخابات والمحليات» على قائمة أولويات «المرحلة الثانية»

700 يوم «حوار وطنى»

700 يوم مرت منذ انعقاد الاجتماع الأول لمجلس أمناء الحوار الوطني، المنصة التى رسخت لمبدأ الحوار والنقاش بين جميع أطياف المجتمع تحكمهم فيها وجاهة الفكرة، فالجميع يؤمن بأن الاختلاف لا يفسد للوطن قضية. ومع بدء الحكومة الجديدة أعمالها، اجتمع مجلس أمناء «الحوار الوطنى»، لتبدأ معها متابعة خطة تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من الحوار ومناقشة القضايا التى لم يتم استكمال مناقشتها.



عقد اجتماع مجلس الأمناء بكامل تشكيله بعد فترة توقف كبيرة نسبية بدأت قبيل الانتخابات الرئاسية، ليعلن عن بدء مناقشة خطة تنفيذية واضحة بتوقيتات محددة لتنفيذ مخرجات الحوار الوطنى فى مرحلته الأولى، والتصدى لعدد من مشروعات القوانين، من بينها قانون انتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ وقانون المجالس الشعبية المحلية والإشراف القضائى والحبس الاحتياطى.

«تقييم الحوار خلال عامين منذ انطلاقه»، أحد أهم الموضوعات التى أعلن مجلس الأمناء عن تنفيذها، إضافة إلى تعميق التنسيق بين مجلس الأمناء والحكومة الجديدة خاصة بعد التغيير الكبير فى المجموعة الاقتصادية بالتشكيل الوزارى الجديد، على أن يتم تفعيل اللجنة التنسيقية بين مجلس أمناء الحوار الوطنى والحكومة التى شكلها رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولى لتفعيل توصيات الحوار الوطنى فى المرحلة الأولى، التى تضمنت 125 توصية، حتى يرى المواطن على أرض الواقع نتيجة للحوار الوطنى، على أن تكون وسيلة التواصل الفعال بين مجلس أمناء الحوار الوطنى وبين الحكومة من خلال المستشار محمود فوزى، الذى يجمع بين عضوية مجلس أمناء الحوار الوطنى وكوزير مسئول عن التواصل السياسى، الذى يتطلب التواصل الفعال مع كل أطراف الحوار الوطنى.

بدأ اجتماع مجلس أمناء الحوار الوطنى بتقديم التهنئة للمستشار محمود فوزى، وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسى، والدكتورة مايا مرسى وزير التضامن الاجتماعى، لاختيارهما ضمن التشكيل الوزارى الجديد، وتوجيه الشكر للرئيس عبد الفتاح السيسى والدكتور مصطفى مدبولى رئيس الـوزراء على اختيار اثنين من مجلس أمناء الحوار الوطنى فى التغيير الحكومي، مع استمرارهما بعضوية مجلس أمنائه، وهو ما يزيد جسور التواصل بين منظومة الحوار والحكومة.

وشهد الاجتماع توافق المجلس على ضم أشرف الشبراوى، أمين عام حزب الإصلاح والتنمية، ليكتمل تشكيل مجلس الأمناء بـ21 عضوًا بعد رحيل الدكتور محمود علم الدين، وتم التوافق على أن يكون اجتماع السبت المقبل لوضع جدول الأعمال العاجل لهذه القضايا، بما يخدم مصالح الوطن واحتياجات المواطن.

وخلال الاجتماع، ركز الدكتور ضياء رشوان، منسق عام الحوار الوطنى، على أهمية تعهد الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس وزراء الحكومة، بأن الحوار هو واحد من أهم المدخلات فى عمل الحكومة الفترة السابقة بما يؤكد دور الحوار الوطنى، مشيرًا إلى رفع 135 توصية، على أن يعمل المستشار محمود فوزى على إعادة هيكلة خطة عمل الحوار ضمن إطار زمنى وموضوعى، وهى فرصة تاريخية لإعادة ترتيب الأولويات بشكل فعال.

د. ضياء رشوان:

مجلس أمناء الحوار الوطنى يأمل من الحكومة الجديدة أن تكون على مستوى توقعات المصريين وما يواجهونه من تحديات



وأضاف «رشوان»: هناك مسألة ضرورية وعاجلة، وهى التوصيات التى صدرت بالإجماع كـ«الإشراف القضائى» الذى أحاله الرئيس للحكومة، والانتخابات المقررة لمجلس الشيوخ فى أغسطس 2025، ثم انتخابات «النواب» فى أكتوبر من العام ذاته، ما يعنى أننا أمامنا 12 شهرًا تقريبًا، ولا نملك قوانين الانتخابات والدوائر وأعداد المجلسين.

وعن الحكومة الجديدة، قال منسق عام الحوار إنّ «مجلس أمناء الحوار الوطنى يأمل من الحكومة الجديدة أن تكون على مستوى توقعات المصريين وما يواجهونه من تحديات، وأن تمتلك من القدرة والمبادرة والسرعة، بما يمكنها من التعامل الرشيد مع هذه التحديات وتقديم حلول ناجزة وواقعية وعادلة لها».

وأكد «رشوان»، أن «استكمال مناقشة الموضوعات التى لم تناقش خلال المراحل السابقة من الحوار، كالنقابات المهنية، وتعديل تشريعات الحبس الاحتياطي، وقانون الأحزاب، والعقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر والإبـداع، ودعم الرياضة ومراكز الشباب والأندية الرياضية، على أن يوضع تصور عملى لمناقشة الحوار الوطنى لقضايا الأمن القومى والسياسة الخارجية، بحسب التكليف الذى وجهه له رئيس الجمهورية، وهو ما وضع مجلس الأمناء ملامحه الأولية فى اجتماعه الأخير».

المستشار محمود فوزى:

سيتم تبنى نظام انتخابات بأكبر قدر من التوافق ليشارك فيه العديد من الأطراف، والتوصية بزيادة عدد مقاعد المجلسين النيابيين ستنعكس إيجابيًا على السلام المجتمعى وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية

فيما تعهد المستشار محمود فوزى، وزيـر الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسى، عضو مجلس أمناء الحوار الوطنى، ببذل قصارى الجهد بالعمل على تنفيذ مخرجات الحوار الوطنى وإجراء جلسات للموضوعات المتبقية.

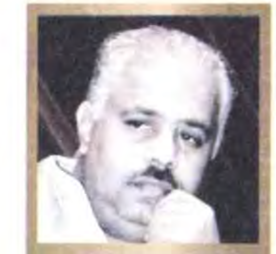
وعن اللجنة التنسيقية التى تم تشكيلها من مجلس أمناء الحوار والحكومة، قال «فوزي»: «من الخطوات التى اعتبرناها استجابة قوية من الحكومة، ونستبشر بها خيرًا، أننا لمسنا من الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس الـوزراء، حرصه الدائم على حضور هذا الاجتماع، وتعهده بأن أول ملف سيعمل عليه بوضوح هو تنفيذ مخرجات الحوار الوطنى، ما سيؤدى إلى مكاسب سريعة للحكومة وللحوار».

وكشف «فوزى» أن «أولويات الحكومة تتمثل فى إنجاز مشروعات القوانين الآتية: مشروعات القوانين المعدلة لقوانين الانتخابات، مشروعات قوانين تقسيم الدوائر الانتخابية، مشروع قانون المحليات، مشروع قانون التمييز»، مؤكدًا أنه «سيتم تبنى نظام انتخابات بأكبر قدر من التوافق ليشارك فيه العديد من الأطراف، والتوصية بزيادة عدد مقاعد المجلسين النيابيين التى ستنعكس إيجابيًا على السلام المجتمعى وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية».

من جهته، قال الكاتب الصحفى جمال الكشكى، عضو مجلس أمناء الحوار الوطنى: إنه «بحلول الخامس من يوليو الجارى يكون قد مر عامان على أول اجتماع لمجلس أمناء الحوار الوطنى، أو المنصة الوطنية التى لا تزال قادرة على إجراء مزيد من التواصل بين أطياف القوى السياسية المختلفة، القائمة على التوافق ووجاهة الفكرة وخلق مساحات مشتركة مع الجميع، فالاختلاف فى الرأى لا يفسد للوطن قضية، وهو مبدأ رسخه الحوار الوطنى».

وأضاف عضو مجلس الأمناء أن «اجتماع مجلس الأمناء فى بداية الأسبوع، وفور الإعلان عن التشكيل الوزارى الجديد كان مقصودا من أجل تفعيل التوصيات التى خرج بها الحوار الوطنى فى مرحلته الأولى، ومن أجل تفعيل التواصل المشترك بين الحكومة ومجلس الأمناء، فتنفيذ التوصيات أمر مُلحّ ويعد من معايير نجاح الحوار».

والآن لدينا تحدٍّ أكبر بوجود تفعيل عدد من مشروعات القوانين الهامة والمحورية والمتطلب الخروج بها خلال الفترة المقبلة».



بقلم: حمدى رزق

يلزم التوقف والتبيُّن أمام التقرير الأخير لـ»معهد التمويل الدولى»، بشأن الاقتصاد المصرى.
توقفا أمام إيجابية التقرير الذى يأتى مكملا لسلسلة من التقارير الاقتصادية الدولية (البيضاء) التى تتصف بالإيجابية (تصنيف فيتش، وقبلها موديز)، وبعد سنوات عجاف، عقمت التقارير الدولية عن الإشارات الإيجابية، لا نقول عن عمد ولكن وفق منظومة تقارير سلبية حركتها دوائر متربصة بالحالة المصرية.

هامش على تقرير معهد التمويل الدولي

مغزى التقارير الاقتصادية الدولية البيضاء..

لكم عانى الاقتصاد المصرى من مغبة هذه التقارير (السوداء)، وكلفتنا كثيرا من الغُرم، وكان لسان الحال، «اسمعوا منا ولا تسمعوا عنا»، لا تسمعوا عنا من منصات سوداوية تستبطن خبثا، وتتأبط شرا، وتتربص بالاقتصاد المصرى الدوائر، وتقف على المؤشرات السالبة، وتتعامى عن المؤشرات الموجبة فى نظرة غير منصفة لاقتصاد يعانى تأثيرات متوالية أزمات دولية وانعكاساتها محليا.

تقرير «معهد التمويل الدولى»، أخشى لن يلقى اهتماما من الدوائر نفسها التى تُمسك برقبة الاقتصاد المصرى، ولو كان التقرير سلبيًا لكان لفَّ العالم بأسره فى ثانية، ولأقاموا علينا الحد الاقتصادى، ولوصموا الحكومة بالفشل كما هو رائج وشائع فى الأوساط الشعبية تحت وطأة الأزمة المعيشية.

توقفا أمام تقرير إيجابى، تقرير أبيض، يفصح عن سداد مصر (25 مليار دولار) من الدين العام المحلى والخارجى منذ مارس الماضي، وهذا رقم ضخم لو تعلمون، رقم صعب سداده فى ظل أزمات اقتصادية تمسك بخناق الاقتصاد الوطنى.

وتبيّنا لفحوى التقرير ومعناه فى هذا التوقيت، مهم اقتصاديا، للأسف مرّ مرور الكرام على السادة اللئام، مثل هذه التقارير البيضاء لا تلقى رواجا فى الفضاء الإلكتروني، يغضون الطرف عنها بعمدية لا تخفى على لبيب، واللبيب بالإشارة يفهم.

« وَعَينُ الرضا عَن كل عَيب كليلة
وَلَكِنَّ عَينَ السُخطِ تُبدي المَساويا..»

راجع منصات الفضاء الإلكترونى الممسوسة، تجاهلت التقرير، وراجع فى المقابل تصنيفات (فيتش وموديز) السلبية قبل شهور الصيف، كل تصنيف أو تقرير سلبى كانوا يستقبلونه بتهليل وتكبير، وكأن نصرا على الأعداء قد تحقق، مع تأليب الشارع على الحكومة، ونعتها بكل نقيصة اقتصادية.

بُشرة خير، مثل هذه التقارير المنصفة (تقرير المعهد الدولي)، تالية لتصنيفات إيجابية من مؤسسات تصنيف عالمية ترفد الاقتصاد المصرى بعرق العافية.

مثل هذه التقارير البيضاء تسرى كالماء الزلال فى الأوانى المستطرقة، ترتسم فى مناسيب إيجابية ترفع منسوب الأمل فى تعافى الاقتصاد الوطنى بعد سنوات عجاف تحملها المصريون بصبر وقناعة، وثقة فى المستقبل.

مثل هذه التقارير الطيبة، لا تروّج أبدا فى الفضاء الإلكتروني، ويعمى عنها الأشرار، معلوم «سوق الكانتو»، سوق الفضلات الإلكترونية لا يسع بضاعة جيدة، الباعة يتكالبون على بضاعة الشر، وهى رخيصة رخص منْ يبضعونها ويقتحمون بها شاشات الموبايل.

لافت تجاهل التقرير إلكترونيا، مقارنة بالحملة الضارية المجيشة تجيشا على الاقتصاد الوطنى إبان أزمة الدولار الأخيرة، وكمْ من فبركات سوّدت الشاشات فى أعين الطيبين، وكأن الجنيه المصرى سقط من حالق فى صدع عميق.

نموذج التقرير أعلاه، وتجاهله، يؤكد ما لا يحتاج توكيدا، أن روحا شريرة تلبست الفضاء الإلكتروني، تنتعش بالأخبار السوداء، وتقتات على السواد، وتترعرع فى الأسواق السوداء، وكلما اسودت أخبارها راجت بضاعتها، ينكشون على الأخبار السوداء بمنكاش فى كومة من قمامة المنصات الإخوانية.

مصر تسدد من لحم الحى (25 مليار دولار) فى ربع عام أخير، فى أعقاب أزمة دولارية عاتية، القروض فروض، ومصر تؤدى فروضها أى قروضها على وقتها، ولم تتأخر، وطوال تاريخها الطويل لم تتأخر يوما عن سداد ما عليها راضية مرضية متحملة الغُرم فى طريق صعب فرضته أحداث جسام عصفت بمقدرات الاقتصاد الوطنى فى عقد أخير.

مصر تقف على قدمين ثابتتين، وياما دقت على الروس طبول، مصر تعرضت لتجريف اقتصادى مريع طوال عقود مضت، وتخريب متعمد خلال عقد أخير من قبل جماعات إرهابية استهدفت الاقتصاد (ضرب السياحة، وشراء تحويلات المصريين فى الخارج، وسوق موازية للدولار فى الداخل).

بعض من الإنصاف والكف عن تدبيج المقالات السوداء (على مدار الأشهر الثلاثة الماضية رصد مركز المعلومات بمجلس الوزراء 150 مقالة نشرتها صحف ومواقع عالمية أغلبها يحمل صورة سلبية عن مصر، وهى مقالات مدفوعة من قبل جهات معينة، على حد قول رئيس الوزراء).

إزاء استهداف ممنهج، وتعقب للمنجز الاقتصادى، ومنصات عدائية عقورة تنشب أنيابها فى عنق الاقتصاد المصري.

وهنا يصح التنويه مجددا إلى عملية «الرسكلة الإلكترونية» وهو مصطلح توليد من (recycle) بمعنى إعادة تدوير المخلفات المعلوماتية، أخبار، تقارير، حكايات، مرويات، هكذا توصف الحالة على المنصات الإلكترونية المعادية، يعيدون تدوير مخلفات (منتجات) المنصات الإخوانية العقورة، ومصانعها الإلكترونية التى تغذيها أجهزة استخباراتية معادية، تنتج بضاعة (تقارير) مضروبة، يضاف إليها معلومات حارة (بالبهارات).. تسيل لها اللعاب فى الريق الجاف من المعلومات الصحيحة.

الحواوشى فى الأسواق الشعبية، رخيصة، ومؤذية صحيا، ولكن يجرى إعادة تدويرها بين الناس الطيبة وللأسف تلقى رواجا، وتتناقلها الأفواه فى تلذذ غريب، وتتحول بالرسكلة المتوالية إلى ما يشبه الأدخنة الزرقاء تُعمى العيون عن إدراك الحقيقة مجردة فى تقارير دولية لا لبس فيها، تقول بارتفاع منسوب الأمل فى الخروج من عنق الزجاجة التى حشرتنا فيه منصات معادية لكل ما هو مصرى.

دكتورة مي الدراوى عضو مؤسسة سيدات اعمال مصر

سيدة أعمال بعبير اللافندر



د. مي الدراوى

قصة نجاح لسيدة الأعمال د.مي الدراوي عضو مؤسسة سيدات أعمال مصر ٢١ ومستشار رئيس جامعة أحد الجامعات الخاصة للتدريب والإمتياز ومستشار محاكاة إكلينيكي معتمد من الجمعية الأمريكية للمحاكاة الإكلينيكية وأيضا ممثل دولى معتمد لجمعية القلب الأمريكية

د.مي حاصلة علي ماجستير في التجارة الدولية ،وماجستير في التصدير من معهد منظمة التجارة العالمية

حصلت علي دبلوم في حوكمة الشركات وإعداد رئيس مجلس إدارة محترف من المعهد الأمني لوزارة الداخلية

وهي المالك لمجموعة شركات لافندر لايف في مصر ومتشجن بالولايات المتحدة الأمريكية

والمالك لمصنع لافندر لايف للمصنوعات الجلدية بجمهورية مصر العربية

هي نموذج لشابة مصرية دخلت عالم المال والأعمال وهي لم تتجاوز الثلاثين من عمرها ...

أثبتت يوماً بعد يوم قدرتها فى النجاح بالإدارة وقطاع المال والأعمال رغم صغر سنها وخلقت لنفسها مكانا مميزا ومرموقا فى هذا المجال

ألا أن أكبر إنجاز لها هو كونها أم لطفلين رائعين ،، وتقدم لهم الدعم والرعايه والحب ، وتقوم بدور الأم والأب تجاه أبنائها ولم يشغلها أعمالها عن الإهتمام بهم وتنمية مهاراتهم العلمية والبدنية والذهنيه إذ أنهم متميزين فى العديد من المجالات ....

قصتي مع نبات اللافندر والشغف إبتدي مع السفر الكتير الخاص بالشغل لما كنت في السعودية بدأت أحس بألم شديد فأقترحت عليا أحد الصديقات إنى أعمل مساج بزيت اللافندر وفعلا خفيت عليه وكمان إبني كان لسه مولود وبيعيط كتير كنت بدهنله زيت اللافندر بعد الشاور كنت بلاقيه بيسترخى تماما وبينام نوم عميق

وبدأت من هنا أعرف أكتر عن اللافندر وأجيب منتجاته من معطرات ومساحيق وزيوت وعطور وأهتميت بالموضوع وقررت أدرس النبات متعدد الإستخدامات وصاحب العطر المميز والأقرب للقلب

لمدة اربع سنوات بذاكر وعملت ٨ دراسات بحثيه عن النبات وجبت من كذا دوله واكتشفت مع الدراسات البحثيه إن كل منتجات اللافندر مينفعش تطلع من بلد واحده لأن استخداماته بتعتمد علي طريقة زراعته والبيئه اللي نشأ فيها وهو بيتزرع في كافة أنحاء بلدان العالم سواء دول أوروبية او خليجيه او إفريقية

زى ماوضحتلك إن الاستخدام بيختلف على حسب بلد المنشأ وطريقة العنايه بالنبات مثلا المنتجات اللي بننتجها في شركتنا فى متشجن خاصه بالأكل ومشروبات ومخبوزات مثل الايس كوفي لافندر ، وشاي اللافندر ، ومخبوزات بنكهة اللافندر

أما بالنسبة لمصر منتجاتنا خاصة بمصنوعات الجلود المصرية بالطابع الفرعونى متزين بنكهة اللافندر سواء لون او عطر او اكسسوارات باللافندر

ونواصل الحديث مع د.مي الدراوي عن شركه لافندر لايف للتصدير والتي تم إنشائها في عام ٢٠٢٠

منتجاتنا مصرية ١٠٠٪ وبيتم تصديرها للدول الافريقية والاوربية ودول الخليج



ومن اشهر البرندات اللي بتصنع في مصر وبتصدر

Lavand

Lavant

Lavandé

Lavandula

Lavanderita

وفي نهاية الحديث نشكر دكتورة مي الدراوي فنحن امام نموذجا مشرفا لسيدات اعمال مصر واصبحت اكثر تأثيرا لسيدات جيلها وللمجتمع بدورها الفعال فى قطاع المال والأعمال



